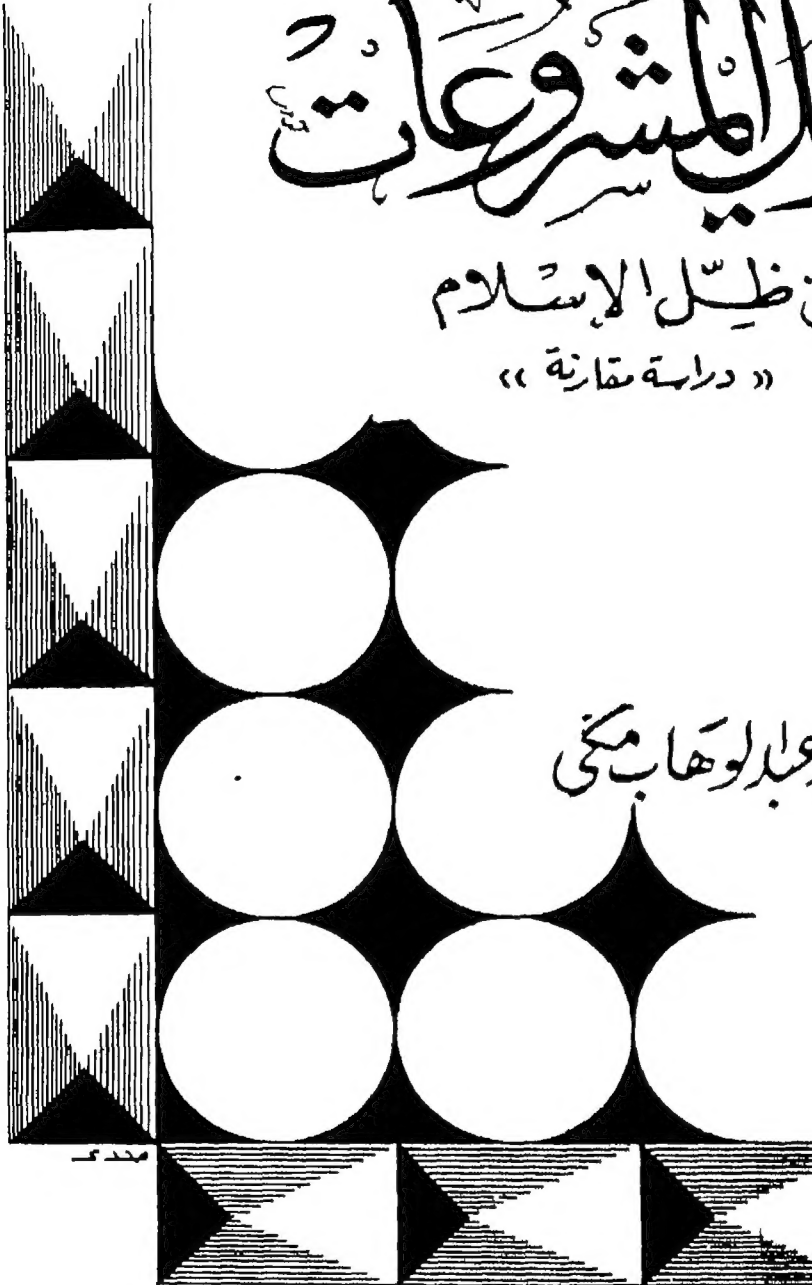


# تموز المشرق وعاء

في ظل الإسلام

« دراسة مقارنة »

على سعيد عبد الوهاب مكي



مطبعة الطباعة والنشر

دار الفكر العربي



على سعيد عبد الوهاب مكي

ماجستير اقتصاد إسلامي  
معهد الدراسات الإسلامية

# تمويل المشرق وعالم

في ظل الإسلام  
« دراسة مقارنة »

١٩٧٩

ملتزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي

دار الاتحاد العربي للطباعة  
لها مبرها: محمد عبد الرزاق  
١٩ كنيسة المرونة من الجبشير  
تأليفه ٩٨١ ٩٣٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وما أوتيتم من العلم إلا قليلا »

« وقل رب زدني علماً »

[ ممدق الله العظيم ]



إهداء

إلى روح معلى وأستاذى ...

الأستاذ الدكتور

إبراهيم فؤاد أحمد على





## مقدمة

ظهر علم الاقتصاد واستقل وأصبح علماً له أصوله وقواعده منذ بداية القرن العشرين ، وفي النصف الثاني من هذا القرن نشأ فرع جديد من فروع الاقتصاد هو التمويل ، وأصبحت له حاجة ماسة في تمويل المشروعات التي كثرت وتنوعت وتفرعت ، واحتل فرع التمويل مكانة فريدة ، وبرز فيه المتخصصون الذين يعالجون الثغرات التمويلية ويقدمون الحلول المختلفة لها ، وأصبح هناك المجال أمام المشروعات لتختار الأصلح لها .

ولقد كان اختياري لهذا الموضوع هو ، حود بعض الشبهات ، سواء في أدوات التمويل أو مصادره التي اخترتها من وجهة نظر الشريعة الإسلامية ، ولقد قدمت بعض الاقتراحات في ضوء الشرع لهذه الأدوات والمصادر ، لكي يصبح تمويل المشروعات قائماً على أسس من الشريعة الإسلامية .

وقد قسمت البحث إلى بابين رئيسيين هما :

الباب الأول : ويتناول أشكال المشروعات وتمويلها حديثاً ، وهو يحتوي على فصلين ، استعرضت في الفصل الأول أشكال المشروعات في النظم الرأسمالية ، وهي : المشروع الفردي ، شركة التضامن ، شركة التوصية البسيطة ، شركة التوصية البسيطة بالأسهم ، شركات المساهمة . وفي الاقتصاد الموجه وهي : المشروعات المختلطة ، المشروعات المؤممة ، الجمعيات التعاونية . وفي النظم الاشتراكية وهي المشروعات العامة .

ثم تناولت تعريف الإدارة المالية حديثاً ومفهومها وأهدافها ووظائفها  
ثم قدمت وصفاً للإدارة المالية في النظم الاقتصادية

وفي الفصل الثاني : تناولت ثلاث أدوات هامة من أدوات التمويل هي :  
البنوك من حيث وظائفها ودورها وأنواعها ، شركات التأمين من حيث  
حصائصها ووظائفها ودورها ، البورصات من حيث وظائفها وحصائصها  
ودورها .

ثم انتقلت إلى تناول المصادر الداخلية والخارجية لتمويل المشروعات ،  
وقد اخترت الأشكال الشائعة من المشروعات وهي المشروع الفردي ،  
شركات المساهمة ، المشروعات العامة ، الجمعيات التعاونية .

والباب الثاني : يبحث في أشكال المشروعات وتمويلها في ظل الإسلام ،  
وهو يحتوى على فصلين :

الفصل الأول : استعرضت فيه أشكال المشروعات في ظل الإسلام ،  
وهي : المشروع الفردي ، المزارعة ، العنن ، الوحوه ، المضاربة ، المغاوصة ،  
المشروعات العامة . ثم قمت باستعراض الإدارة المالية في الإسلام من حيث  
مفهومها ، أهدافها ووظائفها .

وفي الفصل الثاني : اقترحت طريقتاً إسلامياً لأدوات ومصادر التمويل ،  
فمن ناحية أدوات التمويل سواء البنوك أو شركات التأمين أو البورصات  
قمت باستعراض نشاطها الحالي والشبهات التي تشوبها ، واقترحت لهذه  
الأدوات بدائل إسلامية .

وأما من ناحية مصادر التمويل فقد استعرضت المصادر الداخلية

والخارجية بالنسبة للمشروع الفردى ، شركات المساهمة ، المشروعات العامة ،  
والجمعيات التعاونية ، ومدى مساهمتها للشريعة الإسلامية ، واقترحت  
حلولاً إسلامية لهذه المصادر .

وبما ، فلقد هدفت من هذا العرض أن أوضح فى تسلسل كيف وصلت  
إلى هدفى وهو أن أحد طريقاً إسلامياً لتمويل المشروعات ، ولعل اخترت  
بعض أوجه التمويل وبعض المشروعات ، ولقد أشرت إلى ذلك على أساس  
أن تصبح هذه الأوجه بداية للطريق ، وبداية أرحو أن تكون صحيحة ،  
لقد هدفت إلى أن أوضح من جهة أن فى الإسلام تراثاً اقتصادياً وخاصة فى  
نواحى التمويل ، ومن جهة أخرى أرد على دعاوى المدعين إلى أنه لا يوجد  
تراث اقتصادى إسلامى ، ومن ناحية ثالثة أردت أن أوضح أن هناك  
الطريق الإسلامى للتمويل<sup>(١)</sup> ولعلاجة قصايا التمويل المعاصرة بطريقة سليمة  
بعيدة عن الربا والصرر والاستغلال .

ولقد استعنت بكثير من المصادر والمراجع مثل :

الخارج لأنى يوسف ، وكتب أخرى لأمثال ابن رشد ، والمستقلانى ،  
والإمام العسلى ، والشيخ أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف  
الفيروزآبادى ، والقرشى ، وابن حبيب ، والمأوردى ، وأبى هبىد القاسم  
ابن سلام ، والإمام ابن تيمية ، وابن عابدين ، والقرطبى . . . وغيرها من  
كتب التراث القديم .

---

(١) التمويل كما جاء فى تهذيب الأسماء للإمام النووى تمويل الرجل أى  
صار ذا مال . . . والمال هو ما ملكته ، والبعض يرى أن المال المتاع والثياب ؟  
والمال فى لغة العرب هو الأبل .

كما استعنت بكتب الحديثين من أمثال : د. يحيى عويس ، د. مصطفى السعيد، د. غريب الجمال ، د. سيد المواري ، د. محمد محمد باطللي ، د. كمال أبو الخير ، د. محمود محمد نور ، د. حسن توفيق ، وغيرها من الكتب الحديثة سواء في الاقتصاد أو الإدارة أو التمويل .

ولا يسعني في النهاية سوى أن أوجه الشكر إلى الأستاذ الدكتور / إبراهيم مؤاد أحمد علي ، فهو نعم الأستاذ ونعم المعلم ، لقد بذل من الجهد الكثير ، وأنا إذ أشكره أؤدى بمصاً مما له عليّ ، وله الفضل الكثير ، ولا يسعني أيضاً إلا أن أوجه الشكر العميم إلى كل من تفضل وساعدني وأرشدني وسهل لي الطريق ، وأمدني بالمعلومات وشد من أزري وقدم لي العون الكبير ، ليس لدهي سوى أن أشكرهم ، وأعترف أنني مدين لهم بالكثير .

وبعد ، أتمنى من الله أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه ، وفيما هدفت  
وهيما أردت أن أوصحه .

والله الموفق إلى سواء السبيل .

المؤلف

## الباب الأول

أشكال المشروعات وتمويلها حديثاً



## الفصل الأول

# المشروعات وأشكالها وإدارتها المالية حديثاً

سوف أقوم في هذا الفصل ببحث المشروعات وأشكالها وإدارتها المالية حديثاً . . ففي العصر الحديث وبعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ، وبعد التطبيقات التي أعقبت تلك الثورة قامت عدة مشروعات وتكتلات بعدة أشكال ، ولقد تطورت تلك الأشكال في ظل هذه الثورة . . وبعد قرنين من الزمان وبعد التطورات التي حدثت وخاصة في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة . . وبعد الاستعمار والكشوف الجغرافية ، وفي النصف الثاني من القرن العشرين تقريباً استقرت تلك الأشكال وأصبحت لها صورتها التي نراها اليوم .

وفي المبحث الأول من هذا الفصل سوف أقوم ببحث تلك الأمثلة التي أصبحت كثيرة ومتعددة ، ثم أنتقل إلى تناول كيفية إدارتها تلك المشروعات المالية في ظل العصر الحديث ، وذلك في المبحث الثاني .

ولا شك أن أي مشروع مهما كان حجمه وشكله يقوِّف نجاحه على مدى قدرة إدارة المشروع على إدارته وتوجيهه . وبصفة خاصة إدارته المالية ، وعلى ذلك يقوِّف نجاح المشروع وتقدمه ونموه وتوسعه .

## المبحث الأول

### أشكال المشروعات حديثاً

أُسِّتت المشروعات أولاً بحيث تفي بحاجة الدين أنشأوها وبخاصة الأفراد .. وكانت مشروعات فردية صغيرة ، وكانت تقوم على الاكتفاء الذاتي لأفرادها .. ثم تطورت هذه المشروعات فأتسع نطاقها باتساع حاجيات المجتمع .. وكبرت المشروعات لتسكون لديها القدرة على سد حاجات الآخرين من غير أصحابها .

وجاءت الثورة الصناعية وحلت معها رياح التغيير في كافة مجالات الحياة وقد انتهى عهد الإقطاع في أوروبا وتم القضاء عليه بصفة نهائية ، ونشأت طبقة البرجوازية الصناعية ، وبدأت المدن تكتظ بالفارين من الريف ليجدوا عملاً في ظل النظام الوليد .

واحتاجت المشروعات الجديدة في تلك الفترة إلى وقت حتى ترسخ أقدامها ، وواجه بعضها النجاح وواجه البعض الآخر الفشل ، ولعل ذلك أدى إلى أن تسكون هناك أنواع متعددة من المشروعات يهدف كل نوع منها الوفاء بأعراض واحتياجات معينة .

ولقد أعقب الثورة الصناعية ظهور النظام الرأسمالي سبة إلى أن رأس المال هو المحرك الأساسي لهذا النظام وهو هدف الطبقة الجديدة التي نشأت في ظل هذا النظام .

وفي ظل هذا النظام شأب أشكال عدة للمشروعات ، وفي القرن



التاسع عشر بدأت تظهر لهذا النظام بعض المساوئ ، بالإضافة إلى ظهور الأفكار الاشتراكية التي بدأت تنادى بحقوق العمال والعدالة الاجتماعية ، وإعادة توزيع الدخل . . . إلح من الأفكار المأوئة للنظام الرأسمالى .

وقد تدخلت حكومات دول أوروبا لإصلاح مساوئ هذا النظام فقامت بإنشاء المشروعات التى تعمل على تشغيل العاطلين والتي تقدم الخدمات المختلفة وكذا المشروعات التى يمحجم الأفراد عن القيام بها ، ولقد أطلق على هذا التدخل من جانب الدول اسم الاقتصاد الموجه ، ولقد كان هذا التدخل بهدف حماية النظام الرأسمالى نفسه .

وحامت الثورة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى فى القرن العشرين وقامت هناك التعريرة الاشتراكية .

وبعد الحرب العالمية الثانية ( ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ) قامت الاشتراكيات الديمقراطية فى أوروبا الشرقية ، وأدى ذلك إلى ظهور الاقتصاد الاشتراكى وملكية الشعب لأدوات الإنتاج ، وظهرت المشروعات العامة التى أصبحت الأساس بدلا من المشروعات الخاصة فى النظام الرأسمالى ، وأصبح القطاع الخاص فى ظل الاقتصاد الاشتراكى دور محدود ، وإن بدأ فى العودة الآن بصورة أو بأخرى لاحتياج اقتصاديات الدول الاشتراكية إلى القطاع الخاص بجانب حاجتها إلى رأس المال الأجنبي والشركات الخاصة الأجنبية لمساعدتها فى التنمية .

وبما هو حدير بالذك أنه بعد قيام الاقتصاديات الاشتراكية بدأت

بمعنى الدول في اتباع سياسة الاقتصاد الموحد ، وخاصة الدول المتحررة حديثاً  
والنامية ، مع جعل القطاع العام ، سواء المأمم أو الملوك ملكية عامة ، هو  
القاعدة العامة والقطاع الخاص هاملاً مساعداً بعكس الاقتصاديات الموجهة  
في أوروبا الغربية التي تعتبر القطاع الخاص هو القاعدة الأساسية والقطاع  
العام هو المساعد ، ولعل هذا التضارب والعداخل في النظم الاقتصادية  
أعطانا العديد من أشكال المشروعات ، ولهذا اتسع نطاق المشروعات  
ليشمل أنواعاً متعددة وتقسيمات كثيرة وهذه التقسيمات سأذكرها بإيجاز  
وهي :

### أولاً — من حيث طبيعة عملياتها :<sup>(١)</sup>

#### ١ — صناعية :

##### ( أ ) على أساس المراحل الصناعية :

تصمم المشروعات الاستخراجية ، والتحليلية ، والتركيبية ، والتجميعية ،  
والتحويلية .

##### ( ب ) على أساس نوع السلع التي تنتجها :

مشروعات السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية .

##### ( ج ) على أساس مدى أهمية الصناعة للمجتمع :

توجد مصاعات أساسية وثانوية ، ويطلق عليها الصناعات المشكلة .

---

(١) د . جلال بكير . الإدارة المالية ص ٢٠٥

٢ - تجارية :

وهي مشروعات تتضمن تجارة السلع ، وتقوم أيضاً بدور الوسيط بين الصناعات المختلفة .

ثانياً - من حيث حجمها<sup>(١)</sup> :

وهي تنقسم إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة أو ضخمة .

ثالثاً - من حيث الشكل القانوني :

والشكل القانوني لأي مشروع له علاقة وطيدة بالنواحي المالية له مثل رأس المال ، مسئولية الشركاء ، مدة المشروع ... إلخ ، وأيضاً بنواحي غير مالية مثل : التكوين ، نوع النشاط ، درجة تدخل ورقابة الحكومة<sup>(٢)</sup> . كما يتحكم في الشكل القانوني لأي مشروع قوانين الدولة ونظامها الاقتصادي وظروف السوق ، إلى غير ذلك من العوامل التي تتحكم في المشروع ... من هذا يمكن القول :

« بأن الشكل القانوني لأي مشروع يتحدد طبقاً لرأس المال ومسئولية الشركات ومدة المشروع ، كما يتحدد طبقاً لنظام الدولة الاقتصادي وقوانينها بالإضافة إلى نوع النشاط الذي يمارسه المشروع بالإضافة إلى الظروف الأخرى التي تحيط بأي مشروع » .

والشكل القانوني للمشروع هام لأنه يحدد اسم المشروع ورأس ماله ومدى الثقة التي يتييحها لعماله والمولدين والدائنين ، ولهذا تعددت أشكال

---

(١) د . جلال بكبر المرجع السابق ص ٢٢٠

(٢) د . حسن حوفيق الادارة المالية في الشركات المساهمة ص ١٣

( ٢ - تمويل المشروعات )

المشروعات طبقاً لتمدّد النظم الاقتصادية السائدة في العصر الحديث ، لذلك سوف أتناول المشروعات من خلال النظم الاقتصادية المتعارف عليها الآن ، وهي :

### أولاً — النظام الرأسمالي :

مع بداية الاكتشافات الجغرافية بدأت الرأسمالية بقيادة الطبقة البرجوازية تأخذ مكانها ، وتبدأ الطريق في محاولة الوثوب مكان الإقطاع الذي استعملت مساوئه ، وبدأ في الانهيار . . . وبدأت البرجوازية تتوسع في عصر التحارّيين بعد أن خاضت معارك الحياة خلال عدة أحقاب مع الإقطاع ، واستطاعت أن تثب مكانه ، ولكن النظام الرأسمالي الوليد لم يستطع أن يقضى تماماً على الإقطاع وأن يرسخ أقدامه إلا بعد قيام الانقلاب الصناعي الكبير الذي قلب موازين القوى من ناحية ، وحقق للنظام الرأسمالي أكبر انتصار في معاركه من أجل أخذ الصدارة في المجتمع من ناحية أخرى .

وكان هذا الانقلاب ، أو هذه الثورة إيداناً بانتهاء عصر هو عصر الإقطاع ، وإلى الأبد ، وبداية عصر جديد هو عصر الرأسمالية .

وبدأت هجرة الفلاحين والمزارعين من الريف ، وأيضاً هجرة رؤوس الأموال إلى المدن والتكالب على الإنتاج الصناعي الجديد . . كل هذا رسخ أقدام النظام الاقتصادي الجديد ، وتوسع وكبر وسرعان ما احتل المسكنة المرموقة التي كان يصبو إليها في معظم التجمعات الأوروبية ، ولقد حقق هذا النظام في الدول التي قام فيها تقدماً كبيراً ، ونمواً مطرداً ،

وقفرت واسعة وخاصة في دول أوروبا . ومما لا شك فيه أنه بعدما كانت المشروعات تأخذ الشكل الردى البسيط أخذت في التوسع للآلية ولزيادة رؤوس الأموال في محاولة لتحقيق الأرباح الكبيرة عن طريق زيادة الإنتاج . .

وهذا تعددت أشكال المشروعات ، وأخذت هذه الأشكال تتمايز حتى أصبحت الأشكال التي نعرفها الآن في معظم المجتمعات الرأسمالية وهي :

- ١ - المشروع الفردى .
- ٢ - شركة التضامن .
- ٣ - شركة التوصية البسيطة .
- ٤ - شركة التوصية بالأسهم .
- ٥ - شركة المحاصة .
- ٦ - الشركة ذات المسئولية المحدودة .
- ٧ - شركات المساهمة .

وسأتناول من تلك المشروعات ما يلي :

#### ١ - المشروع الفردى :

هو المشروع الذى يمتلكه فرد واحد ، يقوم بإدارته وملكيته ، ويعتبر أبسط أشكال المشروعات ، وهو ما كان سائداً قبل وبعد نشوء النظام الرأسمالى ، وله أهمية كبيرة نظراً لما يمثله من أهمية وحيوية بالنسبة للمواطنين القريبين منه والذين يستسهلون التعامل معه ، وذلك ما جعل

هذا الشكل من المشروعات مستمرا حتى اليوم نظرا لأنه سهل التنظيم والرقابة والتكوين والتصفية ، ويتمتع ببعض المزايا الضريبية ووجود الحافز الشخصى لدى صاحب المشروع .

كل هذا ساعد وسهل انتشار وبقاء هذا الشكل من أشكال المشروعات .

### ٢ - شركة التضامن :

هى عبارة عن عقد بين اثنين أو أكثر بقصد الاتحاد على وجه الشركة وأساس هذا النوع من الشركات هو العلاقة الشخصية بين الشركاء وثقتهم فى بعضهم البعض ، ولهذا فإنه فى هذا النوع من الشركات يتوافر الحافز الشخصى الذى يدفع الشركاء على العمل لمزيد من الربح بالإضافة إلى ذلك فالشركاء حريصون على الحسد من المصروفات لزيادة الأرباح ، كما أنهم يتعاونون فى إدارة المشروع ويكمل بعضهم البعض ، وإن كان فى ذلك ضرر على الشركة وهو أنه إذا وزعت السلطة والإدارة بين الشركاء قد ينفرد أحدهم بعمل من أعمال المخاطرة مما يسبب للمشروع أضرارا بالغة وإذا كانت الإدارة المشتركة قد تؤدي فى بعض الأحيان إلى عدم اتخاذ القرارات بسرعة لأخذ رأى بالإجماع .

بجانب هذا فالشركات من هذا النوع يغلب على أفرادها الحرص والحذر فيما يتخذونه من قرارات بسبب المسئولية التضامنية ، كما أن الشركاء يستطيعون توفير مقادير أكبر من الأموال ( أكبر مما يتقواها للمشروع الفردى ) بسبب أن لكل شريك القدرة على توفير قدر من المال بالإضافة إلى قدرة بقية الشركاء .

ولإجراءات تأسيس هذا النوع من الشركات سهل ميسر ، إلا أن هذه الشركات لا تستطيع الإقدام على تنفيذ المشروعات الاقتصادية الضخمة والأعمال الكبيرة بسبب أن إمكانياتها المالية محدودة<sup>(١)</sup>.

ودوام هذا النوع من الشركات يتوقف على رغبة الشركاء ، الأمر الذى يهدد الشركة من وقت لآخر ، فإذا حدث خلاف مثلاً بين الشركاء فإنهم يتفقون على إنهاء المشروع ، كما أنه إذا توفى أحدهم فإن المشروع ينتهى بقوة القانون<sup>(٢)</sup> ، إلا إذا لم ينص فى عقد الشركة على خلاف ذلك ، كما وتنتهى الشركة إذا أفلس أحد الشركاء<sup>(٣)</sup>.

### ٣ - شركة التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم :

إن السبب فى جمع هذين النوعين من الشركات تحت عنوان واحد يرجع إلى أنهما متشابهان تماماً إلا فى اختلافات بسيطة سأوضحها حالا .

وهذان النوعان من الشركات عبارة عن عقد بين شريك أو أكثر متضامن ومسئول مسئولية غير محدودة ، وتتوافر فيه الكفاءة والخبرة اللازمة وقد لا يكون لديه المال اللازم ، وشريك أو أكثر موصى لديه المال اللازم ولكن محرم عليه الاتجار بسبب طبيعة عمله ، أو عدم جراته ومسئوليته محدودة .

والفرق بين شركة التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم ، أن المال ( فى

---

(١) د . كمال أبو الخير أصول التنظيم والإدارة ص ٣٢٣  
(٢) د . حسن توفيق الإدارة المالية فى الشركات المساهمة ص ١٩ .  
(٣) د . كمال أبو الخير مرجع سابق ص ٣٣٥ .

الأولى ) يدفعه الشريك الموصى ، حصة يتفق عليها بين الشركاء وهو مسئول  
مسئولية محدودة بهذه الحصة ، أما المال ( فى الثانية ) الذى يدفعه الشريك  
الموصى فهو سهم أو أسهم ، لأن رأس مال الشركة مقسم إلى أسهم محددة  
اكمل شريك الحق فى شراء الأسهم ولا يشترط الثقة بين الشركاء فللشريك  
الموصى التنازل عن حقه فى أسهمه للغير .

وأسهم شركة التوصية بالأسهم يحوز تداولها ، بعكس شركة التوصية  
البسيطة التى يجب أن تقوافر الثقة بين شركائها ، كما أن حصص المال فيها  
غير متداولة لاحتلافها ، وليس للشريك الموصى الحق فى التنازل عن حصته  
للغير إلا بعد موافقة جميع الشركاء<sup>(١)</sup>.

ويشترك هذان النوعان من المشروعات فى تهيئة الفرصة وإتاحتها لتجميع  
قدر أكبر من رؤوس الأموال ، كما أن إجراءاتها سهلة وغير معقدة ، كما  
أن الحكومة لا تتدخل فى رقابتها ، هذا بالإضافة إلى أنها تيسر على بعض  
من لا يستطيعون العمل أو الاشتغال بالتجارة بسبب طبيعة عملهم ، أو أى  
ظروف أخرى أن يساهموا بأموالهم فى تلك الأنواع من المشروعات ،  
وييسر هذا النوع من المشروعات للذين لديهم اختراعات أو أفكار ينقصها  
المال للتنفيذ أن يشتموا هذا النوع من المشروعات<sup>(٢)</sup>.

وشركة التوصية السميطة تنتهى بوفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه ، أو  
إعساره أو إفلاسه ، أو فقدانه لسمعته ، بعكس شركة التوصية بالأسهم  
التي لا تنتهى بوفاة أحد الشركاء ، ولكن قد تنتهى بوفاة الشريك الذى

(١) د . كمال أبو الخير مرجع سابق ص ٣٣٥ .

(٢) د . حسن بوفيق مرجع سابق ص ٢١ .



يشرف على الإدارة ، إلا إذا نص على غير ذلك في عقد الشركة .

وهذا النوع من المشروعات يعجز عن اقتحام وارتداد الميادين الاقتصادية الضخمة بسبب عجزه عن جمع رؤوس الأموال اللازمة لدخول تلك الميادين<sup>(١)</sup>

وهذه الأنواع من المشروعات تتمتع ببعض الكفاءات الإدارية نظراً لقدرتها على توفير هذه الكفاءات التي تلعب دوراً كبيراً في إجاح هذه المشروعات<sup>(٢)</sup> ، واختيار الوقت المناسب ، والبدائل المناسبة التي تعود بالفائدة على المشروع .

#### ٤ - شركات المساهمة :

هذا النوع من الشركات يطلق عليه شركات الأموال نظراً لقدرتها الفائقة في تجميع رؤوس الأموال الضخمة التي تجعلها تقف على أرض صلبة في اقتحامها للميادين الاقتصادية الكبيرة والهامة .

وهذا النوع من الشركات بدأ في ظل القطاع الخاص ، أي المشروع المردى الذي يملكه عدة أفراد ، والظروف الاقتصادية توسعت بحيث أصبح يملكه عدد كبير من الأفراد ينتخبون مجموعة منهم لإدارة هذا المشروع ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النوع من المشروعات يصلح للقطاع العام أيضاً .

ورأس المال في هذه الشركات مقسم إلى أجزاء متساوية يطلق على

(١) د . كمال أبو الخير : مرجع سابق ص ٣٤١ .

(٢) د . جلال بكير : الإدارة المالية ص ٢٣٩ .

كل حصة اسم سهم ، والسهم غير قابل للمعزلة ، ومسئولية صاحب السهم محدودة بقيمة ما دفعه مساهمة منه في الشركة ، وتعرض أسهم الشركة للاكتتاب العام إذا لم يكتف مؤسسوها بالأموال التي لديهم ، والمساهمون في هذا النوع من الشركات مجرد ائكتاتهم في أسهم الشركة يصبحون من المالكين للشركة ، ويترتب على هذه الملكية — بطبيعة الحال — التمتع بحقوقها ، وللشركة جمعية عمومية من مجموع المساهمين في رأس مالها ، ويقوم هؤلاء المساهمون بانتخاب مجلس إدارة ينوب عنهم في إدارة الشركة ، وهذا المجلس مسئول أمام الجمعية العمومية عن كافة التصرفات المالية وغير المالية ، كما أن للمساهمين الحق في مساهمة بحاس إدارة الشركة إذا عن لهم ذلك .

وهذا النوع من المشروعات مؤهل تماماً للدحول إلى حلبة الحياة الاقتصادية الصخمة التي تتطلب رؤوس أموال صخمة ، ويلعب دوراً هاماً وحطيراً في الحياة الاقتصادية .

فهو من ناحية يجمع مدخرات الأفراد الذين يعصرون عن أن يستثمروها لقلة رؤوس الأموال لديهم ولإمكانياتهم المالية والفنية والإدارية المحدودة التي تعجز عن القيام بأى نشاط .

ومن ناحية أخرى سكون هذه الشركات رؤوس أموال صخمة نتيجة تجميع المدخرات ، وتحوص وتتراد المبادىن الاقتصادية التي يعجز الأفراد بإمكانياتهم المحدودة عن ارتيادها مثل صناعات الحديد والصلب ، الطائرات النقل البحري ... إلخ ، بالإضافة إلى الصناعات الكهربائية والألكترونية وغيرها من تلك الصناعات والمشروعات التي تحتاج لإمكانيات مالية

وفنية وإدارية تستطيع الشركات المساهمة توفيرها . . .

لذلك يجب أن يقترن تأسيس هذا النوع من المشروعات بالحكمة والحدس واتخاذ كافة الضمانات التي تكفل عدم العبث بأموال المواطنين وهذا ما تحاول كل الدول العمل عن تحقيقه ، نظراً لأن العبث بأموال المواطنين يؤدي إلى صياع أموالهم بالإضافة إلى أن له نتائج سيئة عليهم وتنعهد ثقتهم في المستقبل هذه المشروعات . كما أن هذه الخسائر تعود بالاقتصاد القومي إلى الوراء ، ومخاح هذا النوع من المشروعات يساهم في دعم الاقتصاد القومي بالإضافة إلى أنه يعود بالرحاء والرفاهية وارتفاع مستوى معيشة المواطنين .

ولهذا فإن تأسيس هذا النوع من المشروعات يتطلب بعض الإجراءات المعقدة ، وذلك لحماية رؤوس الأموال المستثمرة من التلاعب ، وهذا النوع من الشركات يختلف عن الشركات التي سبق ذكرها ، إذ أن المساهم بمجرد اكتتبه ، يصبح من المدرك للشركة ، له كافة حقوق الملكية ، ولا يشترط توافر الثقة أو حتى المعرفة في هذه الشركات بعكس شركات التضامن والتوصية .

ومجلس الإدارة المنتخب في هذا النوع من المشروعات يقوم بإدارة المشروع نيابة عن المساهمين ويقوم بتوزيع العمل على أعضائه .

وهذا النوع من الشركات أكثر استمراراً ودواماً ، حيث أنه لا يرتبط بوفاء أحد المساهمين ، وإنما بالهدف الذي يسعى إلى تحقيقه ، كما أن هذا النوع من المشروعات يعتبر وعاء لتجميع واستثمار مدخرات المواطنين .

وتستطيع هذه المشروعات مما لها من إمكانيات مادية ضخمة أن تقوم بتوظيف ذوى الخبرة من المتخصصين ، وتطبيق الأصول العلمية في الإدارة لكي تستطيع أن تحقق أهدافها بأقل التكاليف الممكنة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة في حالة استقرار بعكس الأنواع السابقة الذكر من المشروعات ، كما أن هذه الشركات تتمتع بثقة البيوت المالية والموردين ، وتتح لها ذلك إمكانيات ائتمانية كبيرة ، وهذا النوع من المشروعات يتيح للمستخدمين به الكثير من الخدمات الاجتماعية والصحية نظراً لإمكانياتها الضخمة (١) .

وهذه الشركات مما لها من قدرات على تجميع الأموال قد تتوسع في زيادة رأس مالها ، وقد يكون ذلك أزيد من احتياجاتها ، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل جزء من أموالها فتتضاءل أنصبة الأسهم من الأرباح الهائية ، وهذه الشركات أصعب في إدارتها ، كما أنها أصبحت في الوقت الحاضر تتعرض لرقابة حكومية أشد حرصاً على أموال المستثمرين وهذا قد يعطل عملها في بعض الأحيان ، وقد تتخذ بعض الشركات جهازاً إدارياً ضخماً مما قد يكلفها أموالاً كثيرة ، وقد يعيق هذا سرعة سير العمل بها .

وشركات المساهمة من المشروعات الضخمة التي تساعد الاقتصاد القومي - في حالة نجاحها - على التقدم والنمو والازدهار ، كما أنها تجعل الاقتصاد القومي يقفز قفزات كبيرة في اتجاه التقدم .

---

(١) د . كمال أبو الخير . مرجع سابق ص ٣٤٨ .

## ثانياً -- النظام الاقتصادي الموحد :

بعد ما استتب الأمر للنظام الرأسمالي وأصبحت له أقدام ثابتة ، بدأ هي التوسع والانتشار ، ونتج عن هذا النظام مباشرة الاستثمار والحروب التوسعية من أجل السيطرة على الأسواق بالإضافة إلى مساوئ النظام نفسه داخل أوطانه التي ترعرع وازدهر فيها ، بالإضافة إلى ذلك صادف هذا النظام نفسه أزمات سياسية واقتصادية طاحمة ، وعانى النظام الرأسمالي من الإفلاس وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم ( ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ) وأزمات التضخم المالي التي احتاحت العالم الرأسمالي وأصبحت سمة من سماته ..

والاقتصاد الرأسمالي يقوم على التسليم بأن الصلحة العامة تتحقق تلقائياً عبر آليات السوق ، ومن خلال سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة<sup>(١)</sup> وهو في ذلك يعتمد على المنافسة الحرة ، ولقد أثبتت التجارب أن هذا الهيكل الاقتصادي أدى إلى مساوئ عديدة أظمرت النظام نفسه هيئة غير التي رمى إليها دعاة النظام<sup>(٢)</sup> .

ومن خلال هذه المواقف التي أثبتت عجز النظام الرأسمالي من أن يحقق آمال الشعوب ، قامت الدول الرأسمالية كمحاولة منها لإنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بالتدخل وتوجيه الاقتصاد الرأسمالي مع بقاء

---

(١) د . اسماعيل صبري عبد الله : الاسس النظرية لتنظيم القطاع العام ص ٦٣ .

(٢) د . يحيى عويس . الاشتراكية .

الملكية الخاصة هي الأساس ، وتدخل الدولة وملكيّتها لبعض المشروعات هو الاستثناء

وسوف أقوم باستعراض المشروعات القائمة في الاقتصاديات الموجهة ، وهي

#### ١ - المشروعات المؤممة :

في هذه الحالة يتدخل الدولة عن طريق شراء المشروعات الممّسة (مثلاً) أو تساهم أو تشارك فيها ، فإذا ما ازدهرت قامت بإعادتها إلى القطاع الخاص مرة أخرى .

ويرى أنه في هذا المجال ، ويتدخل الدولة بظهر القطاع العام وأهميته ، ولكنه محدود محدود الأزمات الاقتصادية والسياسية القاسية التي يمر بها النظام الرأسمالي ، فإذا ما انتهت تلك الأزمات عادت المشروعات الخاصة إلى قوتها ، ولذلك كان حجم القطاع العام محدود ومرتبطة بالضرورة بالمشروعات التي لاتدر عائداً ضخماً أو التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة لا تغل عائداً كبيراً<sup>(١)</sup>.

والمشروعات المؤممة في الدول الرأسمالية تختار لها الدولة مجلس إدارة من الاحتكاريين والرأسماليين ، وحتى يمثلها يكونوا من هؤلاء الرأسماليين حتى تصبح لهذه المشروعات الصفة الاحتكارية أيضاً .

وفي الدول الاشتراكية عندما يؤمم مشروع خاص تقوم الدولة بدفع

---

(١) د . اسماعيل صبرى عبد الله : مرجع سابق ص ٩٢ .

تمويضات لأصحابه أو تدفع جزء منها ، أو عندما تحد أن المشروع كان مشروعاً مستقلاً لا تدفع لأصحابه شيئاً اكتفاء منها بما حققوه من أرباح استغلالية قبل التساميم ، وهى تقوم بتعيين مجلس إدارة ممن ترى أنهم مناسبين لهذه المهمة ، وبحيث يستطيعون تحقيق أهداف المشروع التى تحقق أهداف المجتمع .

## ٢ - المشروعات المختلطة :

فى الاقتصاديات الموجهة أصبحت الدولة تتدخل فى النشاط الاقتصادى عن طريق السياسة المالية والنقدية ، كما تتدخل الدولة عن طريق إنشاء مشروعات الخدمات ، أو المشروعات التى لا يقدر عليها الأفراد ، أو التى لا ينتظر أن تدر ربحاً سريعاً ، أو قد تشترك مع القطاع الخاص فى بعض الأنشطة لقمية بعض الجوانب الاقتصادية .

وعندما تساهم الدولة فى بعض المشروعات فإنها تساهم بسبب متفاوتة تقدرها هى حسب مقتضيات القمية ومتطلبات المجتمع بحيث تكمل هذه النسب للدولة أن تتدخل ويصبح لها وزن مؤثر فى اتخاذ القرارات المؤثرة والرقابة أيضاً .

ونرى أنه فى الاقتصاديات الموجهة تتزايد نسبة القطاع العام ، كما ترى عدة دلالات توحد فى تلك الاقتصاديات تجعلها تتدخل لتعالج مساوئ النظام الرأسمالى مثل زيادة نسبة الأجور إلى الدخل القومى ، زيادة تدخل الدولة فى الاقتصاد القومى ، تقوية الرقابة على المشروعات الاقتصادية ، زيادة نسبة الميزانية العامة للدولة إلى الدخل القومى ، زيادة نسبة رأس المال

العام ، بضـاؤـل دى لمـدل الرـمـح نـتـيـجـة للأـعـبـاء العـرـبـيـة ، تـمـهـد  
الأـسـعـار ، تـواحـد التـشـرـيـعـات الخـصـاصـة بـتـنـظـيـم العـمـل فـى المـصـانـع والتـأـمـيـن  
الاجـتـاعـى<sup>(١)</sup>.

وما يـرـال المنـظـم (حـامـز الرـمـح) هـو الحـركـة الرئـيـسـى لـكـون السـوق  
والـفـيـصـل فـى النـظـام الرأـسـمـالى هـو المـسـتـهـلـك بـاعـتـبـاره رـشـيـداً ، و تـمـرـص  
الدولة أحياناً قـيـوداً عـلى المـشـروـعـات الخـصـاصـة كـحـقـقـها فـى مـراجـعة الدفـاتـر ،  
كـما تـضـع القـوـانـين والتـشـرـيـعـات الـتـى تـنـظـم تـلك المـشـروـعـات<sup>(٢)</sup>.

رى أن الدولة فـى النـظـام الرأـسـمـالى تـسـتـخـدم سـلـاحـى المـشـروـعـات  
المؤممة والمـشـروـعـات الخـتـلـطـة ، مـن أـجـل تـنـظـيـم المـيـادـين الاقـتـصـادـيـة مـن نـاحـية  
ومـن أـجـل عـلاج المـساوـى هـنـظـام الرأـسـمـالى مـن نـاحـية أـخـرى .

كـما نـرى أن هـذـين النـوعـين مـن المـشـروـعـات يـوجـدان أـيـضاً فـى  
الاقـتـصـادـيـات الـتـى تـوجـد بـها مـلامـح اشـتـراكـيـة ( خـاصـة الدـول الـسامـيـة ) ،  
فـإنـها تـسـاعـد الدولة عـلى النـمـو والمـهـوض وقـطـع شـوط كـبـير فـى التـنـمـية .

### ٣ - الـجـمـعـيـات التـعـاوـنـيـة :

قامت الحـركـة التـعـاوـنـيـة أصـلاً فـى النـظـام الرأـسـمـالى ، والـجـمـعـيـات التـعـاوـنـيـة  
ظـهـرت أـشـد ارتـبـاطاً بالنـظـام الرأـسـمـالى ، واسـكن تنوعها وتعددها وانتشارها  
يرتبط أكـثـر بالاقـتـصـادـيـات المـوجـهـة والاقـتـصـادـيـات الاشـتـراكـيـة ، فـهى

---

(١) د . عبد السلام بدوى . ادارة المـطـاع العام فـى المـجـتـمـع الاشـتـراكـى  
ص ٢٧ .

(٢) د . عبد السلام بدوى : ادارة المـطـاع العام فـى المـجـتـمـع الاشـتـراكـى  
ص ٣٥ وما بـعـدها .



تساعد تلك الاقتصاديات على تحقيق بعض جوانب الخطوة في التسمية ، ورفع مستوى المعيشة ، ولقد كانت نشأة الجمعيات التعاونية في النظام الرأسمالي في محاربة للاستغناء عن الرأسمالية ، أو بعبارة أخرى في محاولة لكي يتراجع الرأسماليون عن استغلالهم .

وانقسمت الجمعيات التعاونية إلى قسمين هما :

القسم الأول - قسم استهلاكي :

للاستغناء عن تاجر التجزئة ونصف الجملة ، ولقد سمحت الحركة التعاونية في ذلك لأنها تحارب أصعب حلقات الرأسمالية ، وهو التاجر الصغير .

٢ - القسم الثاني - القسم الإنتاجي :

واقدر فشل هذا القسم بسبب عدم وجود رأس المال اللازم لدى العمال ، ولعدم وجود الائتمان المطلوب (لإشاء شركات ومشروعات إنتاجية) لدى البنوك ، وتحولت جمعيات هذا القسم في النهاية إلى مشروعات رأسمالية<sup>(١)</sup> .

ولا شك أن القطاع التعاوني يحتل مكانة كبيرة وهامة في الاقتصاديات الموجهة (١) هو يحتل مكانة كبيرة في الاقتصاديات الرأسمالية أيضاً ويلعب دوراً لا بأس به (٢) لما له من قدرة على النزول إلى القاعدة الجماهيرية العريضة .

---

(١) د . اسماعيل صبرى عبد الله . مرجع سابق ص ٨٠ .

ولعل الحركة التعاونية نشأت أول ما نشأت في الماسكة المتحدة لمحمية رواد «رونشديل» عام ١٩٤٤ ، ونعدها انتشر هذا النوع من الجمعيات بدأ ينتشر في تقيّة أمحاء أوربا<sup>(١)</sup>.

وهذه الجمعيات قامت على عدة مبادئ ، وتعقير هذه المبادئ بعد تطويرها هي مبادئ الحركة التعاونية حتى الآن ، وهذه المبادئ هي<sup>(٢)</sup> :

- ١ - الباب المفتوح للعضوية .
- ٢ - ديمقراطية الإدارة .
- ٣ - العائد على المعاملات .
- ٤ - تحديد سعر العائدة على رأس المال ( وهذا المبدأ دخیل على الحركة التعاونية من أجل حذب رؤوس الأموال ) .
- ٥ - التعامل بالنقد .
- ٦ - الحياد السياسي والديني .
- ٧ - التعليم التعاوني .

ولعل الجمعيات التعاونية تتمتع بمزايا عديدة منها التشريعات التي تصدرها الدولة لصالح الحركة التعاونية ، وتشجيعها للحركة ، ومساعدة نفسها ، والجمعيات التعاونية الجيدة التنظيم والإدارة تقدم مستوى عال من الخدمة ، وقلة السعر وجودة السلعة لأعضائها ، كما يحصل الأعضاء على تخفيض كبير يتمثل في العائد على معاملاتهم في الجمعية ، واشتراك الأعضاء

---

(١) د . كمال أبو الخير : أصول التنظيم والإدارة ص ١٣٩ .

(٢) د . كمال أبو الخير : ديمقراطية الإدارة .

في الجمعية في إدارتها يعطيهم الحافز على العمل والإنتاج . والجمعيات التعاونية بصفة خاصة ترفع مستوى المجتمع الذي توحد فيه عن طريق الخدمات التي تقدمها للأعضاء ولغير الأعضاء كما أنها تحارب الاستغلال واقتعال الأزمات من جانب تحارب القطاع الخاص<sup>(١)</sup> .

ولإن كانت تواجه هذه الجمعيات بعض المشاكل مثل صعوبة التمويل ، وضعف الحافز الشخصي ، ومشاكل التسويق ، وهذه المشاكل التي تواجه الحركة التعاونية لا تصعب من شأنها ولكنها تساعدها بأن تدفع الحركة إلى مزيد من العمل والجهد للتوصل إلى حلول لهذه المشكلات<sup>(٢)</sup> .

### ثالثاً : النظام الاشتراكي :

ظهرت مساوئ الرأسمالية واصبحت في أعقاب الثورة الصناعية ووصفت آثارها ، وظهرت في القرن التاسع عشر ومن قبله الأفكار الاشتراكية وتوجها ظهور كتاب رأس المال لكارل ماركس في ذلك القرن . . وهو يعبر عن أفكار اشتراكية متطرفة ، ولقد آمنت جماعات كثيرة وخاصة في أوروبا وبصفة خاصة الطبقات الكادحة والمطحونة بهذه الأفكار ، ولقد استفحل الأمر بعد الوصول بالرأسمالية إلى مرحلة الاستعمار إشعالها حربين عالميتين كبيرتين وعشرات الحروب الأخرى ، ولم يجد تدخل الدولة في النظام الاقتصادي لحل المشاكل التي تواجه هذا النظام ، وقامت الثورات الاشتراكية

---

(١) د . كمال أبو الخير . أصول التنظيم والادارة ص ٣٥٦ .

(٢) د . عبد العزيز عبد الكريم الادارة المالية ص ١٣٤ .

( ٣ - تمويل المشروعات )

في أعقاب الحرب العالمية الثانية في كل أوروبا الشرقية ومن قبلها وأثناء الحرب العالمية الأولى قامت الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي، ولقد شجع هذه الثورات الاشتراكية نجاح التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى أن هذه الثورات قامت بمساعدات كبيرة من الاتحاد السوفيتي نفسه الذي كانت تجربته معرولة عن العالم وأراد لها الانتشار لما اكتسبت له أسباب القوة والعزيم . وفي النظم الاشتراكية التي قامت في هذه الدول تعاطف تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي ، حيث أن النظام الاشتراكي يقوم على ملكية عوامل الإنتاج الرئيسية فيه وإدارتها وفي تخطيط مرسوم يمتنع معه التبريد ، ويحقق إنتاجاً أو مر لصالح الجماعة مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الدخل القومي للدولة ، وكفاءة التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع في ظل الديمقراطية معها السائد في تلك الدول ، ويتبع هذا أن ملكية عوامل الإنتاج الرئيسية وإدارتها وتوجيهها تكون للدولة ومن ثم عظم دور القطاع العام في ظل النظام الاشتراكي ، وأصبح له الدور القيادي والسيادة في المجتمع<sup>(١)</sup>.

وبانتشار النظم الاشتراكية خارج نطاق أوروبا الشرقية سواء في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تعددت أساليب تطبيق الأفكار الاشتراكية .. وفي مجال المشروعات العامة اختلف نطاقها أو بمعنى آخر اختلف نطاق القطاع العام ، ففي الدول الموجودة شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي والصين انسحب دور القطاع العام إلى الأرض وتأميمها والشركات الخاصة بكانة أنواعها

---

(١) د . جلال بكير . الإدارة المالية ص ٢٤٦

وكافة المجالات الاقتصادية .. وفي دول أخرى انسحب التأمين ونطاق القطاع العام إلى الشركات ذات الوزن الاقتصادي المؤثر والبنوك والتجارة الخارجية ( مثل جمهورية مصر العربية ) .. وفي دول أخرى كان نطاق القطاع العام عن طريق المشروعات العامة التي تنشأ الدولة مثل ( الهند ) وهذا يرى اختلاف نطاق القطاع العام والمشروعات العامة باختلاف التطبيق<sup>(١)</sup> .

ولأن الاقتصاد الاشتراكي يؤكد أن التخطيط المركزي هو الأسلوب الأمثل لتحسين المصلحة العامة<sup>(٢)</sup> .. ولأن خصائص النظام الاشتراكي هي:

- ١ — الملكية العامة لوسائل الإنتاج .
  - ٢ — التخطيط الاقتصادي الشامل .
  - ٣ — اعتبار العمل الإنساني كقاعدة أساسية للتوزيع .
  - ٤ — تركز القوى السياسية والاقتصادية في أيدي الشعب العامل<sup>(٣)</sup> .
- أصبح لزاماً أن تكون المشروعات العامة في الدولة التي تطبق النظام الاشتراكي هي الرائدة وهي المالكة لزام الإنتاج والعملية الإنتاجية ، وهي القاعدة الاقتصادية الأساسية في أي مجتمع اشتراكي ، والمشروعات العامة بحوار أنها تساعد على تحقيق الأهداف العامة للدولة ، وهي تنمية الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة ، وتقريب الفوارق بين الطبقات ، ومنع الاحتكار

---

(١) د . اسماعيل صبرى عند الله . مرجع سابق ص ٧٩ .

(٢) د . اسماعيل صبرى عند الله . مرجع سابق ص ٦٣ .

(٣) د . عبد السلام بدوى . مرجع سابق ص ٤٠ .

والاستغلال وسيطرة رأس المال بالإضافة إلى ذلك فإن للمشروعات العامة أهدافاً تريد تحقيقها، وهى تختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية مثلاً هناك بعض المشروعات ذات الأهمية الحيوية والتي لا ترمى الدولة إلى الربح منها بل أحياناً تحقق خسارة ، إذ أن هدمها الأساسى هو توفير الخدمات للشعب كالسكك الحديدية ومؤسسات النقل العام ، والإذاعة والتليفزيون ... إلخ، وفى بعض الأحيان يكون القصد من الالتجاء إلى المشروع العام هو التحرر من الروتين الحكومى ، وفى أحيان أخرى ترمى المشروعات العامة إلى الحد من الروح الاستغلالية لدى القطاع الخاص وترى أنه فى كثير من الحالات تهدف المشروعات العامة إلى خلق فرص عمل جديدة لامتنعاص القدر الرائد من العمال الزراعيين وغيرهم وتحوييلهم إلى القطاع الصناعى ، وفى أحيان أخرى تستهدف المشروعات العامة الدخول فى ميادين يحجم عنها القطاع الخاص ( وذلك فى الدول ذات الاقتصاد الموحد أو الدول التى تطبق النظم الاشتراكية والقطاع الخاص قائم بها أيضاً مثل مصر والهند وغيرهما من الدول<sup>(١)</sup> ) .. إما لحداتها أو لأنها لا تحقق ربحاً سريعاً أو تتجاوز إمكانيات القطاع الخاص نفسه مثل الصناعات الثقيلة والخدمات والصناعات المعدنية .... إلخ<sup>(٢)</sup> .

والمشروعات العامة تخضع لرقابة ملزمة من الدول تتمشى فى مراجعة حساباتها وأعمالها عن طريق أجهزة الدولة المختصة ، ولهذه المراقبة أثر

---

(١) د . اسماعيل صبرى عبد الله مرجع سابق ٧٩ وما بعدها .

(٢) د . كمال أبو الخير أصول التنظيم والادارة ص ٣٦٦ .

كبير في دقة وانتظام سير أعمال المشروعات العامة . . وكل مشروع من هذه المشروعات له حساباته المستقلة وميرانياته أيضاً المستقلة ، ويعتبر وحدة مستقلة يدير شئونه حسبما يترأى لإدارته وحسبما تقتضى الظروف والتطورات داخل الدولة . ويجب أن يتوافر في القائمين على تلك المشروعات صفات معينة حتى لا يؤدي عدم توافر تلك الصفات إلى حسائر يتحملها الشعب ، ويعمل الاقتصاد القومي أعباء كبيرة تعيق تنفيذ خطط التنمية الموصوعة .

وتوجد هناك بعض المشروعات العامة تحتفظ لنفسها بجهاز إداري صغيم معتد مما يكلفها مالا كثيراً ونفقات إدارية باهظة ، وبالتالي تؤدي إلى ظهور طبقة جديدة في المجتمع وهي طبقة الإداريين وهي التي تعاني منها معظم الدول المتخلفة كما ينقص المشروعات العامة الدافع الذاتي لدى العاملين في تلك المشروعات وهي ميزة كبيرة ، ولعل حل هذا هو في إشراك العاملين في إدارة هذه المشروعات .

ولعل المشروعات العامة تؤدي دوراً بارزاً في تحقيق أهداف المجتمع ، وتحقيق أهداف التنمية أيضاً من رفع مستوى المعيشة ، وتنمية الاقتصاد القومي ، بالإضافة إلى ذلك فهي تشارك في تحقيق التنمية للمجتمع إذا أديرت بنجاح ، وتخلصت من البيروقراطية ، وانطلقت مع متطلبات العمل الاقتصادي ومرونته<sup>(١)</sup> .

إذا تحقق لها ذلك استطاعت أن تنطلق بالاقتصاد القومي إلى الأمام

---

(١) د . مصطفى كمال وصفي . التكامل الاقتصادي الاسلامي ص ٥٣ .

وهذا ما يراه حادثاً في التعاريف الاشتراكية في دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي والصين .

ولعل توحيد قطاعات تؤدي أيضاً دوراً مساعداً لحث المشروعات العامة في الاقتصاديات الاشتراكية أو ذات الصنعة، الاشتراكية ومن هذه القطاعات القطاع التعاوني ، فإنه في تلك النظم الاقتصادية توحيد التعاونيات بمختلف أنواعها وأشكالها . . ولعل التعاونيات في النظم الاشتراكية تختلف عن التعاونيات في النظم الرأسمالية والموجهة . . فالتعاونيات في النظام الاشتراكي تعني أنه القطاع الذي يتميز بالملكية المشتركة لوسائل الإنتاج كلها أو معظمها وتوزيع العائد على أساس كمية العمل الذي قام به العضو<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك يرى أن الدولة ( في النظم الاشتراكية ) تساهم في إقامة التعاونيات المختلفة ، بحساب مساهمة المواطنين الذين يصبحون مساهمين ومشاركين في تلك الجمعيات التعاونية ، وتكون الملكية مشتركة بينهم ويوزع العائد على الأعضاء بحسب عمل كل عضو .

من هذا نخلص إلى أن الجمعيات التعاونية بمختلف أشكالها تقوم بدور هام ومساعد في النظم الاشتراكية ، كما أنها تقوم بدور مكمل لنشاط المشروعات العامة في تنمية الاقتصاد القومي للدولة ، ورفع مستوى معيشة مختلف الطبقات وإحداث الرفاهة المرغوب فيها للمجتمع .

لعل بعد استعراض أشكال المشروعات في النظم الاقتصادية المعاصرة

---

(٢) د . اسماعيل صبرى عبد الله مرجع سابق .





المبحث ثم أهدافها ووظائفها . . . وبعدها تناول كيفية إدارة التمويل في الشركات الخاصة والمشروعات العامة . . . لهذا كان تناول لموضوع الإدارة المالية على الشكل التالي :

— تعريف الإدارة المالية .

— أهداف الإدارة المالية .

— وظائف الإدارة المالية .

— الإدارة المالية في المشروعات المختلفة .

أولاً — تعريف الإدارة المالية :

وردت تعريفات عديدة متنوعة عن الإدارة المالية في كتابات المختصين والمهتمين بالكتابة عن إدارة المال . . . وسوف أورد بعض هذه التعريفات وأستخلص في النهاية ما أجمعت عليه التعريفات .

فالأستاذ الدكتور حسن توفيق يعرف الإدارة المالية بأنها :

« أوجه النشاط الإداري بالمشروعات المتعلقة بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاية إنقائية عالية ، والوفاء بالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها<sup>(١)</sup> » .

---

(١) د . حسن توفيق التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية

والأستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز عبد الكريم يعرف الإدارة المالية أيضاً بأنها :

« مجموع النشاط الموجه نحو تخطيط الأعمال المالية السليمة المناسبة ، والأموال المستثمرة المناسبة أى اختيار المربح المناسب من الأعمال والموارد للوصول إلى الأهداف بأكبر كفاية ، والرقابة عليها لتعديد الانحرافات واستقصائها لمعالجة أسبابها الحقيقية حتى لا تتكرر هذه الانحرافات ، وبذلك يتم التنسيق فى الأعمال المالية والمال المثمر فى المشروع وهو الهدف من إدارة أموال المشروع<sup>(١)</sup> .

والتنسيق لا يعنى إصلاح الأخطاء بقدر ما يعنى عدم تكرار الخطأ لنفس السبب ، ولا يمكن الوصول إلى التنسيق إلا بواسطة التخطيط السليم والرقابة على تنفيذه .

والدكتور / شوقي حسين يعرف الإدارة المالية بأنها :

« السياسة المالية هى الاستخدام الاقتصادى للأموال ، وأن العملية الأساسية هى المقارنة الرشيدة بين مرآيا الاستخدامات المحتملة ، وبين تكلفة المصادر البديلة المحتملة ، بقصد تحقيق الأهداف المالية العامة التى يحددها المشروع لنفسه<sup>(٢)</sup> » .

---

(١) د . محمد عبد العزيز عبد الكريم . الإدارة المالية فى التعاونيات التجارية ص ٢٢٥ .

(٢) د . شوقي حسين عبد الله . التمويل الإدارى مدخل حديث ص ٢١ .

وبالإضافة إلى قيام السكتاب العرب بتعريف الإدارة المالية ووضع التعاريف المعتمدة عن كيفية إدارة الأموال .٠٠ فإن السكتاب العالميين الذين اهتموا بإدارة المال وصعدوا تعريفات الإدارة المالية ومن هؤلاء الأستاذ / هارلى الذى يعرف الإدارة المالية بأنها :

« The administration of the financial breaks down into the same managerial activities . planning, organizing, staffing, directing and controlling ».(١)

هنا يقرر « الأستاذ هارلى » أن الإدارة المالية أو إدارة الوظيفة المالية تتضمن نفس الأنشطة الإدارية المصادة وهى :

التخطيط ، التنظيم ، تنمية الهيئة الإدارية ، القوحيه ، الرقابة .

ونلاحظ أن التعريفات السابقة أجمعت على عدة أشياء هامة وهى من أهم ما تعمل الادارة المالية على تحقيقها وهى :

١ - الاستخدام الاقتصادى للأموال لتحقيق أهداف المشروع .

٢ - الاستخدام الاقتصادى للأصول والخصوم للمشروع .

٣ - التخطيط ، التنظيم ، الرقابة ، التنسيق من أجل الاستخدام الجيد لأموال المشروع .

وانطلاقاً من هذا انتقل إلى شرح مفهوم الادارة المالية . ويتضح هذا المفهوم فى الادارة المالية هى التى تحتص بإمداد المشروع بالأموال اللازمة

له ، واستثمارها في الأصول المختلفة بشكل يمكن المشروع من تحقيق أهدافه بأكثر كفاية ممكنة ، وبالإضافة إلى ذلك يكون مفهوم الإدارة المالية بالمعنى الواسع أن تحتص أيضا بحسن استخدام الأموال في الأعمال التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المشروع .

ولهذا كانت الإدارة المالية العلمية تشهد تنظيم وإدارة الأعمال والأنشطة المالية للوظيفة المالية بما يحقق أكبر كفاية ، ويعني هذا إنعاز هذه الأعمال بأقل جهد في أقل وقت وبأقل تكلفة مع الحصول على أكبر عائد ممكن <sup>(١)</sup> .

لهذا أصبح الاتجاه الحديث في الإدارة المالية يتعصب اهتماماً بناحيتي التخطيط والرقابة ، بعد أن كان الاتجاه هو التركيز على تدبير الأموال وإدارة رأس المال العامل <sup>(٢)</sup> .

لهذا كان نطاق الإدارة المالية يشمل القرارات الخاصة باستخدام الأموال والحصول عليها . ويجب أن يكون الموضوع الرئيس عن الطريقة التي يمكن للإدارة المالية استخدام تلك الأموال والتقارير عما إذا كان على المشروع الإبقاء على استثماره كما هو أو زيادته أو إنقاذه ، وذلك بالنسبة لجميع أنواع الأصول التي تستخدم فيها أمواله .

ولهذا كانت الإدارة المالية تتضمن عدة عناصر بالإضافة إلى ما سبق ذكره وهي :

---

(١) د . جلال بكبر الإدارة المالية ص ٧ .  
(٢) د . محمد عبد العزيز عبد الكريم . الإدارة المالية والتخطيط المالي

- ١ — تحديد هدف واضح تتجه إليه الإدارة المالية .
- ٢ — إيجاد أساس نظامي سليم لتوجيه الأموال إلى المشروع واستخدامها فيه لتحقيق الأهداف طويلة الأجل وهذا يقتضيه :  
— هيكل تنظيمي يمكن من طريقه جمع كل المعلومات اللازمة عن طريق الاستثمار والتمويل المتاحة .
- تحليل مبرود بالمقاييس والأهداف العملية التي تساعد على تحقيق الهدف العام ، أو الأهداف العامة للمشروع بأفضل طريقة ممكنة .
- ٣ — إيجاد حل لمشكلة تحقيق هيكل أمثل لرأس المال يأخذ في الحسبان تكلفة الأموال من المصادر المختلفة ، وأثر التمويل عن طريق مصدر معين على تكلفة التمويل من المصادر الأخرى ، والتغيرات المتوقعة في هذه التكاليف والعلاقات القائمة فيما بينها<sup>(١)</sup>
- مخلص مما سبق ذكره سواء في التعريفات أو العرض لمفهوم الإدارة المالية أن الإدارة المالية تسهم بشكل كبير وفعال في تحقيق أهداف المشروع بالإضافة إلى أنها تقوم بدور بالغ الأهمية في الأنشطة الأخرى المالية والغير مالية للمشروع .

#### ثانياً : أهداف الإدارة المالية :

إن لكل مشروع من المشروعات أهدافاً محددة تماماً ، قد تتسع في

---

(١) د . شوقي حسين عبد الله مرجع سابق ص ٣٣ .

المستقبل وتتمير ، ولكن يظل للمشروع أهدافاً محددة مهما تعيرت هذه الأهداف ، ولكي تمتد هذه الأهداف وتحقق لابد من وسائل لتحقيقها وتنفيذها بحيث يصل المشروع إلى تحقيق أهدافه من أقصر الطرق وأقل التكاليف الممكنة في ظل ظروف مناسبة ، لذلك يقع على عاتق إدارة المشروع تنفيذ تلك الأهداف ، وتكون اليد المنفذة لتلك الأهداف وعلى عاتقها تقع المهمة الكبرى والصعبة لتنفيذ وتحقيق هذه الأهداف هي الادارة المالية ، فلا شك فهي الادارة التي تشرف على إدارة المال في المشروع عصب حياة المشروع ، ويقع على الادارة المالية تحقيق الأهداف سواء التي تتعلق بالنواحي المالية أو بالنواحي غير المالية ، وعلى هذا يمكننا القول بأن للادارة المالية أهدافاً محددة أيضاً تماماً بحيث أنه من خلال تحقيق تلك الأهداف تتحقق أهداف المشروع .

ومن مطلق هدف أو أهداف المشروع يمكننا القول بالتالي أنها هدف أو أهداف الادارة المالية ، وبالتالى تكون الادارة المالية هي اتخاذ القرارات والتصرفات التي من شأنها تحقيق هدف المنشأة ، وعلى ذلك فالادارة المالية ليست وظيفه مستقلة عن الوظائف الأخرى في المشروع وليست جزءاً منفصلاً عن عملية الادارة ذاتها ولكنها في الواقع جزء لا يتجزأ من إدارة المشروع ككل<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا يجب ومن المهم أن نلاحظ أن وظيفة الادارة المالية هي

---

(١) د . سند الهوارى الادارة المالية ص ٧ .

الأساس لكل المشروعات والأعمال<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك تكون القرارات والتصرفات التي من شأنها تحقيق هدف المنشأة تشكل : قرار الاستثمار طويل المدى ، قرار التمويل بعيد المدى ، قرارات التمويل قصير الأجل ، وكأساس للقرارات الساتقة ، لتصبح عملية التحليل المالي : ضرورية<sup>(٢)</sup> وأساسية .. (سيأتي شرح لكل ماسبق في وظائف الإدارة المالية) .

وعلى ذلك وبخانب هذا توجد أهداف أخرى للإدارة المالية وهذه الأهداف هي :

١ — التنسيق في الأعمال السيرية بحس التنظيم وحس الإدارة على أسس عملية ( أى أعمال الإدارة المالية العلمية من إحصاءات ووسائل علمية حديثة في المحاسبة .. إلخ ) لتتم شكلاً تاماً كالوقام بها فرد واحد حكيم في أقل وقت وبأقل جهد ، واتخاذ القرارات المناسبة اللازمة لذلك ، بحيث تكون القرارات المناسبة في الوقت المناسب لكي تكون قرارات سليمة وتحقق الغرض منها .

٢ — التنسيق في الأموال لتعمل بأكبر كفاءة ، واتخاذ القرارات اللازمة لذلك ، أن اختيار المزيج المناسب من الموارد البشرية ( العمل ) ،

---

(١) Ernest W. Walker and William H. Baughn . Financial Panning, Policy Scope and Objectives of Financial Planning, p. 10.

(٢) د . سيد الهواري مرجع سابق ص ٧ .



والموارد المالية الوصول إلى هذا التناسق الموصل إلى أهداف المشروع عن طريق الإدارة المالية بكفاية قصوى ، بحيث يحقق أهداف المشروع في أقل وقت وبأقل جهد وتكلفة ، لكي ينجي المشروع من ورأها الفائدة التي تعود عليه بالنفع والتوسع ، وعلى الأفراد والمجتمع أيضاً<sup>(١)</sup>

هذا عرص لأهداف الإدارة المالية التي إذا تحققت كفاية عالية أمكن للمشروع أن يحقق بالتالي أهدافه في التوسع والنمو .

### ثالثاً — وظائف الإدارة المالية :

لتحقيق الأهداف لابد أن توجد الوسائل أو الوظائف التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف ، والتي تمهد الطريق لتحقيقها ، ولما كانت الإدارة المالية تصعب أمامها أهدافاً محددة ، لذلك كان لزاماً أن توجد لها الوظائف التي تساعد على تحقيق أهدافها ، ولعل أهم وظائف الإدارة المالية هو الحصول على الأموال اللازمة للمشروع بشروط مناسبة تتفق مع أهدافه ، غير أن مجال الإدارة المالية يتعدى ذلك ليشمل إدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة ولذلك أصبحت وظائف الإدارة المالية هي :

١ — ما قبل التنفيذ : وهو ما يطلق عليه التخطيط .

٢ — أثناء التنفيذ : وهو ما يطلق عليه المتابعة والإشراف والتوجيه .

٣ — ما بعد التنفيذ : وهو ما يطلق عليه الرقابة المالية .

---

(١) د . محمد عبد العزيز عبد الكريم . الإدارة المالية في التعاونيات التجارية ص ٢٢٦ .

٤ — الاحتماسات الفنية للوظيفة المالية .

٥ — اتخاذ القرارات والتصرفات .

#### ١ — التخطيط المالى : Financial Planning

يعتبر التخطيط المالى من أهم وظائف الادارة المالية لإد يساعد على الحصول على ما يحتاجه المشروع من أموال فى الوقت المناسب ، مع الأخذ فى الاعتبار تكلفة رأس المال والشروط التى يمكن تمتعها الحصول على هذه الأموال والاستخدام الاقتصادى لها بواسطة المشروع ، ويجب أن تكون نظرة الادارة عامة وشاملة بالنسبة لأوجه النشاط المتعددة نظراً للدور الرئيسى للتخطيط المالى فى تحديد أهداف المشروع فى الأجل الطويل.

ويشمل التخطيط المالى<sup>(١)</sup> :

(أ) الأهداف المالية .

(ب) السياسات المالية .

(ج) الاجراءات المالية .

(د) الميزانيات التقديرية المالية .

ويلجأ فى هذا التخطيط إلى الأدوات العلمية الميسرة ، ويعتبر التخطيط والتنبؤ العلمى السليم على أساس من القوانين الاحصائية ، وكما يقول الدكتور / محمد عبد العزيز عهد الكريم :

---

(١) د . محمد عبد العزيز عهد الكريم . المرجع السابق ص ٢٢٩ .

« لا بد أن يخطط المشروع قبل إنشائه تخطيطاً طويلاً يشمل  
فترتي الانشاء والنمو على الأقل ، ويكون ذلك على شكل بيان بالنقطة  
الحدية<sup>(١)</sup> ، وتخطيط سنوي لمصروفات وإيرادات المشروع ، ولا شك أن  
التخطيط السنوي أيسر بكثير من التخطيط الطويل والمتوسط الأجل ، فالتنبؤ  
بالمستقبل البعيد أصعب من التنبؤ بالمستقبل القريب خاصة وأن التنبؤ السوي  
لا يشمل في معظمه إلا الأصول المتداولة ، وقليل من الأصول الثابتة إن  
وجدت ، وإذا كان المشروع قائماً على أساس من تخطيط متوسط وطويل  
الأجل كان التنبؤ السوي أكثر يسراً<sup>(٢)</sup> .

ولا شك أن التنبؤ العام بالأحداث الاقتصادية أمر صعب المنال  
والتحقق نظراً للتقلبات السريعة ، والتعديلات الهامة التي تدخل على الأدوات  
والمعدات والآلات والطرق العلمية . . . ولكن هذا لا يعنى عدم الاهتمام  
بالتخطيط المالى ، فالتخطيط المالى هو أساس انطلاق المشروع ، كما هو  
السلم الموصل إلى تحقيق الأهداف التي يرسمها المشروع لنفسه على  
الأجل الطويل .

ولقد تعرض كثير من الكتاب لتعريف التخطيط المالى : فيعرفه  
الأستاذ / برادلى .

« بأنه تحديد الأهداف وكذا تحديد الأعمال اللازمة لتحقيق هذه  
الأهداف<sup>(٣)</sup> .

---

(١) هى النقطه التى تتعادل فيها الإيرادات مع المصروفات .  
(٢) د . محمد عبد العزيز عبد الكريم . المرجع السابق ص ٢٢٩ .  
(٣) د . جلال بكير : مرجع سابق ، ص ٤٩ .  
( ٤ - تمويل المشروعات )

ويقول ولیم بیومان :

إن التخطيط هو تقرير ما يجب فعله في المستقبل ، كما أن التخطيط هو وضع خطة لما يجب فعله<sup>(١)</sup> .

ويعرفه د . محمد عبد العزيز عبد الكريم :

« إنه عبارة عن تحديد الأهداف ووضع السياسات التنفيذية والاحراءات اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف<sup>(٢)</sup> » .

ويعرف الأستاذان د . حسن توفيق ، د . علي عبد المجيد أنه :

« يدور بصمة رئيسية حول اختيار طريقة من بين عدد من الطرق البديلة بالنسبة لأهداف المشروع وسياساته وإجراءات العمل فيه وبرامجه<sup>(٣)</sup> ، وبالإضافة إلى ذلك يتضمن التخطيط المالي اختيار مصادر التمويل المناسبة<sup>(٤)</sup> » .

وإذا كان غرض التخطيط هو طريق لما يجب فعله ، على هذا فإن وظيفة التخطيط تشتمل على الآتي :

١ — وضع وتوصيح موارد المشروع .

---

(١) Ernest W. Walker and Willian H. Baughn, op cit., p. 11.

(٢) د . محمد عبد العزيز عبد الكريم : الإدارة المالية والتخطيط المالي ، ص ٩٥ .

(٣) د . علي عبد المجيد عنده الأصول العلمية للإدارة والتنظيم ص ٢٧١ .

(٤) د . حسن توفيق . التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية ص ٦٤ .

٢ - تصميم سياسات المشروع .

٣ - وضع نظام إدارى للمشروع والذي يجب أن تؤسس عليه سياسات المشروع .

والتخطيط المالى يرتبط فقط بالوظيفة المالية وتشتمل تدير موارد المشروع المالية ، والسياسات المالية ، والإجراءات المالية .

والإحتياج واضح للتخطيط المالى . . والتخطيط المالى يساعد الإدارة على تفاعى الضياع بواسطة ترويدها بالسياسات ، والإجراءات التى تجعل من الممكن إيجاد ربط بين الوظائف المختلفة بالنسبة لأعمال المشروع<sup>(١)</sup> .

ستخلص مما سبق أن للتخطيط المالى نطاق معين فى المشروعات وهذا النطاق يشمل الآتى<sup>(٢)</sup> :

(أ) حساب احتياجات المشروع المستقبلية من الأموال ، أى تقدير جميع القيم المادية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع سواء فى ذلك الأصول الثابتة أو المتداولة .

(ب) حساب الأموال النقدية اللازمة لاقتناء هذه القيم ومواجهة حاجات المشروع بصفة مستمرة وحساب الربحية التى تحققها الأموال المستثمرة .

(ج) تدير هذه الأموال من أنسب مصادر التمويل بأنسب الشروط وعلى هذا يتضح مدى أهمية التخطيط المالى للمشروع .

---

(١) Ernest W. Walker and William H. Baughn, op. cit., pp. 11.

(٢) د. حلال بكير . مرجع سابق ص ٥٠ .

## ٢ - المتابعة والإشراف والتوجيه :

الهدف من التخطيط هو إصاءة الطريق أمام الادارة خلال التنفيذ ، وعندما تنتهى مرحلة التخطيط ويبدأ التنفيذ ، تحىء الوظيفة الثانية للادارة المالية وهى المتابعة والإشراف والتوجيه وهى تعتبر إحدى الحلقات الهامة فى الدورة الادارية ، وفيها تبدأ الرقابة فعلا على مستوى الادارة المنفذة أو مستوى الإشراف المباشر حيث يمكن إصلاح الأخطاء إذا اتصحت أسبابها مباشرة دون توان إذ أن إصلاح أسباب الخطأ من أهم عناصر نجاح المراقبة ، إلا أن الخطأ أو الانحراف قد لا يتضح أسبابه لوقوعه فى مجموعة غير المجموعة التابعة للمشرف المباشر ، ولذلك ينقل الانحراف إلى مستوى أعلى وهكذا حتى يمكن اكتشاف مكان الخطأ وإصلاحه<sup>(١)</sup> .

والإشراف والمتابعة تحتاج إلى تنظيم مالى ، وعلى هذا فالوظيفة التنظيمية تشمل على :

— تعميم الوظائف التى يجب أن يؤديها التنظيم إذا أراد أن ينفذه بده بكفاءة وبطريقة اقتصادية .

— إسناد هذه الوظائف إلى أعضاء مختلفين فى التنظيم .

— ضمان الأداء الكفء لكل فرد لترشيد الأداء للتنظيم ككل<sup>(٢)</sup> .

---

(١) Ernest W. Walker and William H. Baughn, op cit.,  
p. 14.

(٢) د . محمد عبد العزيز عبد الكريم . الادارة المالية فى التعاونيات .

وتوحد خطوتان هامتان في تنظيم الوظيفة المالية وهما :

— وضع جميع الأنشطة على هيئة مجموعات .

— وضع جميع الأنشطة المالية على هيئة مجموعات .

— وضع السلطة لشخص مسئول في كل مجموعة لتكون له القدرة على التنفيذ بكفاءة وفعالية<sup>(١)</sup> .

ويجب على الموظف المالي أن يضع في اعتباره دائماً أن يقدم النصيحة وأن يتنبه إلى تحب التورط ، ويجب أن يتوافر في تلك النصيحة عناصر الحياد ، وقد يفيد التوجيه من جانب الإدارة المالية في تنمية شعور كل فرد من العاملين بالمشروع بمسئوليته عن كل شيء يخص المشروع ، ويرداد نجاح التوجيه إذا أمكن أن يلزم الموظف هذا الشعور أثناء مباشرته لعمله أو قيامه بطلب مواد لاستعمالها أو رقابته للعاملين معه ، وبذلك يستطيع القول أن التوجيه من جانب الإدارة المالية يؤثر تأثيراً أكبر إذا أمكن إقناع العاملين بأن المسئولية ليست مقصورة على الموظفين الماليين فقط ، بل أنها تخص جميع العاملين بالمشروع وبذلك يسهل على الإدارة تحقيق الغوارن من جانب الإدارة المالية وحانب الرقابة<sup>(٢)</sup> .

### ٣ — الرقابة المالية :

عند إعداد الخطط المالية تبدأ الرقابة المالية لمقارنة النتائج الفعلية بالخطط الموصوعة لإصلاح ما يمكن إصلاحه خلال التنفيذ ، وتحديد الانحراف

---

(١) Ernest W. Walker and William H. Baughn, op. cit.,

p 16

(٢) د . حلال كبير مرجع سابق ص ١٠٠ .

وأسبابه ، ووضع الأساليب المناسبة لاصلاح الانحراف والتأكد من أن العلاج وجه للانحراف الحقيقي ، وأنه العلاج السليم حتى لا يتكرر وقوع الخطأ بنفس الأسباب ، وتمثل الرقابة في مجموعة من العمليات المنتظمة يمكن أن تقوم بها أكثر من جهة ، بشرط التنسيق بين جهات الرقابة المختلفة .

والرقابة هي الوظيفة الإدارية الأخيرة التي يجب أن تستخدم بواسطة المسئول المنفذ إذا أريد أن ينجز المشروع أهدافه الموضوعة بالخططة .

وظيفة الرقابة تشتمل على أربعة وجوه محدده هي :

( أ ) تصميم تقنيى للعمليات .

( ب ) تقييم تقدم المشروع بالمقارنة بالتصميمات المقنة الموضوعة مسبقا .

( ج ) البحث عن أسلوب تصحيح أى انحراف قد يحدث .

( د ) متابعة الأسلوب التصحيحي بواسطة المسئول التنفيذي لتحديد ما إذا كان هذا الأسلوب مناسب وفعال أو ليس كذلك <sup>(١)</sup> .

#### ١ — المقصود بالرقابة المالية ومفهومها :

تعنى الرقابة المالية مراعاة العمليات المالية التي تمت في الماضي والحاضر أولاً بأول ، وأن الانحرافات قد عولجت أسبابها أولاً بأول في الوقت المناسب حتى يسير المشروع بنجاح من الناحية المالية دون إعاقة وأن يحسن

---

Ernest W Walker and William H. Baughn, op. cit., (١)  
p. 17.



استثمار المال للوصول إلى أكبر كفاية ، أن المراقبة هي العمل الأساسي الثالث للإدارة (١) . فالرقابة لا بد أن تزاوّل بفاعلية تامة إذا أريد الوصول إلى الأهداف التي وضعت بالخطط من أجل الوصول إليها بكفاية .. وعملية الرقابة لها أربعة أوجه هي :

( أ ) وضع مقاييس أو نماذج أو أنظمة أو مميزات تقديرية لمختلف الأعمال أي وضع تخطيط رقي قياسي وأصبح ما أمكن .

(ب) تقييم الإنجاز بالنسبة للنماذج أو المقاييس .. الخ الموضوعة نتيجة للرقابة وتبّع تنفيذ الخطة خلال الأعمال لإبراز الانحرافات واستقصائها للتعرف على أسبابها .

( ج ) اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لإصلاح الأوضاع في حالة وجود انحرافات بعد التعرف على أسبابها والعمل على إزالتها حتى لا تتكرر .

( د ) تبّع الإدارة للتحقق من تنفيذ هذه الإجراءات والتعرف على مدى فاعليتها في إزالة الانحرافات .

وأول خطوة : في سبيل الرقابة السليمة هي ضرورة تحديد السلطات والمسؤوليات بدقة ، ولا بد من اختيار مراكز الرقابة بعناية حتى يمكن إصلاح الانحرافات الخطيرة في الوقت المناسب .

---

(١) د. محمد عبد العزيز عبد الكريم : الإدارة المالية والتخطيط المالي  
ج ٢ ص ٢١٩ .

وثانى خطوة : فى سبيل الرقابة السليمة ضرورة وضع نظام فعال للتقارير التى تبين الانحرافات وتوجه المسؤولين ولرؤسائهم فى المستويات الإدارية الأعلى .

وأخيرا لا بد أن يتم إصلاح الانحراف فى أقصر وقت وبأقل التكاليف وفى الوقت المناسب .

« وبعد فالرقابة المالية تبدأ مع المال عند تكوينه ، ثم تستمر مع كل حركة لهذا المال ، ويجب ألا يقتصر دور الرقابة المالية على مرحلة معينة دون أى تأخير مع تحسب إتمامها فى غير موضعها حتى يمكن تحقيق الهدف المنشود واتخاذ القرارات اللازمة لمنع الخروج عن الهدف وتخفيض حدة الانحراف عنه »<sup>(١)</sup> .

## ٢ — أهداف الرقابة المالية :

يشمل نشاط الرقابة :

( أ ) قياس الإنجاز بالخطط الموضوعة .

( ب ) تقييم الانجاز بمقارنة نتائج العمليات بالمقاييس الموضوعة .

( ج ) تعديل السياسات والبرامج والإجراءات لغرض تحسين الإنجاز إذا وجدت انحرافات ترجع إلى الخطة نفسها .

ونلمح أن للإدارة المالية غرضان هما نفس غرضى التخطيط المالى وهما

---

(١) د . محمد عبد العزيز عبد الكريم : المرجع السابق ص ٣١٧ .

المحافظة على السيولة ، وزيادة الربحية للمشروع ، ولا بد أن يراقب تدفق الأموال في المشروع بشكل يمكن تدبير المال اللازم باستمرار ، وفي الوقت المناسب لمقابلة المطالبات المستحقة عندما يحل موعد دفعها ، كما تدر وسائل الاستثمار لأى فائض من النقدية ، وبذلك لا تعطل الأموال ولو حتى وقتياً<sup>(١)</sup> .

ومن خلال ذلك النشاط وهذه الأغراض تكون أهداف الرقابة هي<sup>(٢)</sup> :

- تحقيق النتائج المرجوة بأفضل أسلوب .
- إبراز النتائج المرعوب فيها بدقة ووضوح .
- التعرف على الاتجاهات الرئيسية والتنبؤ على أساسها .
- تحديد متطلبات التغيير .
- كشف مشكلات الانحياز في الوقت المناسب .
- إتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح الأوضاع في الوقت المناسب قبل أن يستفحل أمر الانحرافات .
- تهيئة الوسائل التي تساعد على تحسين الأداء بصفة مستمرة .

#### ٤ — الاحتصاصات الفنية للوظيفة المالية :

الوظيفة المالية من الوظائف الهامة التي تقوم بها الإدارة المالية للمشروع

---

(١) د . محمد عبد العزيز عبد الكريم المرحع السابق ص ٣٢٥ .  
(٢) د . محمد عبد العزيز عبد كرم : المرحع السابق ص ٣٢٤ .

ولما لهذه من أهمية فسوف أقوم بشرح الأعمال الفنية لها بإيجاز لإيضاح مدى أهميتها بالنسبة للمشروع .

والإدارة المالية تتضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة كما يرى :

الأستاذ/مارشال وهي<sup>(١)</sup>

١ — تقديم النصيحة المالية التي يستعين بها أعضاء الجهاز الإداري ، ولهذا يجب أن تكون هذه النصيحة حاضرة غير متحيزة .

٢ — الإمداد بالمعلومات لجميع المستويات الإدارية بالشكل المناسب لكل مستوى وأن تكون المعلومات كافية ، كما ينبغي مراعاة عامل سرعة الوقت اللازم لإعداد مثل هذه المعلومات .

٣ — كفالة الرقابة الروتينية وهي تكفل تخليص الإدارة من أي شائبة ، ولإمكان تحقيق ذلك يجب التأكد من أن جميع المسؤوليات واضحة تماما ، وأن الواجبات المالية موزعة توزيعاً سليماً ، وأن الاتفاق يتم بطريقة قانونية ، وأن جمع الأموال يتم بدقه وأمانة ، وأن حماية الممتلكات والمصالح المالية وحفظ الأوراق بالمشروع يتم بدون أدنى إهمال .

أهم اختصاصات الوظيفة المالية :

(١) التحصيل :

يترتب على اتباع نظام ساييم للتحصيل بالوحدة المحافظة على توفير قدر

مناسب من الأموال اللازمة للمشروع وبالعالي إمكان مواجعة العقبات اللازمة للوحدة في إطار البرنامج الرمى الموضوع .

#### (ب) حفظ الأموال والمحافظة عليها :

يتعين اختيار المواطنين الأسماء الح يصين الدين تتوافر ويهم نفس الصمات التي تتوافر في الحاصلين ويجب وضع نظام كامل المحافظة على الأموال في يد أمينة ، ووضع نظام مستندى دقيق .

#### (ج) إنفاق الأموال :

إن الموظفين بالادارة المالية ملزمون بالإنفاق في حدود الميزانيات الموزعة ، ووفق التواعد واللوائح بعد التأكد من صدور أمر الصرف ممن يملك حق الترخيص بذلك ، والتأكد من شخصية من يتم الصرف إليه .

#### (د) المحاسبة :

تشمل العمليات الخاصة بتسجيل وتحليل وتفسير نتائج الأنشطة اليومية المتعلقة بعمليات المشروع . وتتناول السجلات المحاسبية العمليات المتعلقة شراء وبيع السلع وشراء واستهلاك وبيع الأصول الثابتة .. إلخ . من تلك العمليات المحاسبية المتعددة .

والمحاسبة تلعب دوراً هاماً في المشروعات المعاصرة ، إذ أنها توصح موقف المشروع بدقة وتساعد على كشف الانحرافات المالية إذا ما اكتملت لها الأدوات الحاسبية الجيدة والسجلات المحاسبية المتكاملة .

### (هـ) المراجعة الداخلية :

تهدف بصفة عامة إلى تحقيق الدخل والمنتصرف ويتضمن ذلك التحقق الفعلي من التحصيل والافاق والعهد والموازن وسلامة الحسابات ، ويختلف مجال المراجعة من وحدة إلى أخرى تبعاً لحجم الوحدة والأنشطة التي تقوم بها ، ويجب أن يكون للمراجعة الداخلية الاستقلال ، وأن تمنح السلطات التي تمكنها من أداء واجباتها .. ولذلك يجب الفصل بين أعمال المراجعة والحاسبة ، بحيث تكون المراجعة مستقلة وقائمة بذاتها .

### (و) اختصاصات أخرى :

وهناك اختصاصات أخرى لاتصل إلى القدر أو الحجم الذي يسمح بتخصيص قسم خاص لكل منها .. وقد تكون بمص تلك الاختصاصات ليست مالية ولكن يفصل إسنادها إلى الإدارة المالية ، ويبرر ذلك بأن الإدارة المالية أقدر من غيرها على القيام بـ تلك الاختصاصات مثل إدارة الديون ، عقد وترتيب التأمينات ، إدارة المعاشات ، أعمال الحفظ والتسجيل ، إدارة البريد ، وأعمال الآلات الكاتبة ، إدارة الآلات الحاسبة .

والوظيفة المالية بالاضافة إلى هذه الاختصاصات فانه توجد عدة عوامل تؤثر في تنظيمها ، إحدى هذه العوامل الهامة ، والأكثر أهمية هو حجم تنظيم الوظيفة المالية .

وفي الشركات الصغيرة حيث المساهمون مترابطون ومعروفون لبعضهم البعض تكون الوظيفة المالية بسيطة ، ولكن عندما يكبر حجم الشركة فان الوظيفة المالية بالتالى تصبح أكثر تعقيداً .

إن حجم الخبرة ، واهتمام الموظف المالى يؤثران فى عدد وطبيعة الوظائف التى تؤدى<sup>(١)</sup> .

كما أن تحديد طبيعة العمل بدقة تؤثر فى الهيكل البنائى لقطاع المالى<sup>(٢)</sup> .

#### ٥ - اتخاذ القرارات والتصرفات :

تعتمد إحدى الوظائف الهامة والى على جانب كبير من الأهمية ، لآنها إحدى الطرق التى تؤدى إلى تحقيق أهداف المشروع ، وعلى إدارة المشروع المالية اتخاذ عدة قرارات وتصرفات ، وتلك القرارات المالية يجب أن تتخذ على أساس الفهم الواضح لمفهوم الدخل كما هو مستخدم فى قاعدة الحسابات التجارية<sup>(٣)</sup> .

وهذه القرارات والتصرفات هى :

#### (١) قرار الاستثمار طويل المدى :

وهو قرار يتعلق بنوع العرض الاستثمارى الذى تتصدى له المنشأة وحجم الطاقة الإنتاجية ونوع العدد والآلات .. الخ .

---

(١) Ernest W Walker and William H. Baughn Financial Planning, Policy Scope and Objectives of Financial Planning, p. 39.

(٢) Ernest W. Walker and William H. Baughn, op. cit., p. 40.

(٣) Ernest W Walker and William H. Baughn, op. cit., p. 211.

وواضح من ذلك أن قرار الاستثمار طويل المدى له آثارهامة وحظيرة  
لأنه يتضمن عدة بنود لاستثمار أموال كبيرة لارتباطات بعيدة المدى<sup>(١)</sup>

### (ب) قرار التمويل طويل المدى :

إذا ما تقرر استثمار ما فإن القرار التالي هو اختيار مصدر التمويل طويل  
المدى (أسهم عادية ، أسهم ممتازة ، سندات . . الخ) وهذا القرار يتوقف  
على اختيار هيكل تمويل سليم « أو تركيب الأموال المملوكة والمتمتعة »  
هيكل يحقق حداً أدنى من المخاطر أو حداً أعلى من الربحية على حساب هدف  
المنشأة كما يتوقف في نفس الوقت على تكلفة الأموال وأثرها<sup>(٢)</sup>.

(ج) فإذا ما تقرر واتخذ قرار الاستثمار طويل المدى وقرار التمويل  
طويل المدى وكلاهما قراران خطيران فإن إدارة العمليات الجارية من أجل  
تحقيق هدف المنشأة (ربحية — سيولة) يصبح ضرورياً، من أجل ذلك فإن  
إدارة رأس المال العامل بمكوناته النقدية وأوراق قبض والمدينين والمخزون  
السلعي تصبح من المسؤوليات الأساسية للمدير المالي<sup>(٣)</sup>.

(د) ويستتبع إدارة رأس المال العامل — بحيث يحقق هدف المنشأة  
اتخاذ قرارات التمويل قصير ومتوسط المدى سواء من حيث كمية الأموال  
اللازمة أو مصادرها (تجاري ، تمويل مصرفي)<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) د. سيد الهواري : الإدارة المالية ص ٤٩ .  
(٢) د. سيد الهواري المرجع السابق ص ١٩١ .  
(٣) د. سيد الهواري المرجع السابق ص ٢٥٩ .  
(٤) د. سيد الهواري . المرجع السابق ص ٣٤٧ .



(هـ) وكأساس لكل تلك القرارات فإن عملية التحليل عملية ضرورية وتصبح عملية التحليل المالى واستخدام الأدوات المختلفة جزء سابق لاتخاذ القرارات ( التخطيط المالى ) وحرء لاحق لاتخاذ القرارات للتقييم والرقابة والمتابعة ، وفى حالات خاصة فإن قرارات الإدماج أو إعادة التنظيم تصبح ضرورية كحرء ضرورى لتحقيق هدف المشأة أو إعادة تحديده <sup>(١)</sup>.

#### رابعاً — الادارة المالية فى المشروعات المختلفة .

وبعد استعراض تعريف مفهوم الادارة المالية بالاضافة إلى أهداف ووظائف الادارة المالية .. نجد أن هناك بعض الاختلافات بين كيمية الادارة المالية فى المشروعات سواء فى النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى . وبما لا شك فيه أن الأسس والقواعد بالنسبة للادارة المالية تكون واحدة داخل النظام الواحد (الرأسمالى أو الاشتراكى) ولسوف أتناول هذه الأسس فى الشركات الخاصة على اعتبار أنها تمثل النظام الرأسمالى ، ومن جهة أخرى الشركات العامة باعتبارها تمثل النظام الاشتراكى .

#### ١ — الادارة المالية فى الشركات الخاصة :

أن هدف الادارة المالية فى تلك الشركات هو الاستخدام الكفء الفعال للأموال التى تكون فى يد المشروع .

بعد ذلك يكون الهدف من إدارة هذه الأموال — بعد الاستخدام

---

(١) د . سمى الهوارى المرحى السابق ص ٣٧٩ .

الأمثل للاموال هو تعظيم قيمة المنشأة ... وهذا التعظيم سوف ينعكس على القيمة السوقية للمنشأة وبالتالي يكون هذا التعظيم للقيمة السوقية مرتبطاً أو معتمداً أساساً على الأسهم المطروحة بالسوق<sup>(١)</sup>.

بعد ذلك رى أن هدف المنشأة هو تعظيم أرباحها ... وهناك اختلاف بين الأرباح التي تحقق عن طريق كمية المبيعات والدموع فعلا للمنتجات المباعة .

وتسكير أو تعظيم أرباح المنشأة يعتمد على وطيفة الإنتاج كأداة نافعة ، وبالتالي فهي تعتمد من ناحية على العمل المعروف بالسوق (القوى العاملة) وبالتالي ترتبط بالأحر الحقيقي ، ومن ناحية أخرى يعتمد على التدفق الإنتاجي الذي يربط مباشرة بمستوى أداء الخدمات العامة<sup>(٢)</sup>.

هذه هي الإدارة المالية في الشركات الخاصة التي تمثل النظام الرأسمالي .. أنتقل بعد ذلك إلى النقطة التالية وهي :

## ٢ -- الإدارة المالية في الشركات العامة :

سوف أتحدث عن الإدارة المالية في الشركات العامة باعتبار أنها تمثل النظام الاشتراكي وهي عماد القطاع العام وهو أساس النظام الاشتراكي .

---

(١) Thomas C. Committee . Managerial Finance for the Seventies, p. 8.

(٢) Robert Barro and Herschel Grossman Money Employment and Inflation, p. 11.

إن النظام المالى - فى النظام الاشتراكى - يكون مغلفاً على أساس التخطيط الموحد وتجميع المصادر المالية وتقديمها كلها إلى المؤسسات المالية تستجابه، كما أن النظام المالى يدار على أساس ارتباط التخطيط المركزى - كدليل - مع التخطيط المحلى ( الإقليمى )<sup>(١)</sup> .

إن التخطيط المالى يحتل مكانة هامة من نظام التخطيط الاقتصادى القومى ، ويحتل الجزء الأكرم منه ، إن النشاط المالى للمشروعات والمؤسسات الخ يعتبر هو الجزء الأساسى المباشر للتخطيط المالى . إن التخطيط المالى يقدم قياسات إحصائية لأشكال واستخدمات الدخول المالية للدولة كما أن التخطيط المالى يمثل انعكاساً للكيف والسكم الموضح فى خطة الاقتصاد القومى .

إن العرض الرئيسى من التخطيط المالى هو التعيين للتدفق والاحتياجات المالية للاقتصاد على المدى الطويل ، ولتحديد المصادر والفترات لتغطية تلك الاحتياجات<sup>(٢)</sup> .

لأن التخطيط المالى فى المشروعات والمؤسسات يوضع على أساس الموازنة بين الدخل المستهلك ، والخطة المالية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين طبقاً لنوعيتها وأهميتها :

---

(١) The group of some professors in social economic :

Soviet Finance . Principles, Operation, p. 33.

The group of some professors in social economic, op. (٢)

cit., p. 36.

( ٥ - تمويل المشروعات )

١ - المركزي : ميزانية الولاية ، ميزانية الولاية أو الأقاليم للتأمين  
الاجتماعي ، الخطة المالية للأقاليم والتأمين على الحياة .

٢ - غير مركزي : ميزانية الدخل - المستهلك للشروعات الإقليمية  
والمؤسسات الخطة المالية للمزارع الجماعية والتعاونيات ، الميرانية التقديرية  
المالية للمؤسسات ، والخطة المالية لتجارة الجمهوريات والمؤسسات  
السكرية .

إن الخطة المالية للشروعات والمؤسسات الاشتراكية تمثل المسكنة  
الأولى والمهمة في النظام المالي ، إن التخطيط المالي والإنتاجي يبدأ من  
الشروعات والوحدات الإنتاجية الأولى

إن ميرانية الدخل - الاستهلاك هي جزء من خطة الإنتاج - المال -  
الوسائل المنية ( TPF ) المشروع . . إن التخطيط المالي هو الذي يساعد  
على إنارة الطريق للتعرف على المحركات والزيادة المتوقعة في الاستهلاك .

إن التخطيط المالي الاشتراكي يعتمد على التخطيط الطويل الأجل  
والمتوسط الأجل ولذلك يعتبر التخطيط القصير الأجل ( السنوي ) هاماً  
وضروري بالإضافة إلى أنه سهل في ضوء التخطيط الطويل والمتوسط<sup>(١)</sup> .

إن المصدر الرئيسي للدخول المالية للمشروع من المال الذي يجيء عن  
طريق البيع لمنتجات المشروع . . وبالإضافة إلى هذا المصدر الرئيسي

---

(١) The group of some professors in social economic, op. cit., p. 39.

فإنه توحد عدة مصادر أخرى مثل تأخير الأصول ، الخدمات التي يؤديها المشروع . الخ .

وعلى هذا تكون الخطوة المالية للمشروع مؤسسة على كمية المنتج ، كمية المبيع ، حجم الاستثمار ، تقدير تكاليف الإنتاج . . وهذا يحتمل التخطيط المالي الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي والمالي للمشروعات والمؤسسات والتخطيط المالي يحتوي - في حاب النقدية - المستهلكات والدخول للمشروع من الإنتاج وبيع الإنتاج ، والدخل الصافي ، حجم ومصادر الاستثمارات المالية واحتياج المشروع للمصادر المفتوحة ( المستمرة ) . الخ .

لأن ميزان الدخل - المستهلك للمشروع باحتصار يتكون من :

١ - الدخول ومصادرها .

٢ - الاستهلاك .

٣ - العلاقات الائتمانية بين المشروع والبنوك .

٤ - العلاقات مع الميرانية<sup>(١)</sup> .

لأن المبدأ الأساسي للتخطيط ليس التعبير المماجيء ولكن استخدام الوسائل من أجل التنمية الاشتراكية الحديثة . لأن الهدف الرئيسي من التخطيط في المجتمع الاشتراكي هو الاستخدام الأمثل للقوانين في إدارة

---

(١) The group of some professors in social economic, op. cit, pp 84 and 89.

التنمية ، والتنظيم البشرى ، والخدمات والصادر المالية لبناء المجتمع الاشتراكى . . إن المبادئ الأساسية العامة فى المجتمع الاشتراكى تابعة من طبيعة وشخصية الإنتاج الاشتراكى ومن البناء السياسى . .

إن المبادئ للتخطيط العلمى فى المجتمع الاشتراكى هى :

- ١ — المركزية الديمقراطية .
- ٢ — نظام أو نظم التحليل .
- ٣ — سرعة التنمية الاقتصادية .
- ٤ — الارتباط بين الإدارة والخطط أو الطرق الاقتصادية .
- — الكفاية والفاعلية<sup>(١)</sup> .

وفى الاقتصاد الاشتراكى السوفيتى على سبيل المثال توجد ثلاثة أنواع من الخطط — كما سبق الإشارة . . وهى التخطيط طويل الأجل — متوسط الأجل — التخطيط السنوى .

— لمن التخطيط طويل الأجل ضرورى سبب وصول المجتمع الاشتراكى إلى أعلى مستوى نمو اقتصادى ، ولأنه يستخدم الوسائل الحديثة فى حل المشاكل بطريقة علمية .

— والتخطيط متوسط الأجل يوضح الاحتياجات الجديدة التى تظهر ، والطاقت المعالة الغير مكتشفة ، وسوق التجارة الخارجية التى يمكن أن توجد .

— والتخطيط السنوى يوضح فيه تعظيم المحركات بأقل قدر من المدخلات، والتخطيط الاقتصادى الأمثل يحافظ دائماً على أعلى معدلات للنمو الإجماعى والاستهلاكى.

ومنذ أن وصفت الشروط فى اهتمامها بتحقيق أرباح وتقليل التكاليف، فهى تحاول أن تقلل من معدلات الاستهلاك (العام) لديها، مع الارتفاع إلى أقصى حد بالطاقة الإنتاجية<sup>(١)</sup>.

ننتقل بعد ذلك إلى الرقابة وهى تعتبر إحدى وسائل المجتمع الاشتراكى، فى تنفيذ خططه .

فى المجتمع الاشتراكى توجد رقابة على الإنتاج وتوزيع الإنتاج الاشتراكى الاستخدام الجيد للخدمات، القوى، والمصادر المالية التى تعتبر وسائل ضرورية فى عملية التخطيط فى الاقتصاد .

إن الرقابة المالية محددة طبقاً للعملية المالية ومرتبطة بتوزيع الوظيفة المالية، والرقابة المالية تمثل طبيعة الديمقراطية الحقيقية التى تمارس بواسطة الشعب<sup>(٢)</sup>.

وتوجد عدة هيئات تمارس الرقابة وهى :

١ — الهيئة العليا للجمهوريات السوفيتية : وهى تراقب الوظائف والعمليات والميزانيات .

---

By Professor B.I Braginsky, op. cit., p 129.

(١)

The group of some professors in social economic, op. cit., p. 229.

(٢)

١ — لجنة الرقابة الشعبية : وتتكون من الهيئات ، ووزارة المال  
السوفيتية ، البنك المركزي السوفيتي ، وبنك التعمير السوفيتي ومكاتبه  
المحلية . وهو يراقب الإنتاج وتوزيع ثروة الخيام والمصادر المالية .

٣ — لجان الحزب : وهي تتم عن طريق لجان الحزب في المؤسسات  
والحكومة . ووكالات الرقابة المالية تمتهن مهمة عن طريق قياس إدارة  
الطرق الاقتصادية للمشروعات وميراثية المؤسسات . والوجه الرئيسي لعمل  
الوكالات المالية هو اكتشاف الطرق لرفع كفاءة الإنتاج الاشتراكي  
ولزيادة وتوسيع الإنتاج .

إن عمل وكالات الرقابة المالية ليست فقط اكتشاف العاقد والثغرات  
والأخطاء ولكن عملها الرئيسي هو مع العاقد والمساعدة على رفع كفاءة  
المؤسسات والهيئات .

إن الرقابة المالية لها أهمية خاصة في رفع كفاءة شاط الهيئة الإدارية  
والإدارة الاقتصادية<sup>(١)</sup> .

الأنواع الرئيسية للرقابة المالية هي :

- ١ — الرقابة قبل التنفيذ
- ٢ — الرقابة خلال التنفيذ .
- ٣ — الرقابة بعد التنفيذ .

---

(١) The group of some professors in social economic, op  
cit., p. 231.



لأن الرقابة الجيدة في النظام الاشتراكي تعتمد على قدرة وكفاءة الجهاز الرقابي بالوكالات المالية<sup>(١)</sup>.

والإدارة المالية في مشروعات الدول الاشتراكية تعمل طبقاً لمدأ حسابات التكاليف . . . وتلعب الحاسبة دوراً هاماً في الرقابة على الوحدات الاقتصادية ، وتعتمد أسلوب التخطيط على الحاسبة وتعتمد مصدراً للبيانات التي على صـورتها يتم اتخاذ القرارات ، كما أنها توفر المعلومات لمراقبة أداء الوحدات الاقتصادية . وهذا ترتبط بحاسبة التكاليف بنظام تحديد الأسعار واتخاذ القرارات الاقتصادية ، ومراقبة أداء المشروع . . . وتوحد رقابة داخلية وخارجية على المشروع من أجهزة متعددة ، وهذه الأجهزة متكاملة في نشاطها بحيث تمنع الازدواج ، وبحيث يؤدي كل منها عملاً محدداً<sup>(٢)</sup>.

بعد هذا العرض للإدارة المالية : تعريفها ، مفهومها ، أهدافها ، وظائفها ، دورها في النظم الاقتصادية المختلفة . . . أنقل إلى الفصل الثاني وهو بوصف أدوات التمويل ( بنوك - شركات تأمين - بورصات ) ومصادر التمويل ( داخلية - خارجية ) .

---

The group of some professors in social economic, op. (١)  
cit., p. 237.

(٢) د. عبد السلام مدوي . إدارة القطاع العام في المجتمع الاشتراكي  
ص ٢٨٩ .

## الفصل الثاني

### تمويل المشروعات حديثاً

كانت المشروعات في بداية نشأتها فردية صميره تقوم على مدد التمويل الدائى ، وبعد أن تطورت تلك المشروعات ، وأصبحت قائمة على الإنتاج الكبير الذى يكفى حاجة المجتمع الموحوده فيه والمجتمعات الأخرى ، فقد كبر حجمها بصفة خاصة بعد عصر الثورة الصناعية ودحول عصر البخار ثم عصر الكهرباء والتطور الصناعى والإبحازات الإنتاجية الهائلة التى حدثت فى القرنين الأخيرين، وبما لاشك فيه أن المشروعات احتاحت فى بداية نشأتها إلى رؤوس أموال صغيرة لذا كان تمويلها ذاتياً ( أى من داخل المشروع )، ولكن بعد توسعها وكبر حجمها انتقلت من مرحلة التمويل الدائى إلى مرحلة أخرى تتناسب مع مقتضيات توسعها وهى مرحلة اعتمادها على رؤوس أموال ضخمة تتناسب مع إنتاجها الضخم الكبير الآلى ، ولذا أصبح المال جزءاً وعنصراً هاماً ورئيسياً فى أى مشروع يراد له النمو والتقدم .

ومن هنا قامت حاجة المشروعات المختلفة إلى المال باهتباره عنصراً رئيسياً فى تحقيق أهداف تلك المشروعات ونموها ، وأصبح التمويل من الموضوعات الهامة سواء فى علم الاقتصاد أو فى الإدارة المالية ، وأصبحت الدراسات فى مجال التمويل من الموضوعات التى احتلت مكانة هامة سواء من ناحية أدوات التمويل والتى تتمثل فى البنوك وشركات التأمين والمورصات بجانب صناديق القوفير وبنوك الادحار ، وإن كانت الأدوات

الثلاثة الأولى هي الرئيسية في التمويل الخارجي لأي مشروع ، أو من ناحية مصادر التمويل المعتمدة في الأسهم والسندات والقروض والودائع والاحتياطيات . . الخ .

ولاشك أن الدراسات المالية احتلت مكانة هامة نظراً لاتساع المشروعات وكر حجمها وتأثيرها الواضح الكبير على الاقتصاد القومي المعاصر . . . ولا شك أن المشروعات بمختلف أنواعها ، وخاصة شركات الأموال أصبحت تشكل عنصراً رئيسياً في تنمية الاقتصاد القومي ، ورفع مستوى المعيشة بجانب إتاحتها لقرص العمل المتعددة ، كل هذه العوامل أدت إلى أهمية دراسة التمويل الحديث في المشروعات المعاصرة ، واحتل التمويل الإداري<sup>(١)</sup> أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية ، بل إلى أن خصص فرعاً خاصاً .

واسوف يكون البحث في هذا الفصل عن تمويل المشروعات حديثاً ، وسوف يشتمل على مبحثين ، وسيكون المبحث الأول عن أدوات التمويل الرئيسية وهي البنوك ، وشركات التأمين ، والبورصات . وسيكون المبحث الثاني عن مصادر التمويل المعاصر سواء كانت مصادر داخلية وهي التي تكفل رأس المال للمشروع سواء عن طريق المساهمين أو الاحتياطيات . الخ أم مصادر خارجية وهي مصادر من خارج المشروع سواء عن طريق السندات والقروض والودائع إلى غير ذلك من المصادر .

---

(١) د . شوقي تحسن : التمويل الإداري - مدخل حديث - دار النهضة العربية .

## المبحث الأول

### أدوات التمويل المعاصر

احتلت دراسات البويل مكانة رئيسية في الاقتصاد الحديث كما سبق أن ذكرت . . . وبعد تنوع المشروعات وتعددتها أصبحت تحتاج للتمويل وأصبحت هناك أدوات متعددة تمد المشروع بالمال اللازم لتسيير المشروع والحفاظ عليه ، ومساعدته على النمو والتقدم . . . ولقد تعددت هذه الأدوات ومنها البنوك بكافة أنواعها ، وشركات التأمين ، والبورصات ، وصناديق التوفير ، وبنوك الادخار ، والصرائب . . الخ . وسوف أتناول هذه الأدوات بالمناقشة وهي :

١ - المصارف .

٢ - شركات التأمين .

٣ - البورصات ( الأسواق )

### أولا : المصارف

مما لا شك فيه أن القود والبنوك بنظماها المعاصر احتلت مكانة هامة وحاضرة في الاقتصاديات المعاصرة ، بحيث أصبحت إحدى ركائز الاقتصاد الحديث في تمويل المشروعات ، وأحد الأعمدة التي يرتكز عليها الاقتصاد القومي في جميع المراحل ، وفي تنمية الاقتصاد القومي ، ورفع مستوى المعيشة . . ولهذا سيكون تداول البنوك من عدة جوانب وهي :

أولا : وظائف المصارف .

ثانيا : النشاط المصرفى فى النظم الاقتصادية المختلفة .

ثالثاً : أنواع المصارف المتعددة

### أولاً : وظائف المصارف :

استمتع قيام البنوك وتطورها حتى أصبحت فى شكلها الراهن وجود وظائف تقوم بها ، وتعددت هذه الوظائف بتعدد حاجات المجتمع ، وبحود حاجات جديدة نشأت بتطور المجتمعات المختلفة ، لهذا أصبحت البنوك تقوم بعدة وظائف وهذه الوظائف هى : قبول الودائع النقدية<sup>(١)</sup> ، الإقراض ، تمويل العمليات ، تحويل الفقد من قطر لقطر بالحالات والشيكات المصرفية<sup>(٢)</sup> حفظ الودائع الثمينة ، إعتماد الشيكات السياحية ، بيع أسهم الشركات<sup>(٣)</sup> تسهيل أداء الديون ، تمويل الديون ، تمويل التجارة الخارجية<sup>(٤)</sup> خلق الائتمان ، تمويل المشروعات<sup>(٥)</sup> . كما تقوم البنوك المركزية بإصدار أوراق النقد والبنوك فى تأديتها لهذه الوظائف تتقاضى عمولة أو فائدة معينة عن هذه العمليات . وسوف يكون التركيز على العمليات الحيوية التى تهتمنا فى هذا البحث والتى تؤثر بالتالى فى التمويل تأثيراً مباشراً وهذه الوظائف هى :

- 
- (١) عبد الكريم الخطيب : السياسة المالية فى الاسلام ص ١٩٢ دار الفكر العربى .  
(٢) د . محمود محمد بابللى . المال فى الاسلام ص ١٤٩ دار الكتاب اللبنانى .  
(٣) عبد السميع المصرى . مقومات الاقتصاد الإسلامى ص ٢٠٢ مكتبة وهبة .  
(٤) د . عيسى عبده دراسات فى الاقتصاد الوضعى ص ٧٠ مطبوعات معهد الدراسات الإسلامية .  
(٥) د . عبد المنعم راضى النفود والبنوك ص ٦٥ مؤسسة دار التعاون الطبع والنشر .

## ١ — الاستثمار :

استثمار الأموال هو تشغيلها في إنشاء المشروعات من يدايتها... والمستثمرون يعملون من المخاطر أكثر ممن سبقهم ، ويقابل ذلك أنهم يحصلون على احتمالات وفيرة من الربح وهم الذين يقرضون من المولين بصحبات مختلفة أو يشركون معهم من يرعب في توظيف أمواله لذا كان مشرء عنهم متخذاً شكل شركات المساهمة ، وذلك في حالة رغبتهم في تنمية المشروع بصفة دائمة أو في التخلص من حصتهم ( بعد ارتفاع قيمتها ، أو ليواحبوا أموالهم إلى مشروعات جديدة ) والمؤسسون في شركات المساهمة يعتبرون (مستثمرين) لأموالهم في مشروعاتهم الجديدة ، وهم مسئولون بأموالهم الشخصية عن التزامات شركتهم أمام الغير حتى تتخذ الشركة الشكل القانوني الذي يخولها بعدئذ عرض أسهمها للاكتتاب .

والمستثمر الفرد لابد أن يتوافر لديه الثقة بحاب المعلومات الكافية لكي يتخذ قراره بالاستثمار ، فالمستثمر الفرد سواء سيودع نقوده في بنك أو يقدم مع غيره من المستثمرين على استثمار أمواله في أى مشروع لابد أن يتوافر له الشرطان السابقان . والبنك الموثوق به ذا المسكاة يوفر هدين الشرطين ، وهذا يوفر المناخ المناسب لكي يتخذ المستثمر قراره في ظل ظروف نفسية مناسبة وحتى لا يكون لديه أدنى شك من صحة قراره بحانب أنه سيعمله بعدم في المستقبل على استثمار أمواله ويزيد من نشاطه الاستثماري تحت عامل الثقة التي لها جدور سابقة<sup>(١)</sup> .

---

(١) C.R. Whittlesey, A.M. Freedman and E.S. Herman : Money, Banking Analysis and Policy, p. 345.

مما سبق يتضح أن السك يقوم بعمليتين في غاية الخطورة في الاقتصادات المعاصرة (الاستثمار ، التمويل) فإذا لم يتوافر الحذر والدقة والتخطيط السليم والرقابة المحكمة ، صاعت أموال المدخرين والمودعين هباء ودون نظير وأصيب الاقتصاد القومي بهزات عنيفة .

### وظيفة الائتمان وأهميتها :

المقصود بالائتمان : هو إمداد العناصر العاملة في ميادين النشاط الاقتصادي بالأموال الحاضرة أو ما يقوم مقامها لتيسير المبادلات . كعصم الكميات ، وتقديم القروض ، وإمداد أصحاب المشروعات الحديثة وأصحاب المشروعات القديمة الراغبة في التوسع بأموال حاضرة تمكنهم من تمويل الخطط التي فرغوا من دراستها إلى حقائق ملموسة . ومن الائتمان ما يدخل في تنشيط المبادلات داخل الاقليم ، ومنه ما يتدخل بتعركات رؤوس الاموال بين الدول لإقامة وحدات الإنتاج أو لتسخير بعض الموارد الطبيعية في المشروعات الكبيرة كاستنساخ المواد الخام<sup>(١)</sup> .

إن أهمية الائتمان تظهر في تسهيل عمليات الإنتاج واستهلاك والنشاط الاقتصادي عموماً<sup>(٢)</sup> .

وهكذا يتضح أن الائتمان يمثل وظيفة هامة ، وإن كان معناه قصوراً على تقديم المال في صور متنوعة ممن يملكه إلى من يحسن استخدامه أو يحتاج إلى قدر منه ، ويترك لغيره مهمة الإمداد بالمال الحاضر وتوظيفه

(١) سامي وهبه على . إدارة المنشآت المالية ص ١٧ .

(٢) د . عيد المنعم راضي . الحقوق والديون ص ٧٠ .

حتى يكسب مع الوقت خبرة كافية يعينه على استخدام موارده وتحقيق  
إضافات، رأسمالية تريد من رهايقه مستقبلا كما هو الحال في البلاد المختلفة .

وكان لزاما في عصر التخصص أن يكون لوظيفة الائتمان مشآت تجمع  
المدخرات في صورة مال حاضر وتتوافر على دراسة الفرص المتاحة لتوظيفها .  
ومن أهم هذه المشآت المصارف المتخصصة ، بيوت الادخار والاستثمار ،  
وشركات التأمين ومن حملة هذه المشآت يتآلف الجانب الأكبر من سوق  
رأس المال .

والمصارف كما رأينا في الاستثمار ، تقوم بعمليات استثمارية واسعة ،  
وكما رأينا هنا فهي تقوم بعمليات الائتمان ومن ضمن عمليات الائتمان  
التمويل . ، والتمويل بمعناه الدارج هو تجميع الأموال المدخرة لتوجيهها  
لعرض معين كما في حالة الاكتتابات لتأسيس شركات المساهمة أو إنشاء  
مشروع تجارى أو صناعى معرفة عدة شركاء . . . . . ولكننا لا نقصد هنا  
هذا المعنى الدارج وإنما المقصود بالتمويل هو توجيه المدخر لأمواله  
— الإقراض أو التسليف — سواء معرفته مباشرة بأن يقرض شخصا آخر  
يحتاج إليه من أموال وبواسطة غيره ( البنوك مثلا ) لتقوم بتشغيلها في  
عملياتها المصرفية وهي الإقراض عموما<sup>(١)</sup> .

ولئن كان الائتمان لا يسهم في الإنتاج بطريقة مباشرة ، بمعنى أنه لا يتحمل  
مخاطر الصناعة والتجارة ، بل يتركها لأصحاب المشروعات . إلا أنه مع ذلك  
وثيق الصلة بتنشيط الاقتصاد أو إعاقته إذ يترتب على كفاية الائتمان أن

---

(١) سامى وهبه على المرجع السابق ص ٣٩ .



نجد المشروعات الجديدة ما هي بحاجة إليه من مدحرات حاضره ، كما نجد  
المبادلات ما يلزمها من النقود ، ولإبدالها لزيادة مقدارها وسرعتها ، وفي  
انقظام هذه الوظيفة أيضاً ما يساعد على تحقيق الاستقرار والأمن والروح .  
وللإثمان أدوات متعددة منها النقود ، شيكات مصرفية ، أوراق تجارية  
كالكبيالات ، وتصدر البنوك أدوات مالية أخرى في صور حسابات  
الودائع ( النقود الائتمانية ) وفي صورة أسهم رأس المال .

والإثمان عبارة عن وعد بدفع النقود للمقتصر في وقت ما في المستقبل ،  
لذا يرى أن الإثمان والاقتراض تقريباً يعتبر نفس الشيء إذا نظرنا إليهما  
من نقطتين مختلفين ، بسبب أن أصولهما الاقتصادية واحدة وهي تبادل  
المال<sup>(١)</sup> .

والإثمان تبعاً للنظرية الكينزية ليس هاما فقط في إيجاد المال ولكنه  
أيضاً في إيجاد الوسيلة لكي يجد هذا المال طريقة إلى أيدي المنفقين ( لأن كل  
من وصل إليه المال يعتبر منقفاً تبعاً للنظرية النقدية ) ، وتبعاً للنظرية  
الكينزية فإن وسيلة نقل القرض من مالك المال إلى المقتصر الذي يريد  
إنفاقه هامة جداً وضرورية ، والوسائل في النظرية الكينزية متعددة مثل  
الاستثمار في الأصول الثابتة وشراء الأسهم والتسهيلات الائتمانية  
للعلماء التي تقدمها البنوك مباشرة عن طريق رفع معدلات الفائدة أو  
تغيرها ، ومدى تأثيرها على المقتصرين والمقرضين ، بالإضافة إلى دور الأسواق

---

Lester, V. Chandler . The Economic of Money and (١)

Banking, p 45

المالية<sup>(١)</sup> .

والائتمان وسيلة غير عادية ونامعة في النظام الاقتصادي ، وهو أحد الوسائل الهامة في استخدام النقود وفي استخدامهما في الإنتاج في النظام الرأسمالي وفي توسيع قاعدة الائتمان ما يوفر المرونة للاقتصاد<sup>(٢)</sup> .

كل هذه دلالات تؤكد مدى أهمية الائتمان والدور الذي تلعبه في التطور الاقتصادي المعاصرة .

وبما أن الائتمان أدوات فإن له أيضاً أنواع متعددة منها :

#### ١ — ائتمان لإنتاج أو استهلاك :

ويقصد بالأول زيادة الإنتاج والنشاط الاقتصادي ، وتسكين ثروات جديدة ، إذ تستخدم الأموال التي تتجمع لدى جهة الائتمان في تمويل المشروعات التجارية والصناعية ، ويردادها رأس المال المستثمر ، ويعتبر هذا النوع من أهم الأنواع التي يرتكز عليها الافة مادي العصر الحديث . أما الثاني فهو ما يستخدم في أغراض غير إنتاجية من الوجهة الاقتصادية فلا تريد به توة لإنتاج رؤوس الأموال ، كأن يقتصر رب أسرة بعض المال لشراء ما يحتاج إليه من مأكل وملبس أو أن يقتصر أحد الأفراد ليتمكن من القيام برحلة يروح بها عن نفسه .

---

Lawrence S Ritter and William L. Silber : Money, (١)

p 38

Charles R Whittlesey, Arthur M Freedman and Ed- (٢)

ward S Herman Money, Banking Analysis and Policy,  
p. 64.

## ٢ - ائتمان شخصى أو عيى :

ويرجع ذلك إلى الصمان الذى يعطى ، فاذا لم يعين له حق خاص على جرم من مال المدين اعتماداً على يسره ونزاهته ، كان الائتمان شخصياً وإدا عين للدائن حق خاص من أموال مدينه كرهن منقول أو عقار كان الائتمان عيياً ، ولهذا النوع الأخير المسكان الأول فى العمليات الطويلة الأجل .

## ثانياً : النشاط المصرى فى النظم الاقتصادية المختلفة

### ١ - النشاط المصرى فى المجتمع الرأسمالى :

يقوم الاقتصاد فى المجتمع الرأسمالى على قانون العرض والطلب ، وحماز الثمن ، ويؤثر الأفراد طبقاً لقانون أو مبدأ الحرية على مستوى الأسعار نشاط الإنتاج عن طريق زيادة أو قلة إيفاقهم فتتغير تبعاً لذلك قيمة النقود<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك ، تنتج مدى حرية الأفراد الذين يملكون وسائل الإنتاج والذين يحورون مقادير من النقود والأصول الرأسمالية فى تحديد الأسعار ومدى تحكمهم فى السوق أو الذى يفتضاه بمد النشاط المصرى يتحدد طبقاً لقوانين السوق .

والبنوك فى المجتمعات ذات النظم الرأسمالية يكون رأس مالها لشركة أو فرد أو جمعية تعاونية ، ويتولى الأعضاء إدارة المؤسسة وعليهم تقع

---

(١) د . محمد يحيى عويس ، د . منيس أسعد عبد الملك . مبادئ الاقتصاد الحديث ص ٣٧٦ .

( ٦ - تمويل المشروعات )

مستوليتهـا . (١)

أن القنظيم الحديث للبنوك لا يتأثر فقط بسياسة الحكومة ولكن أيضا بطبيعة عمل البنوك - وفي الدول الرأسمالية نلاحظ وجود تغييرات ذات أهمية من بنك لآخر وفي طريقة عمل كل بنك ... وهناك أهمية وفائدة كبيرة إذا فرقا بين عمل البنك التجارى والصاعى . . . الح . وبالضرورة لابد أن يوجد خط فاصل بين البنك والتجارة . . . والخيرة الآن هو أنه لا يوجد أحد يستطيع تحديد هذا الخط ، وهذا الاتجاه ظهر حديثا فى الدول الرأسمالية (٢) .

وهيـ كل رأس مال البنك يختلف حسب طبيعة عمل البنك وحسب المساهمين فى رأسماله وحسب الحال والمحيط الذى يعمل فيه البنك . . . وكل هذه العوامل تحدد هيكل رأس مال البنك .

## ٢ — النشاط المصرى فى الاقتصاد الموحد :

الاقتصاد الموحد هو الذى يقوم به القطاع العام الذى تملكه الدولة بحاجب القطاع الخاص . . . وتمتاز درجات تدخل الدولة بحيث يصبح أحيانا دور القطاع الخاص هو المسيطر والقطاع العام يقوم بدور مساعد ، وأحيانا أخرى عكس هذا الوضع ، وأحيانا يكون دور كل من القطاع العام

---

(١) د . عيسى عبده . دراسات فى الاقتصاد الوضعى ص ٦٩ .

(٢) Twenty-three top bankers and economists explore the changes in specialized areas . The changing world of banking, p 25.

والخاص متوازنا ، وهذه الأشكال تتم طبقا لسياسة الدولة والمجتمع .  
ولهذا يختلف النشاط المصرفي طبقا لدور كل من القطاعين ، فإذا كان النشاط  
المصرفي ملصكا للقطاع الخاص تحسنت فيه قوى السوق الرأسمالية وقوانينها ،  
وإذا كان النشاط المصرفي ملصكا للدولة تحسنت فيه القوانين الاشتراكية ،  
وتوحد أيضاً البنوك المختلفة وهي التي تشترك الدولة في رأسمالها ليكون لها  
حق الاشتراك في إدارتها والإشراف على أعمالها . وهذا الأسلوب وسط  
بين ترك النظام المصرفي في يد القطاع الخاص ، وبين تركه كلية إلى القطاع  
العام .<sup>(١)</sup>

والدولة تستخدم نفوذها في التدخل في النشاط المصرفي عن طريق بنك  
الدولة أو البنك المركزي وذلك عن طريق وسائل البنك المركزي التقليدية  
وهي عمليات السوق المفتوحة وسعر البنك<sup>(٢)</sup> .

وعمليات السوق المفتوحة هي عبارة عن قيام البنك المركزي بعمليات  
بيع وشراء الأوراق المالية في سوق النقد والمال . . . فعندما يرغب البنك  
المركزي في زيادة الاحتياطي النقدي للبنوك كي يمكنها من التوسع في الائتمان  
وبالتالي زيادة القود المصرفية للمساهمين في تنشيط الحالة الاقتصادية بدخل  
السوق مشتريا للأوراق المالية ، وهو في نهاية المطاف يهدف إلى زيادة  
الاحتياطيات النقدية للبنوك لديه ومن ثم يريد من مقدرتها على التوسع في

---

(١) د . عيسى عوده . دراسات في الاقتصاد الوضعي ص ٦٩ .

(٢) John Kenneth Galbraith . Money whence it came,

where it went, p. 39.

### تقديم الائتمان وحلق الودائع<sup>(١)</sup>

وسعر البنك أو سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذى يتقاصاه البنك المركزى على إعادة خصم الأوراق التجارية والأدون الحكومية للبنوك ، أيضاً سعر الفائدة على القروض والسلفيات التى يقدمها للسوك .. وإذا أراد البنك المركزى تقليل الائتمان يلجأ إلى رفع سعر البنك حتى يرفع من تكلفة الائتمان الذى تقدمه البنوك للمتعاملين ، وإذا أراد زيادة الائتمان لجأ إلى العكس<sup>(٢)</sup> وتوحد وسائل حديثة للبنوك المركزية مثل أسعار الفائدة وزيادة نسبة الاحتياطى لدى البنك المركزى ( والذى تحتفظ به السوك لدى البنك المركزى ) فى حالة إذا ما أراد البنك المركزى تقليل نسبة الاحتياطى لديه فى حالة زيادة الائتمان .

والبنك المركزى له وظائف مؤثرة فى الاقتصاديات الحديثة ، منها أنه يعتبر وسيط للبنوك لإبجاز عملياتها مع الجهات الأخرى كما أنه هو المنفذ لسياسة الدولة المالية ، كما أن عمله الرئيسى هو الإسراع بحل الاقتصاد أكثر مرونة وديناميكية وبالوسائل السابقة فهو يؤثر على حجم الائتمان والسيولة<sup>(٣)</sup> وبالإضافة إلى ذلك فهو يساعد البنوك على أداء خدماتها للعملاء

---

(١) د . محمد عبد العزيز عجمية ، د . صبحى تادرس : المود والبنوك والتجارة الخارجية ص ١٨١ .

(٢) د . محمد عبد العزيز عجمية ، د . صبحى تادرس المرجع السابق ص ١٧٥ .

(٣) Charles R. Whittlesey, Arthur M. Freedman and Edward S. Herman . Money, Banking Analysis and Policy, p. 217.

بتقديم الخدمات والتسهيلات إليها . . . كما يساعد عل تنفيذ سياسة الحكومة<sup>(١)</sup>.

والبنك المركزى له أهمية كبرى فهو أحد وسائل الدولة فى الإشراف على الاقتصاد القومى وفى تحقيق المرونة للاقتصاد للانطلاق نحو النمو ، كما أنه بجانب ذلك يحقق التوازن بين البنوك ومعصها البعض من ناحية ، والبنوك والمعاملين معا من جهة أخرى .

### ٣ - النشاط المصرفى فى النظام الاشتراكى :

فى النظام الاقتصادى الاشتراكى يكون الجهاز المصرفى ملصكا للدولة فالدولة تقوم بتقديم ما يلزم البنوك من رأس المال ، ومماشرة إدارتها وتعيين موظفين فيها وتحمل مسئولية أعمالها .

والبنوك فى النظام الاشتراكى هى أداة الدولة لتنفيذ الخطة الموصوعة وهى فى ذلك تتبع هذه الخطة الموصوعة بواسطة جهاز مركزى أو هيئة مشرفة على التخطيط تحدد كميات وأسعار السلع المنتجة ، وعلى هذا تغير طبيعة النشاط فى الجهاز المصرفى فى المجتمع الاشتراكى عنها فى المجتمع الرسمى<sup>(٢)</sup>.

والجهاز المصرفى فى الاتحاد السوفيتى يتألف من وحدات مصرفية كل

---

(١) Lawrence S Ritter and William L Silber Money, p 13.

(٢) د. عبد السلام مدوى مرجع سابق ص ١٢٨ .

مما يقوم بدور معين، وهذه الوحدات هي بنك الدولة وهو مما يقابل في النظام الرأسمالي البنك المركزي وهو محاب ذلك أيضا فهو البنك التجاري الوحيد، وهذا يعكس مركزية الجهاز المصرفي السوفيتي التي تتواءم مع مركزية الإدارة والتخطيط في الاقتصاد السوفيتي، كما أن هذه « المركزية » تيسر رقابة بنك الدولة على النشاط التجاري للمشروعات الإنتاجية<sup>(١)</sup>.

وبالإضافة إلى بنك الدولة يوجد بنك تمويل الاستثمارات الرأسمالية وهو يتولى تمويل الاستثمارات في جميع قطاعات الاقتصاد السوفيتي باستثناء استثمارات القطاع الرأسمالي « التي يتولاها بنك الدولة » وبنك التجارة الخارجية وهو يتولى تمويل عمليات التجارة الخارجية وتسوية المعاملات المترتبة عليها.

وبنك الادخار ويوجد عدد كبير منها وتتولى مهمة تجميع مدخرات الأفراد وبعض الهيئات<sup>(٢)</sup>.

والجهاز المصرفي اليوغسلافي يتكون من وحدات مصرفية هي :

- البنك الأهلي لاتحاد جمهوريات يوجوسلافيا الشعبية : وهو يقوم بوظائف البنك المركزي التي تتلاءم والتطبيق الاشتراكي اليوجوسلافي .
- بنك الاستثمار اليوجوسلافي : وتنحصر مهامه في تمويل الاستثمارات المدرجة في الخطة الاقتصادية العامة ويتولى مراقبة تنفيذها .

---

(١) د. محمد عبد العزيز ، صبحي تادرس قريصة مرجع سابق ص ٢٢٠ .

(٢) د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. صبحي تادرس قريصة مرجع سابق ص ٢٢٧ .



— بنك يوجوسلافيا للتجارة الخارجية : وبعد المسئول عن تمويل عمليات التجارة الخارجية وتسوية المعاملات مع البنوك الأجنبية .

- البنك الزراعى الیوجسلافى : وهو يقوم بإقراض المؤسسات والمرارح الجماعية ( القطاع الرراعى العام ) بالإضافة إلى بنوك الادحار التعاویة وهى تقوم بتمویل المزارعون القریون .

- بموك الكمبيوترات : عصب الجهاز المصرفى اليو حوسلافى وهى الوساطة بين البنك المركزى والسوك المتخصصة ، وهى منتشرة فى جميع أرجاء الدولة ، وهى لهذا من أصلح الأجهزة لمراقبة المشروعات الاقتصادية عن طريق تقديم الائتمان المصرفى<sup>(١)</sup> .

وقد قدمت النظام المصري في كلام من الاتحاد السوفيتي ويوحسلافيا باعتبارها من الدول الاشتراكية المتقدمة ، وبالإضافة إلى أن يوحسلافيا من كتلة عدم الانحياز .

## النشاط المصرفي في الاتحاد السوفيتي :

أن العرض السابق كان لتكوين الجهاز المصرفى فى دولتين اشتراكيتين، ولكن لننتقل الآن إلى شرح النظام المصرفى ذاته داخل إحدى الدولتين وليكن الاتحاد السوفيتى . . إن أهم أعمال البنك أو النظام المصرفى تتركز فى الاستثمار والايمان وهما أكبر عمليتين يقوم بهما النظام المصرفى بالإضافة إلى الخدمات الأخرى . . والآن سأقوم بعرض لهاتين العمليتين . .

(١) د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. صبحي تادرس مريضة مرشح

- وأعرض أولاً : للاستثمار . . أن اتجاه وحجم الاستثمارات في الاتحاد السوفيتي يحددان طبقاً للحاجة إلى التوسع في إعادة انتاج الأصول الثابتة ، وملاحظة النسب الصحيحة لعمق القطاعات المختلفة ، ومدى التطبيق العلمى والفنى ، والطرق الانتاجية الحديثة . . الخ .

إن الحجم الكلى للاستثمارات يأتى من مصادر مختلفة وهذه المصادر ثابتة عندما تكون ميرانية الدولة السوفيتية والخطط المالية للقطاعات المختلفة للاقتصاد مقدمة وموضوعه بمائة ودقة . إن حجم الاستثمار المالى لكل قطاع يحدد على أساس الخطة المالية السنوية ، معتمدة على الاستثمارات الكلية المشتتة فى الخطة القومية .

إن بنك الاستثمارات السوفيتي هو الوكالة الرئيسية للاستثمارات المالية فى الاقتصاد ، وهو العمل النهائى للجمهورية والمكاتب القطاعية ، والفروع التى لبنك الدولة السوفيتي ، وبنك الاستثمارات تزود القطاعات نقداً من خلال بنك الدولة<sup>(١)</sup> .

- والنقطة التالية هى الائتمان . . وفى الاقتصاد الاشتراكي العلاقات الائتمانية مرتبة بمساعدة البنوك ، وهذه العلاقات تكون بنك الائتمان . . أن بنك الدولة وبنك الاستثمار يتقاضى منهما بنك الائتمان فائدة عند معدلات ثابتة ، وتوحد عدة آجال للائتمان وهى الائتمان قصير الأجل ، وطويل الأجل . . وتوحد عدة أنواع من الائتمان طويل الأجل التى تحتلف

---

(١) K.N. Plotikov . The Soviet Planned Economy, p 217.

من حيث غرضها ومدتها ، والائتمان طويل الأجل مدته تتحدد من عام إلى سنة أعوام معيماً على مدى الاستعادة ومدى احتياجات المشروع .

وعلى هذا فان بنك الائتمان يلعب دوراً اقتصادياً هاماً في الرقابة على نمو الإنتاج الاشتراكي ، والتوزيع ودورة الإنتاج ، وملاحظة للاقتصاديات ، ومساعد في زيادة الكفاح الإنتاجية بفصل توجيه الائتمان في الوقت والمكان المناسبين<sup>(١)</sup> .

وفي ظل الظروف الحالية للاقتصاد السوفيتي في مرحلة تنفيذ الإصلاح الاقتصادي ، فالبنك الائتماني يصبح مصدر القوة الاقتصادية .

والهنول السوفيتية ليست فقط قائمة من أجل عمل القروض ، ولكنها أيضاً من أجل الرقابة ومراقبة النظام وتقديرات تصميم الخطط وكيفية تنفيذها من خلال الخطط المالية الاستثمارية .

وعلى هذا استخلص مما سبق أن طبيعة الجهاز المصرفي الاشتراكي هي :

١ — وحدات الجهاز المصرفي متخصصة ، وغير متداخلة ، وأنها أحد أحرزة الخطة وهي لا تعمل منفردة أو مستقلة ، كما أنها لا تتمتع بحرية تمويل المشروعات ، والعائدة محدودة .

٢ — يتم تعامل المشروعات بين بعضها ، وبينها وبين الحكومة عن طريق البنوك المتخصصة ، والتي تخص القطاع التابع له المشروع .

٣ - الجهاز المصرفي هو المصدر الوحيد للائتمان في الدولة ، وعلى ذلك فإن الائتمان التجاري غير موحود أو مسموح به على الإطلاق ، ودور الائتمان في الاقتصاد الاشتراكي هو تسهيل عملية المدفوعات والتعلب على الفقرة الرمنية بين أداء المدفوعات والحصول على الإيرادات .

٤ - يباشر الجهاز المصرفي دور الصراف العام .

٥ - القروض المقدمة للقطاع الخاص ، فإنه يتم تحصيلها في ضوء خطة المصروفات وإيرادات السكان عموماً .. وهذه القروض من أجل الشراء بالتقسيط ، وللمزارع الخاصة ، وللمشروعات الأخرى كالصناعات الصغيرة والحرفيين<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً . أنواع البنوك :

تصنم النشاط الاقتصادي واتسع وتنوع ، وظهر النظام المصرفي ، وقام هذا الجهاز وكبر واتسع نشاطه وشمل ميادين متعددة وكثيرة ، ولقد أصبح بمثابة القلب بالنسبة للنشاط أو الأشكال ( البنوك ) محد :

#### ١ - البنوك الشعبية<sup>(٢)</sup> :

وتطلب من أعصائها قبول نظام « الادخار المنتظم » وهو ادخار يتصف بالدورية والاحبارية .

---

(١) د . عبد المعصم راضي الحقود والبيوك ص ٢٣٣ .

(٢) سامي وهنه عالي ادارة المنشآت المالية ص ٢٣ .

## ٢ - بنوك الادخار المحلية :

### (أ) في الدول الرأسمالية<sup>(١)</sup> .

تستمد بنوك الادخار في الدول الرأسمالية وجودها ونشاطها وقوتها من طاهرتين أساسيين :

١ - وجود سوق رأسمالية فعال ونشط .

٢ - وجود استثمارات فردية ودوافع استثمار قوية تحقق بنوك الادخار من روائها أرباحاً طائلة ، وبالتالي تعمل على تدعيمها ، ويعتبر سعر الفائدة من أقوى الأسلحة التي تعتمد عليها بنوك الادخار في العظم الرأسمالية في مراولة نشاطها في طلب أو عرض رأس المال<sup>(٢)</sup> . وتحليل نشاط هذه البنوك نلاحظ حقيقتين :

١ - المدخرات الصغيرة من مجموع الشعب تستخدم في تدعيم فئة المستثمرين والمضاربين والأفراد والشركات .

٢ - توظيف المدخرات بواسطة بنوك الادخار غير مرتبطة بمحطة موجهة من الدولة وإنما يحركه أساساً سعر الفائدة .

### ب - في الدول الاشتراكية :

تعتمد بنوك الادخار في هذه الدول على :

١ - الإعانات والتدعيم المادي من الدولة والتي تنظر إلى بنوك الادخار

---

(١) سامي وهبه عالي المرجع السابق ص ٢٨ .

(٢) Lester P Chandler The Economics of Money and

Bankings, . 76.

على أنها أجهزة تعمل على اقناع الأفراد بإبداع وائص قوتهم الشرائية لحين الاحتياج إليها لرفع مستوى معيشتهم .

٢ — كونهما أجهزة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحطة العامة للدولة وهي تؤدي بعض المهام القفيفية في محال الاستثمار نياة عن الدولة .

مبنوك الإدخار في النظام الاشتراكي لاتعد كونهما أجهزة تسهل على المواطنين مهمة إبداع وائص قوتهم الشرائية ومن أحل تشجيع الأفراد على تكوين رصيد نقدي يلجأ إليه الفرد لاقتناء سلع معمرة ترفع من مستوى معيشته أو من أحل المعمة .

### ٣ — البنوك المتخصصة :

#### ( أ ) البنوك الصناعية :

وهي التي تمد المشروعات الصناعية الصخمة بالقروض سواء القصيرة أو المتوسطة الأجل ، ولقد نشأت هذه البنوك أصلا لإمداد المشروعات الصناعية بالقروض طويلة الأجل وخاصة المشروعات الصخمة .

#### ( ب ) البنوك الزراعية :

تقوم بأعداد المزارعين وأصحاب الأراضي بالأموال لمساعدتهم على شراء مستلزمات الانتاج والآلات اللازمة لإتمام الزراعة .

### ج - البنوك المقارية :

وتقوم باقراض راغى لإنشاء العقارات والعمارات السكنية وغيرها من الوحدات السكنية<sup>(١)</sup>.

وبعد فهذا عرض لأوجه النشاط المصرفى الذى يعتبر أحد وسائل الاقتصاد الحديث لتحقيق أهدافه مهما اختلف النشاط الاقتصادى . . وهذا النشاط ( المصرفى ) يعتبر أحد أدوات تمويل المشروعات الحديثة . . وننتقل إلى أداة أخرى من أدوات تمويل المشروعات المعاصرة وهى شركات التأمين .

### ثانيا : شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين من أهم المنشآت التى تشجع الأفراد على الادخار ، كذلك تشجع مختلف أنواع المشروعات على التأمين على ممتلكاتها وعملها وموظفيها حتى تدرأ عنها مخاطر المحصول وما قد يحمله المستقبل بين طيحاته من الحوادث والمفاحآت وبذلك يتجمع لدى هذه الشركات حزم هام من المدخرات القومية يمكنها من المساهمة فى تمويل نهضة البلاد الاقتصادية ، وبذلك تعتبر شركات التأمين عاملا مساعدا فى خدمة التمويل<sup>(٢)</sup>

ولهذا كان لزاما أن يكون القناول لهذا النوع من الشركات على

السعر البالى :

---

(١) د. محمد عبد الله العربى . المعاملات المصرفية المعاصرة ص ٥٣ .

م . معهد الدراسات الاسلاميه .

(٢) د. كمال أبو الخير أصول النظم والادارة ص ٣٢٥ .

أولاً : تعريف التأمين .

ثانياً : عقود التأمين .

ثالثاً : أنواع التأمين .

رابعاً : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتأمين .

وسوف أتناول كلا من هذه العناصر بالتفصيل .

أولاً : تعريف التأمين :

توجد تعريفات عديدة وكثيرة ومن هذه التعريفات . « بأنه تحويل الآثار المالية للأخطار التي يتعرض لها الأفراد أو المنشآت إلى جهات متخصصة في تحمل هذه الأخطار نظير دفع مقابل »<sup>(١)</sup>

ويوجد تعريف آخر وهو :

« التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له ، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه ، مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن »<sup>(٢)</sup> .

ويتبين من ذلك أن المبادئ الأساسية للتأمين والتي يجب أن تتوافر هي<sup>(٣)</sup> :

---

(١) عبد الرحمن عبد الباقي ، تنظيم وإدارة المكاتب .

(٢) المفسر المدنى المصرى المادة ٢٤٧ .

(٣) سامى وهبه على ، إدارة المنشآت المالية ص ١٧٧ .



### ١ - مبدأ حسن النية :

يجب أن يتوافر بين طرفي عقد التأمين ، أى يجب أن تكون البيانات التي يعطيها كل طرف للآخر صحيحة ودقيقة كما أنه ولا يخف أى طرف حقائق أو بيانات جوهرية ( مثل الإصابة بمرض خطير قديماً ) وإلا اعتبر العقد باطلاً أو قابلاً للإبطال حسب الأحوال .

### ٢ - مبدأ المصلحة التأمينية :

يبنى أن يكون لطالب التأمين مصلحة تأمينية ، في الشيء المؤمن عليه حتى يكون عقد التأمين صحيحاً ، ويكون المؤمن له مصلحة تأمينية ، إذا كان وقوع الخطر الذي يؤمن من وقوعه يؤدي إلى حسارة اقتصادية له ، وفي عدم وقوعه مسفعة مالية له ، والفرد الذي يمتلك عقاراً أو بضائع ويؤمن عليها من الحريق له مصلحة تأمينية بها إذ أن هلاكها أو تلفها نتيجة للحريق يبيح عنه حسارة مالية له .

### ٣ - مبدأ التعويض :

يجب أن يعرض المستأمن تعويضاً كاملاً عن قيمة الخسارة بشرط ألا تزيد قيمة التعويض عن قيمة التأمين ، ولكن يجب ألا يحقق المستأمن أى ربح بحصوله على التعويض في حالة وقوع الخطر المؤمن منه ، إذ يجب أن يوضع المستأمن في حالة وقوع الخطر المؤمن منه في نفس المركز تماماً الذي كان عليه قبل وقوع الحسارة ، وطبيعى أن المستأمن لا يحصل على تعويض معادل للخسارة إذا كان قد أمن على ممتلكاته بمبلغ يقل عن قيمة الخسارة .

#### ٤ — مبدأ المشاركة في التأمين :

يقضى هذا المبدأ بأن المؤمن له إذا أمن على نفس الشيء موضوع التأمين لدى عدة مؤمنين فإنهم جميعاً يشتركون في دفع قيمة التعويض بنفس نسبة المبالغ المؤمن بها لديهم ، وطبيعى أن المؤمن له لا يحصل على أكثر من قيمة الخسارة التى لحقتة تطبيقاً لمبدأ التعويض .

#### ٥ — مبدأ الحلول في الحقوق :

يقصد به أن المؤمن يحل محل المؤمن به في جميع حقوقه قبل الغير بعد دفعه التعويض ، أى أن المؤمن يوضع في نفس مركز المؤمن له تماماً بحيث تنتقل إليه كافة حقوقه قبل الغير .

وبعد هذا العرض الموضح لتعريف التأمين والمبادئ الأساسية التى تحكم التأمين ينتقل إلى عقود التأمين .

#### ثانياً — عقود التأمين :

في العصر الحاضر وبعد تعدد المخاطر لجأ الناس والشركات والمصانع والتجار للتأمين على سلعهم وأموالهم ليؤمنوا السكوارث المالية الفادحة ، نظير ما يدفعون للشركات من مال ، وشركات التأمين تجمع مبالغ طائلة من أقساط التأمين المحتملة وتربح من عمليات التأمين بعد دفع ما قد يقع من خسائر<sup>(١)</sup> .

وعلايات التأمين أصبحت تقوم على دراسات وخبرات مضبوطة انتهت

---

(١) عبد السميع المصرى . معومات الاقتصاد الإسلامى ص ١١٠ .

إلى حقائق مسلم بها . وليس غور التأمين لابد أن تنطرق إلى عدة نقاط هامة  
فيه وهي :

١ - عناصر التأمين .

٢ - حصائص عقد التأمين .

٣ - آثار عقد التأمين .

٤ - انتهاء عقد التأمين .

١ - عناصر التأمين<sup>(١)</sup> :

ولعمليات التأمين عناصر ثلاث هي :

( أ ) الخطر المؤمن منه .

( ب ) قسط التأمين .

( ج ) مبلغ التأمين .

( أ ) الخطر المؤمن منه :

لابد من توافر ثلاث صفات في الخطر المؤمن منه وهي :

١ - أن يكون الخطر متفرقا ولا يتجمع وقوعه في وقت واحد بل يتمرق  
على أوقات متباعدة ، ومن ثم يكون من العسير التأمين من الزلازل  
والحروب .. الخ .

---

(١) د . عريب الجمال : الداميين في الشريعة الاسلامية والقانون ص ١٠  
( ٧ - تمويل المشروعات )

٢ - أن يكون الخطر متماثلا فيتجاس في طبيعته ( حريق - حوادث )  
وقيمة ومدته ومحل ( مبان - منقولات ) .

٣ - أن يكون الخطر منتظم الوقوع إلى درجة مألوفة ، فلا يكون وقوعه  
من الدرة بحيث يتعذر عمل إحصاء عنه ؛ ولا من الكثرة بحيث يكلف  
التأمين منه ثمنا عاليا ويصبح التأمين غير مجد من الناحية الاقتصادية .

ومن الناحية القانونية يعتبر الخطر هو المحل الرئيسى فى عقد التأمين  
ويشترط فى الخطر ثلاثة شروط وهى :

١ - أن يكون غير محقق الوقوع ، ويكون هذا على صورتين :

( أ ) فقد يكون وقوعه غير محتم مثل الحريق أو السرقة .

( ب ) وقد يكون وقوع الخطر محتما ولكن وقت وقوعه غير معروف .

وعلى ذلك إذا كان الخطر مستحيل الوقوع كان محل التأمين مستحيلا .

٢ - أن لا يكون متعلقا بمحض إرادة أحد طرفى العقد :

إذا كان الخطر متعلقا بمحض إرادة المؤمن أو المؤمن منه . . فهذا

يصبح تحققه واقعا تحت مشيئة أحد طرفى العقد ومن مصلحة كل طرف أن

يحقق الغرض طبقا لمشيئته ، وعند ذلك لا يعد هناك معنى للتأمين .

٣ - أن يكون مشروعا أى غير مخالف للنظام العام .

### (ب) قسط التأمين

هو المقابل المالى الذى يدفعه المؤمن لتغطية الخطر المؤمن منه ، ويحسب

قسط التأمين طبقا لمبدأ سبة القسط إلى الخطر ، ويراعى فى احتساب القسط

قاعدتين هما :

## ١ — قاعدة الكثرة :

ذلك أن الدقة في احتساب الأقساط التي يلتزم بها المؤمن لهم تتوافر بمقدار ما يكون عدد الذين التزم المؤمن قبلهم من المعرضين للخطر المؤمن منه كبيراً ، إذ بذلك يبدأ الخطر ينبت ويقترب التقدير كثيراً إلى الدقة ، ولذلك يسعى المؤمن دائماً إلى توسيع قاعدة المتعاقدين معه للتأمين من الأخطار .

## (ب) قاعدة الارتكاز على الاحصاءات الدقيقة :

تقدر احتمالات تحقق الخطر بالنسبة إلى جميع المؤمن لهم طبقاً لقوانين الاحصاء ، أي إحصاء عدد مرات تحقق الخطر المؤمن منه التي وقعت في الماضي ومبلغ أهمية كل خطر منها ، ومدى احتمال تحقق مثل ذلك أو ما يقرب منه في المستقبل .

## (ج) مبلغ التأمين :

هو المبلغ الذي يدفع للمؤمن له ، أو المستفيد عند تحقق الخطر .

## ٢ — خصائص عقد التأمين :

### عقد التأمين رصائي :

فهو يقوم على رصا الطرفين وينعقد لمجرد توافق الإيجاب والقبول وهو لا يثبت عادة إلا بوثيقة يوقع عليها المؤمن . . وهذا المبدأ لا يتعارض مع مبدأ أن عقد التأمين عقد إذعان ، لأن المؤمن هو الجانب الأقوى وهو الذي يملئ شروطه ، ولا يملك المؤمن له إلا أن ينزل عن شروط المؤمن ، ولذلك تدخل المشرع في معظم الدول لحماية المؤمن لهم .

عقد مارم للجانين :

مجرد توقيع الوثيقة يصح على المؤمن دفع مبلغ التأمين إذا وقع الضرر ،  
وعلى المؤمن له دفع أقساط التأمين .

عقد من عقود المعاوضة :

إذ أن كل من المتعاقدين يأخذ مقابلاً لما أعطى .

عقد من العقود الزمنية :

يعقد لمر من معين ، والزمن عنصر جوهري فيه ، لأنه يتوقف عليه مقدار  
الأقساط التي تدفع ومقدار مبلغ التأمين .

عقد من العقود الاحتمالية :

معنى أن المؤمن له لا يعرف مقدار ما يدفعه ولا مقدار ما يأخذ ، وكذلك  
المؤمن . . وهذا متوقف على وقوع الضرر من عدمه .

٣ — آثار عقد التأمين :

( أ ) التزام المؤمن له :

١ - تقديم البيانات اللازمة وتقرير ما يستحدث من ظروف ( مبدأ منتهى  
حسن النية ) .

٢ - الالتزام بدفع مقابل التأمين .

٣ - إخطار المؤمن بوقوع الحادث إذا تحقق الخطر المؤمن منه .

### ( ب ) التزام المؤمن :

يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ، ويجعل هذا الالتزام وبصريح واحد للأداء متى تحقق الخطر المؤمن منه ، وفي حالة التأمين على الحياة متى حل أجل العقد .

### ٤ - انتهاء عقد التأمين :

( أ ) انتهاء أو انقضاء المدة .

( ب ) فسخ العقد .

١ - إذا ما استجدت ظروف تؤدي إلى زيادة الخطر .

٢ - الإحلال بالتزام المؤمن بدفع القسط .

٣ - هلاك الشيء المؤمن عليه ( امساخ العقد ) .

٤ - انتقال ملكية الشيء المؤمن عليه .

٥ - إفلاس المؤمن .

### ثالثا : أنواع التأمين :

نأتى إلى حرم هام من البحث فى التأمين وهو أنواع التأمين ، وهى كالآتى :

١ - بعد أن تفرعت وتعددت الأنشطة الاقتصادية وتعددت تبعاً لذلك أنواع التأمين<sup>(١)</sup> وهى كالآتى :

---

(١) سامى وهبه غالى إدارة المنشآت المالية ص ١٦٦ .

- التأمين من الحريق :

وفيها يعرض المؤمن له عن تلف أو هلاك الممتلكات موضوع التأمين في حدود مبلغ التأمين .

- التأمين من حيازة الأمانة :

وهو تعويض المؤمن له من الخسائر التي يتعرض لها نتيجة لاختلاس موطفيه أو تبديدهم لأمواله وممتلكاته .

- تأمين المسؤولية المدنية :

وهو تعويض المؤمن له عن المبالغ التي يلتزم بدفعها للغير نتيجة للاهمال . .

- التأمين من حوادث وإصابات العمل :

ويعرض المؤمن له عن المبالغ التي يلتزم بدفعها قانونا لعماله ومستخدميه في حالة إصابتهم أثناء العمل .

- التأمين من السرقة :

ويعرض المؤمن له عن الخسارة التي يتعرض لها بممتلكاته نتيجة للسرقة .

- التأمين البحري :

ويشمل التأمين على السفن ، وعلى البضائع المنقولة محرا ، كما يغطي جميع الخسائر والأضرار التي تلحق بوحدات النقل البحري والهرى المحتملة .

٢ - وكما للتأمين أنواع متعددة فقد نشأت نتيجة للحاجات المتعددة .



أقسام للتأمين<sup>(١)</sup> أيضا وهي :

#### ( أ ) التأمين الاجتماعي :

هو تأمين للعمال ، يؤمنهم من إصابات العمل والمرض والعجز والشيخوخة ويساهم فيه إلى جانب العمال أصحاب العمل والدولة ذاتها .

#### ( ب ) التأمين الخاص :

هو تأمين تقوم به شركات التأمين أو جمعيات التأمين المتبادلي ، وهو إما أن يكون تأمينا بحريا ، أو على البضائع أو على السفن ، أو تأمينا ربا . والتأمين الذي قد يكون على الأشخاص أو من الأضرار . والتأمين على الأشخاص يتعلق بشخص المؤمن فيؤمن نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل ، وعلى ذلك فهو تأمين ليست له صفة تعويضية ومن ثم لا يحضه لمبدأ التعويض .

أما التأمين من الأضرار فهو تأمين لا يتعلق بشخص المؤمن له بل بماله ، وهو أما تأمين على الأشياء أو من المسئولية .

#### رابعا : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتأمين :

نشأ عن وجود التأمين ومؤسساته وتوسعها في التأمين آثارا اقتصادية واجتماعية خطيرة . . ترتب عليها أن أصبح للتأمين مكانة هامة وقوية في الاقتصاديات القومية المعاصرة . . وأصبحت إحدى القوى المؤثرة في الاقتصاديات الحديثة . . كما أصبحت شركات التأمين أحد ركائز التنمية الاقتصادية .

وتساعد شركات التأمين على تجميع المدخرات ، ونقيجة لتجميع هذه المدخرات تترك لديها أموال طائلة تساعد على ازدهار الصناعة والتجارة والخدمات فالتأمين يساعد الأفراد والهيئات على اقتحام الميادين الاقتصادية المختلفة لأنه بواسطة التأمين يؤمن الأفراد والهيئات على أموالهم وعلى صياغ أحرار منها عند تحقق أى خطر أو ضرر .

كما أن التأمين يساهم فى الإقلال من الحوادث والخرايق وغيرها بإرشاد المنشآت ، ورأى التوعية ، وهذا يعود على الاقتصاد القومى بصفة عامة بعوائد كثيرة .

والتأمين على أساس هام للائتمان ، إذ أن المنشآت التجارية قد ترغب فى التصريح بالائتمان ولسكها تحشى وفاة الفرد فتشترط التأمين على حياته ، مما يجعل حصولها على دينها أكثر ضمانا .

والتأمين يساعد على استمرار المنشآت المالية فى عملها وعدم توقفها إذا أصيبت بأضرار أو خسائر جسيمة نتيجة لأى ضرر<sup>(١)</sup> .

وشركات التأمين فى سبيل أداء رسالتها التأمينية تقوم بتجميع المدخرات ، وبذلك تتجمع لديها أموال كثيرة ، كل هذه الأموال يجب ألا تترك معطلة ، لهذا كان على شركات التأمين استثمار هذه الأموال فى أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة . . ولقد أصبحت شركات التأمين بما لديها من أموال ضخمة قابلة للاستثمار ، مصدرا هاما من مصادر تمويل الجهات الحكومية والشركات والأفراد<sup>(٢)</sup> .

---

(١) سامى وهنه على . إدارة المنشآت المالية ص ٩٦ .

(٢) سامى وهنه على . المرجع السابق ص ٢٢٦ .

وتقوم شركات التأمين على الحياة باستثمار أموالها في السندات الحكومية مثلاً أو القروض برهن أو استثمار أموالها بمعدل فائدة يساوى أو يريد عن معدل الفائدة الذى احتسبت على أساسه أسعار التأمين ، وفى شركات التأمين على الممتلكات والحوادث يكون الاستثمار بصفة خاصة فى الأوراق المالية للشركات التجارية والصناعية<sup>(١)</sup>.

وهذا يدل على كمية الأموال الصخمة التى تتجمع لدى شركات التأمين ومدى تأثيرها على الاقتصاد القومى ، ومدى قدرة شركات التأمين على استثمار أموالها ، وتعتبر مصدراً هاماً وخطيراً وأساسياً من مصادر التأمين.

وإذا نظرنا إلى المركز الإجمالى لشركات التأمين لعدة سنوات فسوف نجد أن القروض واستثمار الأموال يحتل مركزاً هاماً فى المركز المالية لهذه الشركات<sup>(٢)</sup>.

ومعظم الأموال فى شركات التأمين تستخدم فى القروض طويلة الأجل ، والأسهم والسندات ، والسندات الحكومية ، وهى تعتبر أحد الأدوات المالية بالإضافة إلى أنها إحدى أدوات الائتمان والاستثمار<sup>(٣)</sup>.

والقأمين فى الدول التى تتبع النظام الاشتراكى بها بعض الاختلافات وإن كانت فى الأسس والقواعد واحدة . . ولقد احترت المودج السوفيتى فى القأمين كممثل للدول التى تتبع النظام الاشتراكى .

---

(١) سامى وهبه غالى . المرجع السابق ص ٢٢٨ ، ٢٣١ وما بعدهما .

(٢) المحلة الاقتصادية عن البنك المركزى المصرى ص ٧٩ وما بعدها .

(٣) Lester P. Chander : The Economics of Money and

Bankings, p. 76.

ورأس المال يتكون كنتيجة لعملية النظام التأمينى ، يستخدم كمصدر للالتزام . . والتأمين فى الاتحاد السوفيتى يختلف كما أشرت عما هو فى النظام الرأسمالى ، فيما يرى فى الدول الرأسمالية أن الحصول على الفائدة بالإضافة إلى حماية الممتلكات الخاصة ، يؤمن على الحياة والأعمال فقط نسب أنها تأتى بأكبر فوائد . . بينما يرى أن التأمين فى الاتحاد السوفيتى يعمل مستنداً على أساس حماية الأفراد والممتلكات بالإضافة إلى شمول مظلة الأمن على الجميع .

وفى الاتحاد السوفيتى تحتكر الدولة التأمين ، وهذه الطريقة يمكن أن يكون التأمين عنه أقل تكلفة .

ويوجد نوعين من التأمين فى الاتحاد السوفيتى وهو التأمين الإجبارى ، التأمين الاختيارى<sup>(١)</sup> .

ووزارة المالية السوفيتية يوجد بها الهيئة المركزية للتأمين فى الاتحاد السوفيتى وتسمى حوس تراك Gosstrakh ، التى تعمل على أساس التكاليف الحسابية ، والقطاعات فى الاتحاد السوفيتى يوجد لديها هيئات للتأمين أو مكاتب للتأمين ، وهذه الهيئات والمكاتب تحت رقابة الوكالات المالية .

والهيئة المركزية للتأمين فى الاتحاد السوفيتى والهيئات التأمينية فى الجمهوريات تضع بعض الاحتياطات المالية للتأمين على المزارع الجماعية وهذه الاحتياطات المالية تكون ذات فائدة فى السنوات التى تتعرض فيها

---

(١) The group of some professors of social economic . Soviet Finance : Principles and Operation, p. 104.

هذه المزارع لخسائر أو كوارث نتيجة للأحداث الطبيعية والمناخية<sup>(١)</sup>، وعلى هذا يرى أن التأمين في الاتحاد السوفيتي يختلف عن نظام التأمين في النظام الرأسمالي الذي يعتمد على التأمين الذي يملكه الأفراد . . أى أن تكون شركات التأمين ملصا للأفراد الذين يرعون في تحقيق أكبر ربح ممكن ، فهم من جهة يبحثون عن الأهداف التأمينية التي تحقق لهم هذا الربح ، ومن جهة أخرى يبعدون عن الغاميات الاحتمالية أو نشر مظلة الأمان على جميع أفراد المجتمع ، لأنها لا تحقق العائد المحرى أو الربح الذي يطمح إليه أصحاب هذه الشركات .

وبعد فهذا عرص للنظام التأميني بصفة عامة ومدى ما تتمتع به شركات التأمين من قدرة على التمويل .

### ثالثا : الأسواق

الأداة الثالثة من أدوات التمويل هي البورصات ، والبورصة هي سوق ذات طابع خاص غير طابع الأسواق المتعارف عليها من قديم الأزمان ، أنها تختلف عن الأسواق المعروفة من عدة وجوه منها :

أنها محصصة لنوع أو أنواع معينة من السلع على حين تكون الأسواق مفتوحة لكل سلعة ، ومنها أن المتعاقدين فيها أشخاص تقوافر فيهم شروط

---

The group of some professors of social economics, (١)

op. cit., p. 115.

معينة على حين لاترد الأسواق العامة أحدا . . وممها أن التعامل يجرى  
والسلع المتعامل عليها غير موحودة على خلاف التعامل في الأسواق العامة .

ولاشك أن اسم « البورصة » ليس عربيا ، ولا معربا ، بل إنه ينطق  
هكذا في معظم اللغات الأجنبية محتفظا بالأصل الذي نشأ عنه<sup>(١)</sup>

وتعتبر المورصات سوقا مستمرة ، إذ يجتمع فيها المشترون والبائعون  
الذين يرغبون في التعامل بشراء وبيع سندات الحكومة ، وأسهم الشركات  
المقولة بتسعيرة اليورصة ، وتم جميع الصفقات عن طريق السامسة المعتمدين .

ونظراً لأن البورصة تعتبر سوقا يتحدد فيها السعر نتيجة لقانون العرض  
والطلب ، ونظراً لأنها مستمرة ، يتصل فيها المشتريين بالبائعين فيجد فيها  
البائع سوقا لبيع أوراقه ونضائعه ، كما يجد فيها المشتري سوقا لشراء ما يريد ،  
لذلك تراها تقوم بدور مساعد في خدمة التمويل ، إذ أن كثيرا من المستثمرين  
يدخلون في الاعتبار عند الاكتتاب في أسهم الشركات أو في سندات  
الحكومة إمكان بيعها إذا ألجأتهم الحاجة ، أو إذا ارتفعت الأسعار عن  
السعر الذي اكتتبوا فيه ، فيبيعون ما يمتلكون ، أو بعض ما يمتلكون ،  
ويرحون فروق الأسعار ، أي اليسر الذي يجده حائز الأوراق المالية في  
بيعها في البورصة يساعد على الاكتتاب في مزيد من الأسهم أو السندات ،  
وبذلك تعتبر المورصات عاملا مساعداً في خدمة التمويل<sup>(٢)</sup> .

---

(١) عند الكريم الخطيب السياسة المالية في لاسلام ص ١٧٢ دار الفكر  
العربي .

(٢) د . كمال أبو الحس . اصول التنظيم والادارة ص ٣٢٤ .

وفى بورصات العقود يتم نفس الشيء، فالبايع يجد من يشتري، والمشتري يجد البصائع التي يريدّها وبعد هذا الاستعراض السريع للبورصة يكون واجبا ذكر بعض الأمور المتعلقة بتلك البورصات وهى :

١ — بورصة الأوراق المالية وبورصة العقود .

٢ — وظائف وعمليات البورصات .

٣ — أثر البورصات فى الحالة الاقتصادية .

وسوف أشرح كل ماسبق فيما بعد . .

#### ١ — سوق الأوراق المالية وسوق العقود :

لاشك أن البورصة كما ذكرت من قبل تتعامل فى الأوراق المالية الخاصة بالشركات ، كما تتعامل فى الحاصلات الزراعية ، وتعامل فى الأسهم والسندات . . ألخ ، من الأوراق المالية .

وبورصة الأوراق المالية يعمرى التعامل فيها على أسهم وسندات الشركات وسندات الحكومة بعمليات عاجلة ( نقدية ) .

ربح الأسهم وفائدة السندات تدفعها الشركات أو الحكومات بمقتضى الكوبونات ، وتقوى المصارف والسماسة تحصيل قيمة تلك الكوبونات مقابل عمولة صئيلة<sup>(١)</sup> .

---

(١) سامى وهبه على ادارة المنشآت المالية ص ٩٦ .

وبورصة العقود هي التي تتعامل في البضائع سواء كانت زراعية مثل القطن والبصل (في مصر) أو صناعية، ويعمل السماسرة في بورصة العقود أيضاً .

## ٢ — وظائف وعمليات البورصات :

تؤدي « البورصة » في ميدان الحياة الاقتصادية دوراً خطيراً ، إذ تدور فيها أكر الصفقات التجارية التي تمثل الجزء الأكبر من ثروة البلاد .

ذلك أن أهم موارد البلاد تنجّه دائماً إلى البورصة لتكون سوقاً لها ، وعن طريقها يتم نصريب هذه الموارد ، فإذا لم تكن أعمال البورصة حاصصة لنظم محكمة ورقابة يقظة ، أمكن أن تكون مسرحاً للعبث بثروة البلاد ، ومحالاً ميسجاً للكسب الحرام عن طريق الزيف والغداع<sup>(١)</sup> .

وبعد ذلك العرض السريع لأعمال البورصة ، لا بد من الانتقال إلى وظائف وعمليات البورصة ، ولا شك أن البورصات تعتبر مسرحاً للعديد من الوظائف وما يتبعها من عمليات كثيرة متعددة .

### ( أ ) وظائف البورصة :

#### ١ — البورصة سوق مستمرة :

ولأجل أن تكون السوق مستمرة يجب أن يتوافر شرطان هما :

---

(١) عند الكرم الخطيب : السياسة المالية في الإسلام ص ١٧٢ .



(أ) أن يكون في البورصة في أوقات العمل عدد كاف من البائعين والمشتريين على استعداد للبيع والشراء .

(ب) يجب أن يسمح قانون البورصة بالتعامل على المكشوف حتى إذا طلب مشتر السلعة ، ولم تكن في حيازة البائع وقت البيع ، فإن هذا الأخير يبرم الصفقة اعتماداً على اسقطاعته الحصول عليها فيما بعد بفضل السوق المستمرة ليسامها إلى المشتري ، فالمصاربة والتعامل على المكشوف هما الشرطان الأساسيان لوجود سوق مستمرة ، والسوق المستمرة شرط أساسي لقيام البورصات بوظائفها الاقتصادية ، وتحقق عدة فوائد من اعتبار البورصة سوقاً مستمرة وهذه الفوائد هي :

١ — استطاعة حائر الأوراق المالية أن يعرف ثمنها من يوم لآخر من الاطلاع على تسعيره البورصة ، كما أنه في بورصة العقود يستطيع المشتري أن يعرف أسعار البضائع من يوم لآخر من الاطلاع على تسعيره البورصة أيضاً .

٢ — استطاعة تحويل الأوراق المالية إلى نقود أو العكس في أى وقت ، وهذا يتم أيضاً في بورصة العقود .

٣ — سهولة قبول الدائنين للأسهم والسندات كضمان لقروضهم .

٣ — إمكان عقد عملية الموازنة بين بورصتين مختلفتين ، والموازنة هذه عملية مزدوجة تشتمل على صفقتين (بيع وشراء) يعقدتهما المصارب في وقت واحد ، فبعد جدوث مروق في الأسعار بين بورصتين مختلفتين يتهر

المضارب الفرصة ، فيشتري حيث تكون الأسعار منخفضة ، ويبيع حيث تكون الأسعار مرتفعة ليستفيد الفرق<sup>(١)</sup> .

## ٢ - تسجيل أسعار رسمية :

إن تسجيل الأسعار وشرها له أهمية عظيمة للسلعة المتعامل بها ، وبالنسبة لكافة المشتغلين فيها ، فجميع الأسعار التي تتم بموجبها صفقات تعلق على لوحات طاهرة معلقة في مكان مدوة البورصة بحيث يمكن لجميع المتعاملين رؤيتها ، ثم تسجل في سجلات وتطبع في شرات صحفية أو خاصة توزع لمن يطلبها من لهم علاقة بأعمال البورصة كالتجار والمصارف<sup>(٢)</sup> .

## ٣ - مواردة الأسعار بالنسبة للزمان والمكان .

وذلك أن المحتصين في شئون البورصات يفتون أولا بأول على حالة السلعة موضع التعامل بناء على مراحل تدل في كثير على حقائق تطورات هذه السلعة ، مما يسمح لهم بتكوين فكرة قريبة من الصحة إذا لم تكن صحيحة فعلا ، ويقدرزون بناء عليها مستقبل السلعة من حيث سد الحاجات الاقتصادية<sup>(٣)</sup> .

## ٤ - البورصة أداة التأمين التجاري :

يسنفيد من البورصة التاجر والصانع والراعي حيث يتمكن كل منهم

- 
- (١) سامي وهبه على المرجع السابق ص ٨١ .
  - (٢) سامي وهبه على المرجع السابق ص ٨٣ .
  - (٣) سامي وهبه على المرجع السابق ص ٨٤ .

من التأمين على مركزه ضد تقلبات الأسعار بفصل عمليات التحويط (١) أو التغطية في بورصة العقود . وعمليات التغطية هي عمليات حقيقية أبعد ما تكون عن المضاربة (٢) .

#### ٥ - المضاربة :

المضاربة بمعناها العام هي الإذار والتحصيل للمستقبل ، أما لغة الاقتصاد فهي العمليات التي يقوم بها بعض الأشخاص بناء على معلومات فنية وتقديرات معقولة للارتفاع من فروق الأسعار في الزمان والمكان .

والمعاملات الآجلة في البورصات تقوم كلها على المضاربة (التعامل على المكشوف) ، وليس هناك تسليم أو تسلم ، فالمشتري لا ينوي سلب ما اشتراه والبائع لا ينوي تسليم ما باعه ، والمسألة كلها تنحصر في قص أو دفع فروق الأسعار ، والمضاربة لازمة حداً لاستمرار العمل في البورصة ، وكل محاولة عملت لمعرفة الحكومات لأبطالها كان نصيبها الفشل (٣) .

ولكن المضاربة قد تخرج أحياناً عن وطيقها وتتخذ شكل المعامرة فهي قد تتطور بفعل المصالح العرقية النحلة وبوسائل ممقوته وغير مشروعة

---

(١) إذا أريد التأمين ضد هبوط سعر ( المظن ) ( يعطيه ) بالبيع كان من المظن ما يماثل الكمية المعامد على بيعها وهذا القطن أما أن يكون موجوداً ( في حالة الماحر ) أو أنه منبظر وجوده بعد وقت معين ( في حالة الرارع ) وإذا أريد التأمين ضد ارتفاع أسعار القطن بالشراء فلا بد أن يكون هناك كميات مماثلة للاقطن المنتزعة مقدماً مطلوبة من التاجر المصدر أو من شركات العزل أو مصانع السسج .

(٢) سامي وهبه عالي المرجع السابق ص ٨٥ .

(٣) سامي وهبه عالي المرجع السابق ص ٨٩ .

( ٨ - تمويل المشروعات )

التأثير على الأسعار ، وهذا الشكل يؤدي إلى الإخلال بموازين الأسعار ،  
ويجعل البورصة أقرب إلى ناد لليسر يؤمه المقامرون<sup>(١)</sup>.

تلك هي وظائف البورصة . . ولعل من الطبيعي أن أنتقل إلى نقطة  
أخرى مرتبطة بتلك الوظائف وهي:

### (ب) عمليات البورصة :

والعمليات على نوعين

١ - عمليات عاجلة أو نقدية .

٢ - عمليات آجلة .

— فالعمليات العاجلة هي التي تسوى فوراً أو في ظرف ٤٨ ساعة على  
الأكثر ، فيدفع المشتري الثمن ويسلم البائع الأوراق أو البضائع ، والفرض  
الأساسي من هذا النوع من العمليات هو استثمار المال أي الانتفاع والأرباح  
وقلما يكون القصد منها المضاربة .

— إما العمليات الآجلة هي التي تسوى بعد أجل معين يتفق عليه عند  
عقد العملية . . وتصفى عادة في أيام التصفية التي تقرها لجنة البورصة، وتحدد  
مواعيدها مقدماً عن سنة .

ويقصد من هذه العملية المضاربة ؛ أي الانتفاع من تقلبات الأسعار  
هبوطاً وارتفاعاً<sup>(٢)</sup> .

---

(١) سامي وهبه عالي . المرجع السابق ص ٩١ .

(٢) سامي وهبه عالي . المرجع السابق ص ١٣٨ .

### ٣- أثر المورصات في الحالة الاقتصادية :

تلعب المورصات دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لكونها المكان<sup>(١)</sup> للمعين ، حيث يتقابل العرض والطلب للسلع المتعامل عليها ، وحيث تتوافر المنافسة الحرة بين البائعين والمشتريين حسب قانون العرض والطلب ، مما يحقق للسلعة سوقاً مثالية مستمرة تكفل تحديد سعر عادل لها يعلق لجميع المتعاملين .

وتعتبر البورصة « بارومتر » الحالة الاقتصادية لأنها تبين لنا دائماً اتجاه الأسعار ارتفاعاً وهبوطاً . فهي في الواقع أداة لتسجيل أسعار السلع التي يتعامل بها فيها .

وتأثير أسعار البورصات على أسواق الأوراق المالية كبيراً ، فهي بسبب أن التجارة والصناعة في مختلف نواحيها تقوم بها شركات مساهمة تداول أول أسهمها في بورصات الأوراق المالية ، وظاهر أن كل تأثير في السلع التي لها مساس بهذه الشركات أو غيرها يحدث رد فعل في أسعار الأسهم .

وتتأثر البورصات بعوامل العرض والطلب كنشاط الأعمال التجارية والمقدرة الاستهلاكية التي تتأثر بعوامل عديدة<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك مخلص أن مقدرة البورصات على التمويل قوية وفعالة في كافة الميادين الاقتصادية ( تجارية - صناعية - زراعية .. الخ . ) .

---

(١) سامي وهبه غالى . المرجع السابق ص ٧٩ .

ومن الناحية الأخرى فالبورصات تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي ، وتعتبر إحدى ركائز الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ، فإذا اتجهنا إلى الاقتصاديات الموحدة نجد أن بعض الدول التي يميل فيها القطاع الخاص أن يكون هو المسيطر ، نجد أن تلك الدول قد أبتت على البورصات ووصفتها القوانين واللوائح المنظمة ، مثل بعض دول أوروبا العربية ، أما إذا كان دور القطاع العام هو المسيطر نجد أن البورصات تصبح ضعيفة وليس لها نشاط قوى مؤثر .

أما في الاقتصاديات الاشتراكية فنجد أن البورصات بكافة أنواعها لا حود لها حيث أن النشاط الحر أو الرأسمالي ( الخاص ) لا وجود له تقريباً أو على نطاق محدود وبسيط ، وكل أدوات الإنتاج الرئيسية ملك للدولة وواقعة تحت سيطرة السلطة الحاكمة ، ولذلك فالبورصات في الدول ذات الاقتصاديات الاشتراكية ( دول شرق أوروبا والدول التي تأخذ بالنظام الشيوعي أو الاشتراكي المتطرف ) صدر فيها قرارات بالغاءها لعدم وجود نشاط خاص مؤثر بتلك الدول .

هذا استعراض لدور البورصات في الاقتصاديات والنظم الاقتصادية المعاصرة . .

ولعل هذا الاستعراض في هذا المبحث لأدوات التمويل المعاصرة الرئيسية وامتازت عليها في الاقتصاديات الحديثة وهي البنوك وشركات التأمين والبورصات يدل على مدى أهمية هذه الأدوات في التمويل ومدى تأثيرها في القدرة على النمو في المشروعات المختلفة لما لها من قدرة على تجميع الأموال الصخمة ، أو تحكيمها في المشروعات والطلب بالنسبة للسلع والأسهم والسندات وتوفرها المناخ المناسب إذا أُديرت بكفاءة ليمو الاقتصاد القومي .

ولعل الأدوات التمويلية هذه يوجد بالمقابل لها بالنسبة للمشروعات الاقتصادية، مصادر وتعتمد عليها تلك المشروعات في التمويل، وهذه المصادر أما أن تكون مصادر داخلية (ذاتية) من داخل المشروع أو بتعبير أدق من رأس مال مساهميه، وبالإضافة إلى تلك المصادر الداخلية (الذاتية) توجد مصادر خارجية وهذه المصادر الخارجية تعتبر المعين أو العنصر المساعد لتقوية وشد أزر المصادر الداخلية للمشروع من أجل أن يحقق أهدافه الثمائية والتوسعية.

ولعل هذه المجالة مقدمة للمبحث الثاني الذي سيتناول مصادر التمويل بالنسبة للمشروعات بالشرح الوافي الذي يوضح أهمية تلك المصادر بالنسبة للمشروعات.

## المبحث الثاني

### مصادر تمويل المشروعات المعاصرة

أن التمويل في العصر الحالي يعتبر بمثابة الدم للحسم ، والتمويل بالغالى يعتبر بمثابة الدم للمشروع ، لهذا احتلت دراسات التمويل مكانة هامة ، والتمويل يعتمد أولاً على مقدرة أصحاب المشروع الذاتية ، أى أن المشروع يعتمد أولاً على مقدرة أصحاب المشروع الذاتية ، أى أن المشروع يعتمد على مصادره الأولية فى أولى مراحلها ، وهذه يطلق عليها المصادر الذاتية أو الداخلية ، ثم يأتى دور المصادر الخارجية بعد ذلك ، لهذا سوف يشتمل هذا المبحث على شرح للمصادر الخارجية بالتفصيل . .

والمشروع عادة فى أى مكان مصدران للتمويل وهما المصدر الداخلى (الذاتى) ، ثم بعد ذلك المصدر الخارجى وهو يعتبر مصدراً مساعداً ، وتكمن أهميته فى أنه المصدر السريع لإمداد المشروع بالأموال سواء النقدية أو الفنية أو الآلية أو الرأسمالية .

ويعبر عن ذلك توماس س. كومات بقوله :

« بداية أقول أنه يوجد مصدرين للأموال فقط بالنسبة للمشروع ، هذان المصدران هما الداخلى والخارجى ولقد أقرمفتشو الحسابات والمديرون الماليون من مصدر الأموال الداخلى ما يكون بطريقة مباشرة منه الديون المعادة من الغير ، وطريقة غير مباشرة منه هيوط الأسعار ، والمسحوبات والديون . إلا أنه يوجد دليل قاطع بأن الأموال أو المصادر الداخلية



سواء المباشرة أو غير المباشرة تأتي من بيع منتجات الشركة ، وبدون هذه المبيعات لا يوجد مال يقف بحدارة ويغطي الاستثمارات ، واستمرار حياة الشركة ، وتكون هناك عمليات هبوط وارتفاع الأسعار والمسحوبات أو حركة الديون ، أو حركة الأموال بالشركة <sup>(١)</sup> .

وعلى هذا الأساس أرى أن مصدرى التمويل هما المصادر الداخلية والخارجية ، وسيتأتى شرح لكل منهما على حده

#### أولاً : المصادر الداخلية

إن المصادر الداخلية أو الذاتية تختلف باختلاف حجم المشروع ، فالمشروع الصغير مصادره الداخلية تعتمد على صاحب أو أصحاب المشروع ، والمشروع الكبير في نطاق القطاع الخاص يعتمد على المساهمين والاحتياطيات الخ . . والمشروع العام يعتمد على الأرباح المحجوزة ومساهمة الدولة ، والمشروع التعاوني يعتمد على مساهمة أعضائه .

هذه المشروعات التي استعرضتها سابقاً يرى أن مصادرها الداخلية تختلف من نوع إلى نوع ، وعلى هذا سوف أقوم باستعراض مصادر كل نوع على حده على الوجه التالي :

١ - المشروع الفردي : وهو بصفته يمثل المشروعات التي تعتمد على أصحابها وعلى جهودهم ، ولذا توفي أحدهم انتهى المشروع ، وهو أيضاً يمثل

---

Thomas C. Committee : Managerial Finance for Se- (١)  
venties, p. 159.

للمشروعات الشخصية مثل شركة التضامن والتوصية السليطة .. وعلى هذا سوف اكتبى بذكر مصادر المشروع الفردى الداخلية فقط للاعتبارات السابقة ..

٢ - شركات المساهمة : وسوف هذه تكون ممثلة لشركات الأموال مثل شركة التوصية بالأسهم ودات المسئولية المحدودة ، من جهة أخرى تعتبر ممثلة للمشروعات التى لاتعتمد على الفرد ، بل على مجموع المساهمين فى المشروع .

٣ - المشروعات العامة : باعتبارها الممثل للقطاع العام وللشركات المؤبقة والشركات المختلطة فى ظل النظام الاقتصادى الاشتراكى والنظم التى تأخذ بنظام القطاع العام والتى لها اتجاهات اشتراكية .

٤ - الجمعيات التعاونية : باعتبارها ممثلة للقطاع التعاونى بدرجاته وتفرعاته المختلفة ..

والآن نأتى إلى كل مشروع على حده :

#### ١ - المشروع الفردى :

إن المشروع ككل المشروعات الشخصية وهى التى تعتمد على شخصية صاحب المشروع ، فهى بالتالى تعتمد على مالدى صاحب المشروع من أموال حاضرة لديه سواء كانت أموال خاصة بالمشروع أو خاصة بصاحب المشروع - أى ليست داخله فى رأس مال المشروع - لأنه فى حالة الربح يعم الخير .! فى حالة الخسارة أو الإفلاس مهذا يسحب بالتالى على كل أموال صاحب

المشروع ، فالمسئولية المالية هنا ليست خاصة بأموال المشروع فقط ، ولكنها تمتد إلى أموال صاحب المشروع الشخصية .

وهذا هو المصدر الداخلي الوحيد للمشروعات الشخصية ، حيث لا يملك صاحب المشروع وأصحاب المشروع الشخصي سوى أموالهم الشخصية فقط

## ٢ - شركات المساهمة :

تحتل شركات الأموال وبصفة خاصة شركات المساهمة مكانة هامة في الاقتصاديات المعاصرة ، لما لها من قدرة على إيجاد دفعات قوية للاقتصاد القومى نتيجة قدرتها على اقتحام الميادين الاقتصادية الكبيرة ، وقدرتها على إتاحة فرص عمل كثيرة إلى غير ذلك من الأسباب التى جعلت شركات المساهمة تحتل مكانة مريدة في الاقتصاديات المعاصرة ، ويمتاز هذا النوع من المشروعات بقدرته على الحصول على الأموال من بعض المصادر التى تعجز المشروعات الشخصية أو الصغيرة أو المتوسطة عن الحصول على أموال منها ، وهذا النوع من المشروعات لما لها من مقدرة على جمع الأموال والثقة بها وبمركزها يكون حجمها الكبير باعثا على الثقة بها على قدرتها ، ويسبب مقدرتها هذه يكون لها جهاز مالى وإدارى متخصص على جانب كبير من الكفاءة يحقق لها أهدافها ، ويحقق لها الاقتصاد فى النفقات .

وتعتمد هذه المشروعات فى تمويلها على اكتتاب أكبر عدد ممكن من الجمهور الراغب فى استثمار أمواله ، لذلك يراها فى هذا المجال تقسم رأس مالها إلى أنواع مختلفة من الأسهم ، وهى تراعى فى هذا التقسيم العمل على تلبية احتياجات مختلف طمحات المستثمرين<sup>(١)</sup> .

---

(١) د . كمال أبو الخير . أصول التنظيم والإدارة ص ٣٩٠ .

وأساسا التمويل في شركات المساهمة يعتمد أولا وقبل كل شيء على الأسهم (العادية) <sup>(١)</sup> ، وهي تعطى لأصحابها حق غير محدود في أرباح الشركة وأصولها ، كما أن لحاملها الحق في التصويت ومراقبة أعمال الشركة والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن إدارة الشركة إذا رأى خطأ .

والأسهم عبارة عن صكوك تصدرها الشركات ، وهي صكوك متساوية ، ويحدد القانون النظامي لسكل شركة مقدار رأس المال الذي يمكنها إصداره ، ويمكن للشركات زيادة رأس المال إذا رأت ذلك ، ويتم ذلك بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين .

والشركة لا تصدر أسهم رأس المال المصرح به بأكمله مرة واحدة ، وقد تسمى الشركة بعد ما تصدر أسهمها شراء عدد من هذه الأسهم ( ويسمى ما تمتلكه الشركة من أسهمها بالأسهم المستردة ) وتشتري الشركات هذه الأسهم لكي تستغل انخفاض سعرها في بورصة الأوراق المالية للاستفادة من فروق الأسعار ، وعند ارتفاع أسعار هذه الأسهم فيما بعد ، والأسهم تتداول في البورصات المالية وتخضع لعمليات وقانون العرض والطلب ، وتباع في هذه البورصات بقيمة غير قيمتها الاسمية وتسمى القيمة السوقية <sup>(٢)</sup> .

### الاحتياطات :

إن الأسهم تعتبر المصدر الأول والأساسي سواء في بناء الشركة أو في استمرارها ، والتي تعتمد عليها الشركة في بداية حياتها ،

---

(١) د . حسن توفيق . الإدارة المالية ص ٥١ ن

(٢) الأسهم العادية تختلف عن نوع آخر من الأسهم وهو الأسهم الممتازة وسيأتى بيانها فيما بعد ، وأردت التحديد هنا للتمييز بين

وتعتبر حجر الزاوية فيها ، ولكن أثناء حياة الشركة قد تحتاج لأموال سريعة وتحت يدها لكي تنفق منها سواء على التوسعات أو لمواجهة حركة السوق ، لهذا تمجده الشركة لتكوين الاحتياطيات لمواجهة متطلبات الاستمرار والمؤ . وهذه الاحتياطيات نوعان هما :

( أ ) الاحتياطيات القانونية : تنص القوانين في معظم الدول على أنه يجب على شركات المساهمة أن يكون لها احتياطيات ، وهذه الاحتياطيات تتكون طبقا للقانون ، وهذه الاحتياطيات تكون نسبة من الأرباح التي تحققها الشركة ، وينص عقد تأسيس الشركة والقانون النظامي على نسبة معينة تقتطع من الأرباح وحسب ما تقدره الجمعية العمومية للشركة لتكوين الاحتياطيات هدفها ووظيفتها تقوية مركز الشركة المالي ومواجهة الخسائر والنفقات .

ب - الاحتياطيات التحصيلية : وتسمى الاحتياطيات التحصيلية . . . وهي التي تستقطع من الأرباح لمقابلة النقص في قيمة الأصول ، وللمقابلة استهلاك الأصول الثابتة مثل الآلات والأثاث . الخ ، كما أن هذه الاحتياطيات يحص بعضها لمقابلة خسائر متوقعة ، أو لتغطية ديون معدومة<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ كما سبق أن ذكرت ومن خلال هذا العرض أن هذه الأموال تستخدم كرأس مال للشركة ، كما أنها تعمل محل رأس المال من حيث إمكان استغلالها في المشروع<sup>(٢)</sup> .

---

(١) هي الديون التي لدى الغير وسقطت بالتقادم أو أمس المدين أو أصبح من المستحيل استرجاعها .

(٢) د . كمال أبو الخير : مرجع سابق ص ٢٩٦ .

الأرباح المحتجزة : ويطلق عليها أيضا الأرباح غير الموزعة ، وهى عبارة عن الأرباح التى تدفع للمساهمين ، ولكن الشركة ترى وبناء على مقتضيات التوسع والنمو أن تقطع جزء من هذه الأرباح بأمل زيادة الأرباح مستقبلا ، على أن يصرف هذا الجزء مستقبلا ، ولا يقطع هذا الجزء من الأرباح إلا بعد موافقة الجمعية العمومية للشركة على ذلك .

والأرباح المحتجزة تعتبر مصدرا رئيسيا هاما لتمويل التوسعات في المشروع ، وبالرغم من أن التوسع مرغوب ، فإن توزيع الأرباح معناه أرباح محتجزة أقل أو عدم احتجاز أرباح ، وبالتالي معدل نمو أقل أو انطأ للمشروع وأرباح أقل مستقبلا ، وهذا يؤثر فى القيمة السوقية للأسهم ، وانخفاض معدل توزيع الأرباح معناه أرباح محتجزة أكثر ، وبالتالي معدل نمو أسرع للمشروع ، وأرباح أكبر مستقبلا ، وهذا بالتالى يؤثر فى القيمة السوقية للأسهم بعكس الطريقة السابقة .

وهل هذا قامت دراسات متعددة لإمكان تقديم الحل المناسب ، والكيفية الصحيحة لسياسة الأرباح المحتجزة<sup>(١)</sup> .

هذه هى المصادر الداخلية لشركات المساهمة التى تعتبر ممثلا لشركات الأموال بصفة خاصة .

### ٣ - المشروعات العامة :

ظهرت عيوب متعددة للنظام الرأسمالى سواء فى تأثيرها على الأفراد

---

(١) د ٠ سند الهوارى الادارة المالية ص ٢٤٢ .

أو على المجتمع نفسه ، ولتتلاقى عيوب هذا النظام وبالإضافة من اعتماده كلية على المنافسة الحرة ، أصبحت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق إنشاء مشروعات الخدمات ، أو المشروعات الإنتاجية ، أو المشروعات التي لا يمكن أن يقوم بها الأفراد ، أو المشروعات التي لا ينتظر أن تدر ربحا سريعا . ومن ناحية أخرى قد تشترك الدولة مع القطاع الخاص في بعض الأنشطة لتتميم بعض الجوانب الاقتصادية ، وهي في ذلك تقوم بإشياء الشركات العامة ، وهذا يحدث في الاقتصاديات الموجهة ، ولكن إذا نظرنا إلى الاقتصاديات الاشتراكية أو ذات الاتجاه الاشتراكي نجد أن الأمر يختلف تماما ، ففي الاقتصاد الموجه لا يزال المخطط<sup>(١)</sup> هو المحرك الرئيسي القوى ، كما أن الدولة يكون تدخلها طفيف ، والقطاع الخاص يقوم بالجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي ، والدولة من ناحية أخرى لا تشرف إلا على قطاع معين من النشاط الاقتصادي .

أما في الاقتصاد الاشتراكي فالتخطيط المركزي هو الأسلوب الأمثل لتحقيق المصاحبة العامة ، والدولة ، هي التي تملك وسائل وأدوات الانتاج ، كما أن القوى السياسية والاقتصادية في أيدي الشعب العامل ، ولهذا أصبحت الشركات في الاقتصاد الاشتراكي شركات عامة ويعني هذا ملكيتها للدولة ، وأصبح تمويل الشركات العامة يتخذ شكلا آخر ، وهو اعتماده على الدولة .

إن من ليس هناك مبرر لتداول حق الملكية في البورصات ، والمستثمر الكبير هو الدولة ، وليس هناك إذن حاجة لبيع أسهم للجمهور ، وتبعاً

---

(١) حامز الربيع .

لذلك تصبح كلمة "أسهم" فى الشركات العامة اسم لا معنى له ، لأن ملكية الدواة الممول الأكبر فى المساهمة فى تمويل تلك المشروعات ويعتمد تمويل المشروعات العامة على التمويل الذاتى وهو ينقسم إلى :

١ — مخصصات الإهلاك ( بعد خصم العجز الجارى غير المعان أن كان هناك ) .

٢ — الاحتياطيات<sup>(١)</sup> .

٣ — تكلفة أصول مبيعة .

وهذا يحدث فى الدل التى تكون اقتصادياتها ذات اتجاهات اشتراكية

أما فى الاقتصاديات الاشتراكية فان تمويل المشروعات يعتمد على :

— مخصصات الاستهلاك : يستخدم فى تحديد الأصول الثابتة .

— الديون : تعتبر ديون المشروع لدى الغير من مصادر أمواله .

— التصرف فى الأصول : يستطيع المشروع أن يؤثر المبنى والمنشآت

غير المستخدمة مؤقتا ، بالإضافة إلى الآلات ووسائل النقل غير المستخدمة<sup>(٢)</sup> .

— احتياطى رأس المال .

— صندوق الاحتياطى .

---

(١) كما هو حادث بجمهورية مصر العربية . د . سيد الهوارى : الادارة المالية ص ٢٥١ ، ٢٥٣ .

(٢) كما فى الاتحاد السوفييتى .



— صندوق الاستهلاك الجماعى .

— صندوق المشروع<sup>(١)</sup> .

ويوجد مورد آخر سواء لتمويل نفس المشروع أو لتمويل مشروعات أخرى ألا وهو « صافى فائض المشروعات الإنتاجية العامة ، أى ذلك الفائض من الإيرادات الذى تحصل عليه مؤسسات القطاع العام الإنتاجية بعد استبعاد المخصصات والاحتياطيات المختلفة التى حصرى العرف فى هذه المؤسسات بقصد التوسع أو لمواجهة أية ظروف طارئة ، هذا الفائض الصافى الذى يعد فى طبيعة الموارد التى تتركز عليها خطة التنمية الاقتصادية فى البلاد الاشتراكية لتمويل المشروعات الإنتاجية الجديدة »<sup>(٢)</sup> .

وبعد إذا لم تكف المصادر السابقة ، فإن الحكومة تتدخل وتساهم وتمول المشروع مرة أخرى . ولا يستخدم هذا المصدر إلا بعد أن يصبح هو المصدر الوحيد الممكن .

هذا ويتحدد التمويل الدائى المستخدم فى تمويل الاستثمارات وفقا للأولويات المتقدمة .

بعد ذلك يكون هناك مصدر آخر للتمويل هو الأرباح المحتجزة فى الشركات العامة ، وهى نسبة تحدد حسب ظروف كل شركة ، وتبعا للقانون المظم للشركات العامة فى كل دولة<sup>(٣)</sup> . وهذه الأرباح المحتجزة هى

---

(١) كما فى يوغوسلافيا .

(٢) د . عبد المنعم فورى السباسة المالية فى النظام الاشتراكى ص ٣٢

(٣) د . سيد الهوارى الادارة المالية ص ٢٥٥ .

جزء مقتطع من الأرباح التي توزع على العاملين بالشركة حسب قانون الشركة والدولة .

#### ٤ — الجمعيات التعاونية :

تقوم الجمعيات التعاونية بدور مساعد في النظم الاقتصادية وهو بلاشك دور هام يعكس أهمية الجمعيات التعاونية ، ولكن تمويل الجمعيات التعاونية يختلف عن تمويل شركات المساهمة والشركات العامة وبالطبع المشروع الفردي . وتمويل الجمعيات التعاونية أسسه العامة واحدة تقريبا في النظم الاقتصادية المختلفة مع بعض الاختلافات غير الجوهرية .

وتمويل الجمعيات التعاونية من المصادر الداخلية يعتمد على :

١ — رأس مال الجمعية التعاونية والذي يتكون أساسا من أسهم غير محدودة العدد يساعد على حصولها على الأموال التي تحتاجها ، وتطبيق مبدأ الباب المنفتح للعضوية يسمح لكل من تتوافر فيه شروط العضوية أن ينضم إلى الجمعية ، كما يسمح للعضو أيضا بالانسحاب منها في أى وقت يشاء ، وهذه ميزة تتمتع بها الجمعيات التعاونية في تمويلها دون سائر المشروعات الأخرى .

٢ — لا تتأثر القيمة السوقية لأسهم الجمعية بما تحققة من أرباح ، بل تظل ثابتة مادامت الجمعية مستمرة في عملها ، وهذا يدفع المحيطين بالجمعيات التعاونية إلى المساهمة فيها مادام يتوافر فيها عنصر الأمان ، كما يدفع الأعضاء من جهة أخرى إلى زيادة قيمة مساهمتهم في رأس مالها<sup>(١)</sup> .

---

(١) د . كمال أبو الحير : مرجع سابق ص ٣٠٢ .

٣ - إعفاء الجمعيات التعاونية من الضرائب ، وتخفيف الأعباء المالية عنها ، يفرى الأعضاء على المساهمة في تمويلها<sup>(١)</sup> .

٤ - تحديد فائدة ثابتة على أسهم رأس مال الجمعيات التعاونية ، علاوة على توزيع عائد على الأعضاء بنسبة معاملاتهم ( وذلك يكون من صافي عائد معاملات الجمعية الذى يحوز توزيعه ، هذا يعرى الأعضاء من ناحية لىكى يربدوا قيمة مساهمتهم ، ومن ناحية أخرى يعرى غير المساهمين إلى الإسراع بالاكتتاب فى أسهم الجمعيات التعاونية<sup>(٢)</sup> .

هذا عن المصدر الأول والأساسى الذى يتسكون منه رأس مال الجمعية التعاونية ، ويعتبر هو حجر الزاوية فى هذه الجمعيات ، وهو الأساس الذى تبدأ منه وعليه وبواسطة الجمعيات التعاونية حياتها . ولكن الجمعيات التعاونية تواجه مصاعب المستقبل ، ومواجهة الخسائر والنفقات ، وليس لها من مصدر آخر تعتمد عليه فى تقوية مركزها المالى ، ومواجهة التزاماتها وهى فى ذلك تتجه إلى أن يكون لها احتياطات .

#### - الاحتياطات :

ويمكن بصفة عامة أن نعرف الإحتياطات بأنها جانب من أموال الجمعية التعاونية يخصص لمواجهة بعض التبعات أو المسئوليات التى تحدث فى المستقبل هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتقوية مركز الجمعية المالى ولزيادة قدرتها على التوسع والمول لأن الإحتياطات تقوم مقام رأس المال وتعمل عمله فى إمكان استغلالها . وهى تنقسم إلى نوعين :

---

(١) د . جلال بكير . مرجع سابق ص ٢٨٩ .

(٢) د . جلال بكير . مرجع سابق ص ٢٩١ .

( ٩ - تمويل المشروعات )

١ — الاحتياطيات التحميلية : ويطلق عليها الاحتياطيات التخصيصية، وهي تخصص لمواجهة النقص أو الخسارة في قيمة بعض الأصول ، أو تحمل مسؤولية ثنت وجودها عند تخصيص حسابات الجمعية الختامية ، أو ديون معدومة أو ما شابه ذلك .

ب — الاحتياطيات القابونية : وهي تتكون حسب القانون المنظم للجمعيات التعاونية الذى يشترط سبة معينة كحد أدنى أو أعلى ، والقانون الطامى للجمعية يحدده ويسكون عادة صغيرا طبقا لحجم الأرباح بالجمعية ، والاحتياطى القابونى هو إبقاء جزء من فائض الأرباح ليستخدم فى دعم مركز الجمعية التعاونية المالى ، ومن جهة أخرى مساعدتها على مواجهة مسئولياتها المالية بسهولة ، دون أن تشعر من وقت لآخر بالحاجة إلى الاقتراض ، لأن الجمعيات التعاونية تعتمد غالبا عند بدء تكوينها على رأس مالها فحسب ، وهو قابل للزيادة والنقصان تبعا لحركة العضوية <sup>(١)</sup> .

وسبة الاحتياطى المقتطعه من الأرباح عالية ، وأكبر من سبة الاحتياطى المقتطع فى حالة شركات المساهمة مثلا ، وذلك لتأثر رأس المال بحركة العضوية كما سبق أن ذكرت ، ويضاف إلى الاحتياطى :

١ — ما قد يفرض من رسوم العضوية .

٢ — الهبات والوصايا .

٣ — ما يسقط الحق فى المطالبة به من العائد وفوائد الأسهم وقيمتها <sup>(٢)</sup> .

---

(١) طبقا لمبدأ باب العضوية المفتوح ☐

(٢) د . كمال أبو الخير . مرجع سابق ص ٢١٦ .

من هذا العرض السابق لكل أنواع المشروعات التي ذكرتها ، يتبين أن هدف التمويل الذاتي هو دفع المشروع إلى العمل والنمو ، وأن هدف التمويل أيضاً هو تقوية المركز المالي للمشروع وجعله قادراً على مواجهة التزاماته .  
هو كافة المسؤوليات الملقاة عليه . . ولكن هذا المصدر الداخلي قد لا يكفي .  
لذلك ننتقل إلى المصدر التالي .

### ثانياً : المصادر الخارجية

تبين لنا من استعراض المصادر الداخلية مدى مساهمة المال بالنسبة للمشروعات سواء صغرت أم كبرت ، وسواء كانت مملوكة للأفراد أو للدولة .  
فالتمويل يشكل نقطة بدء ، ونقطة استمرار بالنسبة لكافة المشروعات ، ولكن المصادر الداخلية للتمويل قد لا تكفي ، وقد تحتاج المشروعات لمزيد من الأموال لكي تستمر في مزاولة نشاطها ولتقابلة احتياجات التوسع والنمو ، ولذلك تلجأ المشروعات إلى المصادر الخارجية التي تعتبر مصادر مساعدة ومكملة في التمويل بالنسبة للمشروعات . . وفي تناولي للمصادر الخارجية سوف أسير على نفس النهج الذي سرت به في شرح المصادر الداخلية بالنسبة للمشروعات .  
محسوف أذكر المصادر الخارجية :

- ١ - المشروع الفردي .
- ٢ - شركات المساهمة .
- ٣ - المشروعات العامة .
- ٤ - الجمعيات التعاونية .

في هذا سوف أقوم بشرح كل مصدر لسكل مشروع على حده كما  
اتبعته من قبل ..

#### ١ - المشروع الفردي :

المشروع الفردي يواحه صاحبه شيثان إذا استنفذ أمواله الخاصة في  
التمويل ، وهذان الشيثان هما أن يشرك معه آخر لديه المال ، ولكن المشروع  
الفردي هنا يصبح شركه تضامن أو توصية بسيطة ، ولكن صاحب المشروع  
الفردي عندما يريد أن يظل مستقلا فهو يلجأ إلى الاقتراض ، ولكن  
الاقتراض من الغير سواء أفراد أو بنوك أو مؤسسات أو بيوت مالية يحتاج  
إلى الثقة في قدرة صاحب المشروع المالية على الوفاء بالقرض .. وعلى هذا  
نرى أن الاقتراض بالنسبة للمشروعات الشخصية يعتمد غالبا على الاقتراض  
من أفراد وهؤلاء الأفراد يقرضون بفوائد عالية على تلك القروض وأصحاب  
المشروعات مضطرون إلى قبولها رغم ما في ذلك من مشقة، والبنوك والبيوت  
المالية لا تقوم على إقراض هذه المشروعات إلا في حالة تأكدها تماما من  
قدرة المشروع على الوفاء ، وبعد أخذ الضمانات الكافية المتعددة ، لهذا  
كان المصدر الوحيد للمشروع الفردي هو الاقتراض بفوائد سواء من الغير  
أو من البيوت المالية .

#### ٢ - شركات المساهمة :

إن شركات المساهمة باعتبارها هي القادرة على تجميع أكبر قدر من الأموال،  
تعتبر دعامة الاقتصاديات المعاصرة ، وهي القادرة على اقتحام ميادين  
الأعمال الصخمة وكافة ميادين الأنشطة الاقتصادية لما يتجمع لديها من

رؤوس أموال ضخمة، وفي مجال الحديث عن مصادر التمويل الداخلية لهذه الشركات يتضح أن لهذا النوع من الشركات مصادر متعددة، لما لها من قدرة غير محدودة على تجميع الأموال، ولكن قد تحتاج هذه الشركات لأموال حاضرة كثيرة، لهذا تلجأ إلى المصادر الخارجية وهي :

### ١ - الأسهم الممتازة :

تصدر شركات المساهمة هذا النوع من الأسهم عند احتياجها إلى أموال سريعة وكبيرة، ويرجع اعتبار الأسهم الممتازة من المصادر الخارجية لتمويل المشروع، لأنها بالإضافة إلى تمتعها بكافة الحقوق التي للأسهم العادية فإن لها مميزات أخرى لنوعها وهي :

١ - أسهم ممتازة مشتركة في الأرباح أي تشترك بعد استيفاء نسبتها المحددة . مع الأسهم العادية في أرباح الشركة<sup>(١)</sup>، وأسهم ممتازة غير مشتركة مع الأسهم العادية . تعني أنها تحصل على نسبة معينة من الأرباح محددة من قبل<sup>(٢)</sup>.

٢ - أسهم ممتازة محصة الأرباح، وهي الأسهم التي لها حق الحصول على كامل أرباحها من السنين التالية عندما تقوافر الأرباح إذا لم تسكن الأرباح في ستة من السنين كافية لدفع النسبة المحددة لها<sup>(٣)</sup>، وأسهم ممتازة غير محصة

---

(١) د . سبب الهوارى : الادارة المالية ص ٢٣٦ .

(٢) د . حسن توفيق : الادارة المالية ص ٥٧ .

(٣) د . كمال أبو الخير : أصول التنظيم والادارة ص ٢٩١ .

الأرباح ، وهى الأسهم التى إذا لم تحصل على النسبة المتفق عليها من الأرباح فى سنة من السنين فلا يجوز المطالبة بما لم تقضه فى أى سنة تالية<sup>(١)</sup> .

٣ — يكون للأسهم الممتازة الحق فى اقتسام موحودات الشركة فى حالة تصفيتها قبل أصحاب الأسهم العادية<sup>(٢)</sup> .

٤ — توجد أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلى أوراق مالية من نوع آخر ، مثل التحويل إلى أسهم عادية فى المستقبل إذا تحسنت أحوال الشركة المصدره ، وهذا النوع يعطى الأمان والاطمئنان للمساهم ، وبالنسبة للشركة يعطيها مرونة فى الأعماء<sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك نلاحظ أن معاملة الأسهم الممتازة معاملة القروض يرجع إلى الأسباب المذكورة آنفاً ، ويرجع إلى اعتقادها من القروض لأنها تحمل الشركة عبئاً محدداً تلزم به قبل حملة هذا النوع من الأسهم .

وتلجأ الشركات غالباً إلى إصدار مثل هذا النوع من الأسهم رغبة منها فى إغراء جمهور المستثمرين على الاقبال فى الاكتتاب فى أسهمها ، أو رولا على رغبة قدامى المساهمين والذين يرغبون فى أن تخصص لهم الشركة نسبة معينة ، وأن لا يراحمهم مساهمون جدد فى الأرباح .

## ٢ — السندات

هى قروض طويلة الأجل ( من عشرة سنوات إلى عشرين سنة ) .

- 
- (١) د . حسن حوفيق : مرجع سابق ص ٥٨ .  
(٢) د . حسن حوفيق : مرجع سابق ص ٥٨ .  
(٣) د . سيد الهوارى : مرجع سابق ص ٢٣٦ .



وتتعهد الشركات المقرضة بموجبها بدفع قيمتها وفوائدها في تواريخ محددة .

والسند جزء من قرض يعقد بطريق الاكتتاب ويثبت في صك قابل للعداوى يسلم للمقرض ويتعهد فيه المقرض بدفع فوائده السنوية ويرد في ميعاد لا يتجاوز مدة بقائه<sup>(١)</sup> .

وحامل السند يعتبر دائماً للشركة بقيمة السند وله هذه الصفة حق ضمان عام على جميع موجودات الشركة ، كما أنه يعتبر دائماً أيضاً بقيمة الفوائد المستحقة له وذلك بصرف النظر عما إذا كانت أعمال الشركة خسائر أو أرباح ، وليس لأصحاب السندات صوت أو حق التدخل في إدارة أعمال الشركة مثل المساهمين<sup>(٢)</sup> .

وليس لأصحاب السندات أى حق في الاشتراك في أرباح الشركة فلهم دخل ثابت أو فوائد محددة على قيمة سنداتهم .

وكذلك فإنه في الوقت الذي لا يوجد تاريخ استحقاق للسهم العادي أو الممتاز ، فإن للسند تاريخ استحقاق وفي التصفية فإن الأولوية هي لصاحب القرض قبل حملة الأسهم ( العادية ، الممتازة ) ، على أنه باحتلاف القرض قد تختلف الأولوية في استيوائه<sup>(٣)</sup> .

### أنواع السندات :

١ — سندات غير مضمونة رهن أصول معينة .

٢ — سندات غير مضمونة رهن أصول معينة في الدرجة الثانية .

---

(١) د . سيد الهوارى : مرجع سابق ص ٢٤٠ .

(٢) د . حسن بوميقي : مرجع سابق ص ٦٣ .

(٣) د . كمال أبو الخير : مرجع سابق ص ٢٩٧ .

٣ — سندات مضمونة برهن أصول معينة (بأية رهونات أو أصول ثابتة أو أوراق مالية لشركات أخرى)<sup>(١)</sup> .

٤ — سندات مقرونة أو مضمونة بربح الشركة.. وهي في ذلك تعتمد على قوة الشركة وقدرتها على دفع فوائد السندات من الأرباح التي تحققها الشركة .

٥ — السندات ذات النصيب : وهي سندات ينص وقت إصدارها على أنها ستستهلك بطريقة القرعة ، ويدفع وقت استهلاك السند قيمة أكبر من قيمته الاسمية .

٦ — سندات قابلة للتحويل : بمعنى أنها تكون قابلة للتحويل إلى أسهم عادية ، ويكون لأصحاب السندات الحالية حق الاختيار في قبول تحويل سنداتهم إلى أوراق مالية أخرى أو عدم قبول ذلك ، وهذه إحدى طرق استهلاك السندات بجانب طريقة إهلاك سندات حديدية ، وهناك طريقة أخرى لاستهلاك السندات ، وذلك بدفع قيمة السند نقداً لصاحبه مقابل استرداد السند منه<sup>(٢)</sup> .

هذا ويختلف السند عن السهم ، في أن السهم يتعرض للمخاطر أو الخسارة ، كما أنه يحقق ربحاً ومقدار الربح يختلف من عام إلى آخر حسب نتيجة أعمال المشروع ، والسهم يتحمل مخاطر تقلبات الأسعار والسوق أيضاً ، بينما السند لا يتعرض للمخاطرة أو الخسارة ، ولا أهمية لدى صاحب السند في أن يحقق

---

(١) د • تحسيد توفيق : مرجع سابق ص ٦٤ .

(٢) د • حسين توفيق : مرجع سابق ص ٦٦ .

للمشروع ربح أو لا يحقق ، فالسند فائدة معينة يحددها المشروع عند إصداره للسند ، وعلى هذا فالسند يتقاضي فائدة عكس السهم الذي يتقاضى ربها في حالة الربحية ، ويتحمل الخسارة في حالة عدم تحقيق أرباح .

وبالإضافة إلى الطريقتين السابق ذكرهما وهما الأسهم الممتازة والسندات ، فإن الشركة في حالة زيادة حاجتها إلى الأموال تلجأ إلى طريق ثالث وهو :  
الاقتراض :

تتمتع شركات الأموال بدرجة ائتمان أكبر مما تتمتع به أى منشأة أو مشروع آخر لدى البنوك المالية ، ويدخل في هذا الحال جميع التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك وبيوت المال إلى هذه الشركات ، أى أن المصدر يتضمن الاعتمادات التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك ، وحق السحب على المكشوف .

والقروض كما يشير إليها أحد الكتاب الأمريكيين عدة أنواع وهى :  
« يوحد مصدران للاقتراض الخارجى أو المصادر الخارجية للتمويل ، وهذان المصدران هما الرهن أو الاقتراض .

وفي حالة الاقتراض فإن الشركة ربما تكون قادرة على أن تأخذ الأموال المحتاجة إليها إذا وجدت من له الرعية في إمدادها بهذه الأموال .  
إن مصطلح الاقتراض يشمل معنى واسعة مختلفة ، ومن هذه المعانى :

١ — الاقتراض قصير الأجل ، ومدته عام .

٢ — « متوسط الأجل ، ومدته من عام إلى خمسة أعوام  
أو من عام إلى عشرة أعوام .

٣ — الاقتراض طويل الأجل ، ومدته تكون أكثر من عشر سنوات<sup>(١)</sup> .

والقروض هذه من ناحية الصمان إما أن تكون<sup>(٢)</sup> :

١ — قروض مصمومة برهن عقارى على أراضى ومباني المنشأة .

٢ — » مصمومة رهن شامل على جميع أموال المنشأة .

٣ — » غير مصمومة أو عادية .

#### القروض قصيرة الأجل :

وهذا النوع من القروض له طابع خاص وهو أنه من ناحية يستمر لمدة عام ، والبنوك عادة تقبل على هذا النوع من القروض لأنه يرتبط بعمل موسمي معين لدى المشروعات ، وتعتبره البنوك كإمداد مالى « bridge financing » ، والقروض قصيرة الأجل مرتبطة بطريقة توظيفه ومقدار دورانه وتأثيره المباشر على المشروع<sup>(٣)</sup> ، وتستخدمه كثير من المشروعات لقدرته التأثيرية المباشرة فى موقف معين .

ويوجد نوعان من القروض القصيرة الأجل هما :

---

(١) Thomas C. Committe · Managerial Finance for the Seventies, p. 160.

(٢) د . كمال أبو الخير : مرجع سابق ص ٢٩٧ .

(٣) Twenty-three top bankers and economists : The changing world, p 131.

(١) الائتمان التجارى :

وهذا النوع من الاقتراض يقدم كمصدر كبير للاقراض بالنسيئة للشركات، غير المالية، وهذا النوع من الاقتراض يعتبر كمصدر طبيعى للأعمال .

وهو نشأ عندما تباع شركة منتجاتها لأخرى « على الحساب » والشركة البائعة تقوم ببيع رقم البيع فى حساباتها كأنها استلمت القيمة ، ومن الناحية الأخرى تقوم الشركة المشترية ببيع رقم الشراء فى حساباتها كأنها دفعت القيمة (١) .

والائتمان التجارى يعتبر مصدراً هاماً وكبيراً للاقراض ، ومصدر لتكوين الأموال ، لأن الشركة البائعة تصير منتجاتها أولاً بأول وهذا يعود عليها بالنفع لأنها تنتج أكثر وتدور عجلة الإنتاج لديها ، وتنتظر حتى موعد استحقاق الدفع ، والشركة المشترية غير ملزمة بالدفع عند الاستلام ولديها فترة حتى ميعاد الاستحقاق وتكون لديها الفرصة لتصريف ما اشترته دون إرباك لها ، وهذا النوع من الائتمان قائم على الثقة ومركز كلا من العميلين .

وهناك نوعان لهذا الائتمان وهما : الحساب المتبوع وهو أن يقوم البائع بشحن البضاعة ورفقها الفاتورة التى توضح نوع وقيمة البضاعة وشروط الدفع ، وأوراق الدفع ويكون فى صورة أوراق ( كميالة مثلاً ) .

( ب ) الائتمان المصرفي :

وهذا المصدر هو المصدر الثاني لإقراض الشركات ، والقروض تمثل نسبة مئوية من القدرة الكلية للبنك ، في هذه الحالة يقوم البنك بإقراض المشروع أو الشركة حسب المركز المالي والسمعة ولمدة قصيرة ، وهو في هذه الحالة يحل مشكلة السيولة لدى المشروع<sup>(١)</sup> ، وهذا المصدر يعتبر أحد المصادر لزيادة رأس مال الشركة ، ولقد ازداد الاعتماد على هذا النوع من الائتمان حتى أصبح أحد مصادر تمويل الشركات والمشروعات ، وخاصة قصيرة الأجل ، والتي تساهم في تسيير أعمال الشركات يسر وسهولة ، في الاعتماد على الجهاز المصرفي في هذه الحالة ، فائدة كبيرة إذ أنه بهذه الطريقة تستطيع المشروعات أن تعتمد على المصارف في تسيير الأعمال القصيرة الأجل دون تعقيدات . وللائتمان المصرفي عدة أشكال وهي : الاعتماد المقنوح ، قرض متحدد ، قرض لعرض معين وسعر الفائدة يتحدد على أساس التفاوض بين المقرض والمقترضين .

هذه هي القروض قصيرة الأجل وأنواعها ... وأنتقل الآن إلى نوع آخر من القروض وهي :

القروض متوسطة الأجل :

والآن يجب أن نناقش القروض متوسطة الأجل ، ومصادر هذه القروض تشتمل على<sup>(٢)</sup> :

---

Eugene M. Lerner, op. cit., p. 179.

(١)

Thomas C. Committee : Managerial Finance for the

(٢)

Seventies, p. 161.

١ — البنوك التجارية .

٢ — شركات التأمين على الحياة .

٣ — شركات الأعمال الصغيرة .

٤ — شركات تسليف الأموال .

« Consumer Finance Equipment Companies ».

٥ — بنوك التسليف الصناعية .

والتمويل متوسط الأجل يعتمد على قدرة المنشأة أو المشروع على الوفاء وعلى سمعته ومركزه المالى ، وذلك بسبب أنها قروض تتمدد لمدة تزيد على سنة وتستخدم فى أغراض غير الأغراض التى تستخدم فيها القروض قصيرة الأجل . . ولهذا يرى من فحص مصادر التمويل متوسط الأجل ، أن البنوك التجارية تحتل مكانة ليست بالكبيرة بين مصادر التمويل متوسط الأجل الأخرى ، وذلك بسبب أن البنوك التجارية فى عدم إقدامها على التمويل متوسط الأجل أنها تريد توظيف أموالها فى آجال قصيرة بغرض سرعة دوران رأس المال لديها والسيولة .

أننتقل الآن إلى مصدر حيوى وهام من مصادر التمويل وهو :

### القروض طويلة الأجل :

فى القروض طويلة الأجل لا يوجد خط فاصل بين رأس المال الذى يمتلكه المشروع ، ورأس المال المقرض حيث يختلط الإثنين لفترة طويلة ،

ورأس المال المقترض من الصعب وضع خطوط فاصلة بينه وبين رأس مال المشروع عملياً ، والإدارة المالية في المشروع تريد مرونة كبيرة في التعامل مع رأس المال الذي تحت يدها ، ولذلك تستخدم القروض قصيرة الأجل من أجل تحقيق الأغراض طويلة الأجل ، بتحديددها ، والعكس بالعكس ، أن استخدام قرض طويل الأجل في تحقيق الأغراض القصيرة الأجل ، ولذلك لا يرى خطأ واصحاً أيضاً بين الاقتراض الطويل الأجل والمتوسط الأجل بسبب احتلاطهما معاً<sup>(١)</sup> .

والبنوك المتخصصة أنشئت لهذا الغرض وهو التمويل طويل الأجل ، وهذه البنوك (مثل البنك الزراعي — العقاري — الصناعي ... الخ) وهي تختص بتمويل المشروعات الكبيرة للأغراض طويلة الأجل ، وذلك بسبب عدم إقبال البنوك التجارية والبيوت المالية والمؤسسات المالية الأخرى على هذا النوع من الاقتراض بسبب طول المدة ، وعدم دوران رأس المال بسرعة مثل القروض قصيرة الأجل ، وبعض أنواع القروض متوسطة الأجل .

هذا هو الاستعراض للمصادر الخارجية لتمويل شركات المساهمة ، وأردت بهذا العرض أن أوضح أن لشركات المساهمة القدرة على جمع الأموال سواء من مصادرها الداخلية أو الخارجية ، وهذا يوضح مدى قدرة هذا النوع من المشروعات ومكانته في الاقتصاديات القومية المعاصرة ، ومدى تأثيره في رفع مستوى المعيشة ، ورفع مستوى الإنتاج .. الخ .

---

(١) Erneest W. Walker and William H. Baughn Finan-  
cial Planning, Policy Scope and Objectives of Financial  
Planning, p. 287.



### ٣- المشروعات العامة :

إن إقامة الدولة في ظل الاقتصاد الموجه أو الاقتصاديات الاشتراكية للمشروعات العامة إما يهدف إلى زيادة معدل التقدم الاقتصادي ، أو لتقريب التساوت بين الطبقات . أو لتحقيق وفورات اقتصادية نتيجة لتطبيق مبدأ الحزم الأمثل ، ولتدعيم مصلحة المستهلك من ناحية كمية المعروض أو أسعار السلع والخدمات ، أو لحماية الموارد القومية ، أو لإنشاء معايير لقياس كفاءة وفعالية القطاع الخاص- في الاقتصاديات الموحدة فقط ، ومراقبة عدالة التسعير ، أو بعض هذه الاعتبارات أو كلها .

إن المشروعات العامة في سبيل تمويلها تستعين أولاً بالمصادر الداخلية ، التي أثرت إليها من قبل ، ولكن قد لا تكفي هذه المصادر في تمويلها فتلجأ إلى المصادر الخارجية ، وبطبيعة الحال فالمصادر الخارجية في الشركات العامة تختلف عن المصادر الخارجية في شركات المساهمة ، بسبب أن الشركات العامة لا تعتمد على مساهمة الجمهور ، ولذلك فهي لا تصدر أسهماً أو أسهماً ممتازة ، وبما أن هذه الشركات تعتمد على تمويل الدولة ولا تعتمد على أموال المساهمين فهي لا تصدر سندات كمصدر للتمويل الخارجي ، لذلك كان طريق الاقتراض هو المصدر الخارجي الوحيد تقريباً والكبير بالنسبة لهذه الشركات ، ولكن مصادر الاقتراض تختلف .

والاقتراض عدة آجال ، بمعنى أن التمويل قصير الأجل يختلف من حيث طريقتة ومصدره واستخدامه عن المتوسط الأجل الذي يختلف بالتالي عن الطويل الأجل . . . . . ولسوف أقوم بتناول كل نوع من أنواع الاقتراض .

- إن البنوك التجارية أصبحت تلعب دورا كبيرا في التمويل متوسط الأجل ، فقد أن كانت فلسفة معظم البنوك التجارية ، هو اقتصارها على التمويل قصير الأجل ، لاعتبارات السيولة التقليدية للبنوك التجارية ، ظهرت فلسفة جديدة تدعو إلى ضرورة اشتراك البنوك التجارية في التمويل متوسط الأجل بحساب قصير الأجل ، ومن أهم ما يميز القرض المصرفي متوسط الأجل هو أنه يستحق بعد أكثر من سنة ، وغالبا ما تكون طريقة سداده في شكل أقساط تتحدد مواعيد استحقاقها ، وربما تكون كل الأقساط متساوية بما فيها القسط الأخير ، ولكنه غالبا ما يكون القسط الأخير كبيرا جدا ، وإن مدة هذا القرض غالبا ما تكون أربع أو خمس سنوات .

ونقطة أخرى مميّزة هو أن سعر الفائدة للقروض متوسطة الأجل ، غالبا ما تكون أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل ، وبالطبع فإنه يصبح من الضروري هنا حساب سعر الفائدة «الحقيقي» الناتج من طريقة دفع الفائدة ومن الالتزام برصيد في البنك كحد أدنى .

هذا ويعتبر القرض المتجدد مثلا للقرض المتوسط الأجل ، بل إن معظم القروض قصيرة الأجل إذا ما تم تجديدها تصبح في الواقع قروضا متوسطة الأجل<sup>(١)</sup> .

- هذا عن مصدر التمويل متوسط الأجل ، ولكن الأموال اللازمة للاستثمار في الأصول الثابتة والأصول المتداولة عند إنشاء المشروع من قبيل

---

(١) د . سبب الهوارى مرجع سابق ص ٣٦٦ .

الاستثمارات الدائمة التي تظل في المشروع طوال فترة حياته والتي لا يجوز أن تقل قيمتها في أى وقت من الأوقات ، وإلا أدى ذلك إلى نقص القدرة الإنفاقية للمشروع ، على هذا الأساس فيجب الحصول على هذه الأموال من مصادر التمويل الطويل المدى ، مثلاً لا يجوز الحصول على الأموال اللازمة للاستثمارات الدائمة من البنوك التجارية حيث أن هذه البنوك لا تريد مدة القروض التي تقدمها عن مدة القروض متوسطة الأجل ، ولهذا كان اللجوء إلى المنشآت المالية المتخصصة للتمويل الطويل الأجل مثل البنوك الصناعية ، والبنوك العقارية والراعية .. الخ ، بالإضافة إلى شركات التأمين التي تقوم بدور هام في التمويل طويل الأجل<sup>(١)</sup> .

وبالإضافة إلى هذه المصادر العالة للتمويل طويل الأجل ، توجد القروض التي تقدمها بعض صناديق القوفير أو بنوك الادحار .

### - القروض الأجنبية :

يوجد مصدر حيوي وهام للاقتراض الطويل الأجل . . وهو القروض الأجنبية ، أن المشروعات الجديدة يحتاج تمويلها لتساعد في التنمية الاقتصادية إلى قدر كبير من الأموال التي تعجز مصادر التمويل المحلية عن الوفاء به - خاصة في الدول المتخلفة - وليس من شك أن اشتراك مصادر التمويل الأجنبية في تمويل تلك المشروعات ، وبالعالي تمويل عملية التنمية الاقتصادية أمر مفيد طالما كان في ظل حدود وشروط معينة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) د . حسن توفيق . مرجع سابق ص ١٥٣ .

(٢) د . حسن توفيق . مرجع سابق ص ١٥٦ .

( ١٠ - تمويل المشروعات )

تقوم الحكومات المختلفة بالتعاقد سواء مع الحكومات الأخرى أو مع المنشآت المالية الأحبية المختلفة ، بتمويل المشروعات سواء بتقديم الآلات أو المعونات الفنية أو الأموال ، وكل هذه تعتبر من المصادر الحيوية في تمويل المشروعات .

### - تمويل المشروعات العامة في الاتحاد السوفيتي :

هذا هو الوضع بالنسبة للمشروعات العامة بصفة عامة سواء في الاقتصاديات ذات الاتجاهات الاشتراكية ، ولكن لتناول طريقة تمويل المشروعات العامة في إحدى الدول الاشتراكية وليكن الاتحاد السوفيتي لأنه أصدق مثال لما يجرى سواء داخل الكتلة الاشتراكية أو الدول التي تنحو في نفس الاتجاه .

- أن الجهاز المصرفي في الدول الاشتراكية هو المسئول عن التمويل وقد تم تأميمه وأصبح ملكا للدولة ، ولقد أعطى للجهاز المصرفي تخصص قطاعي ، فبدلا من المافسة أصبح كل بنك يختص بتمويل جزء من أنشطة الخطة ، أو عدد من المشروعات العامة حسب الخطة ، ومن ناحية التمويل قصير الأجل فإن البنك المركزي يقوم بإمداد المشروعات بائتمان قصير الأجل ، والبنك يصدر دائما لتحقيق الأهداف التي حددتها الخطة وبنفس مقاديرها ، فإذا حققت الخطة أكثر من أهدافها فإن للمشروع أن يطلب البنك بإصدار مزيد من الائتمان لتلبية الاحتياجات لتحقيق الأهداف الإضافية ، وإذا عجزت خطة المشروع عن تحقيق أهدافها ، فإن الائتمان يتم تخصيصه وسعر الفائدة الذي تتحمله المشروعات العامة نظير القروض

قصيرة الأجل يكون في العادة ٢٪ ، وفي بعض الأحيان أقل ، أو ٣ / ، إذا لم تسترد البنوك قروضها في الأوقات المستعجلة<sup>(١)</sup> .

أن نظام الائتمان في الاتحاد السوفيتي يعتبر إحدى جوانب النظام المالي ، وهو مكون للعلاقات المالية (المقدية) ، والذي تقوم فيه الدولة بدور المدين ، Creditor والمشروعات بدور الدائن<sup>(٢)</sup> debter ، هذه العلاقات ترتفع لتعبر عن النظرية المقدية المركزية في الدول الاشتراكية ، ولكن بطريقة إعادة الدعم (إعادة ما اقترض) مرة أخرى إلى المصادر التي قامت بالإقراض<sup>(٣)</sup> .

أن المصادر الائتمان علاقات وثيقة مع مصادر الدولة المالية ، وأن نظام الائتمان في الدولة يتحكم في الأموال الحرة للمشروعات بصمة دائمة ، وهذا يتيح تخطيط أفضل لحركة الأموال ولميزانيات (الدخل - المستهلك) بالنسبة للمشروعات .

أن نظام ائتمان الدولة يقوم بدور هام في بناء المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ، وأن المدحرات تعتبر قروصا من الشعب للدولة وتؤدي دورا هاما في مالية الاقتصاد القومي ، وأن زيادة الودائع في بنوك الإيداع كلما زادت

---

(١) د. عبد المنعم راضي : مرجع سابق ص ٣٢٤ .

(٢) على أساس أن المشروعات عندما تربح فهي ترد قيمة القرض ، ثم تقوم بدفع صرائب وحصص للدولة وعلى هذا الأساس اعتبرت المشروعات دائنة وليست مدينة .

(٣) The group of professors in socialist economic . So-

viet Finance Principles, Operation, p. 161.

رأت مصادر الدولة للأقراض ، وزادت قدرة بنك الدولة في الإتحاد السوفيتي على تقديم القروض (١)

وبالنسبة للقروض المتوسطة الأجل أو طويلة الأجل ، فإن البنوك المتخصصة أو بنوك التعمير هي التي تقدمها ، فهي تقدم هذه القروض للمزارع الجماعية والتعاونيات ، وأغراض الإسكان الصناعي ، كما تقدم هذه القروض للحصول على المباني والآلات اللازمة ، وتقوم البنوك أيضاً برقابة حركة استثمار هذه القروض ، وهذا جزء من الرقابة — في سبيل تحقيق الخطة — التي تعرضها الدولة على مشروعاتها المتعددة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية .

ويشرف على الرقابة المصرفية ووضع الخطة القومية للائتمان على مستوى الاقتصاد القومي بأكمله بنك الدولة (البنك المركزي) لتحقيق أكبر قدر من ترشيد الاستثمار والأقراض ولتحقيق الرقابة الفعالة (٢) .

والقروض في الإتحاد السوفيتي تلعب دوراً كبيراً في بناء مالية الدولة الاشتراكية ، وهي تعتبر أدوات هامة ومصادر فعالة لتمطية احتياجات المشروعات .

وبالإضافة إلى ذلك فهي تعتمد على النظامية ، بمعنى أن القروض طبيعتين أدلاها أنها جزء يستخدم في المشروعات ، وثانيهما أنها جزء تستخدمه المؤسسات الاشتراكية في استثماره في مشروعاتها (٣) .

---

(١) The group of professors in socialist economic, op cit., p. 163.

(٢) د. عبد المعص راضي النمود والبنوك ص ٣٢٤ .

(٣) The group of professors in socialist economic, op cit., p. 165.

هذا استعراض للمصادر الخارجية للتمويل بالنسبة للمشروعات العامة ،  
بالإضافة إلى استعراض للقروض بالنسبة للمشروعات العامة في الاتحاد السوفيتي  
وباعتبار أن هذه القروض في الدولة السوفيتية هي التي تلعب الدور الهام  
والرئيسي ، وتعتبر المصدر الوحيد تقريباً لتمويل المشروعات ( المصادر الخارجية )  
وهذا الاستعراض للمصادر الخارجية شمل كل أنواعها سواء القصيرة أو  
المتوسطة أو الطويلة الأجل . .

#### ٤ — الجمعيات التعاونية :

إن الجمعيات التعاونية كما سبق أن ذكرت ( في المصادر الداخلية ) ،  
يتكون رأس مالها أساساً من الأسهم ، وبما أن هذه المشروعات تطبق مبدأ  
باب العضوية المفتوح ، فإن رأس مالها قابل للزيادة والنقصان طبقاً لحركة  
العضوية في هذه الجمعيات ، وبالإضافة إلى رأس المال توجد الاحتياطيات  
والأرباح التي لم توزع ، ولكن هذه المصادر قد لا تكفي هذه الجمعيات  
لكي تستمر في عملها ، ولكي تزدهر وتنمو ، ولواجهة ما يطرأ عليها من  
طروف أخرى ولحاجتها إلى أموال ، لذلك فهي تلجأ للاقتراض بحيث تسدد  
القروض في خلال مدة معينة متفق عليها ، أو في نهايتها ، وتدفع لقاء ذلك  
مائدة محددة ، ثم أن الجهة المقرصة تطلب دائماً ضمانات تؤكد لها الحصول  
على أموالها ، وعلى الفوائد المستحقة لها في مواعييدها المقررة وهذه الضمانات  
التي تطلبها هذه الجهات تكون على عدة أشكال وهي :

١ — الرهون العينية العقارية على الأراضي والمباني .

٢ — رهون على الأموال المنقولة .

### ٣ — الأوراق المالية أو التعاريف

وكثيراً ما تتطلب الهيئة المقررة علاوة على ماسبق ذكره ، أن تقدم الجمعية التي ترغب في الاقتراض ميزانيتها لعدة سنوات متعاقبة لمحصيها ، تصدقها كد من سلامة مركزها المالي<sup>(١)</sup>

والجمعيات في مجال الاقتراض تلجأ إلى البنوك العادية ، ولكن عندما تصبح الدول أهمية التعاون ، ومدى ومقدار مساعدته للاقتصاد القومي ، فقد سمحت هذه الدول إلى إنشاء بنوك تعاونية متخصصة تساهم الدولة فيها ومعها الأهمية التعاونية ، أو تساعد الأهمية التعاونية على إنشاء البنوك التعاونية الخاصة بها ، أو تقوم بإنشاء بنوك تعاونية يمسها ، ولقد حدث ذلك في الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وجمهورية مصر العربية ، حيث أنشأت مصر بنكاً للتعاون هو بنك التنمية والائتمان الزراعي<sup>(٢)</sup> ليسكون بنك الحركة التعاونية ، والمصدر الذي تعتمد عليه الحركة في النهوض والاستمرار .

والنك في سبيل ذلك يقوم باقتراض الجمعيات التعاونية بعائدة معينة وضمن من الحكومة ، وهذه القروض هي :

- ١ — قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها ١٢ شهراً .
  - ٢ — قروض متوسطة الأجل لا تتجاوز مدتها ١٠ سنوات .
  - ٣ — قروض طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها ٢٠ سنة .
- وخاص ضمان الحكومة لهذه القروض فان الجمعيات التعاونية تقدم

---

(١) د . كمال أبو الخير المرجع السابق ص ٣٠٨ .

(٢) اسمه المديوم بنك التسليف الزراعي والمعاوني .



صهانات معينة يطلبها البنك ، من أجل استعادة هذه القروض حرصا منه على استمراره في أداء واجبه تجاه الحركة التعاونية<sup>(١)</sup>.

من ذلك يتضح مدى الدور الذي يمكن أن تقوم به البنوك التعاونية كمصدر خارجي للتمويل بالنسبة للمشروعات التعاونية .

### - الودائع :

هناك مصدر لا يقل أهمية عن المصدر السابق ألا وهو الودائع على اختلاف أنواعها سواء من أعضاء الجمعية أو غير الأعضاء ، وهذا المصدر هام وحيوي لأنه يجذب رؤوس أموال كثيرة . لاستثمارها في الجمعية على أن ترد عند الطلب وأن ترد غير منقوصة عند التصفية ، ولقد سار القانون التعاوني في مصر<sup>(٢)</sup> على هذا النهج فسمح للجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها :

« حق قبول الودائع وفقا لقواعد ينص عليها في نظامها الداخلي ، ولا يجوز لهذه الجمعيات التصرف في هذه الودائع ، إذا كانت تحت الطلب أو كانت لأجل لا يتعدى شهرا ، أما ما عدا ذلك من الودائع فلها أن توظفها في الحدود التي تبينها اللائحة التعميمية من حيث مراعاة قدرتها على إجابة طلبات سحب الودائع<sup>(٣)</sup> » .

وتعتبر الودائع مصدرا هاما من مصادر التمويل للجمعيات ، وهي إلى جانب ذلك تعتبر بالنسبة للأعضاء وسيلة من وسائل ارتباطهم بجمعيتهم ،

---

(١) د . كمال أبو الخير . مرجع سابق ص ٣٠٨ .

(٢) القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

(٣) المادة رقم ١٩ من القانون سالف الذكر .

وارتباطهم هذا يزيد مساهمتهم مما يؤدي إلى كبر حجم رأس مال الجمعية مما يساعدها ويشد آزرها لمواجهة مشاكل النمو والتوسع<sup>(١)</sup>

بهذه النقطة أكون قد انتهيت من استعراض المصادر الخارجية للمشروعات المعاصرة والتي حددتها في بداية هذا المسح. وبعد استعراض مصادر التمويل الداخلية ، وأكون قد انتهيت من الباب الأول الذي استعرضت فيه الجانب المعاصر.

بعد ذلك أنتقل إلى الباب الثاني الإسلامي وهو يبحث في أشكال المشروعات وتمويلها في ظل الإسلام. ويبدأ بالفصل الثالث الذي يبحث في أشكال المشروعات في الإسلام ، وإدارتها مالياً .

---

(١) د. كمال أبو الخير المرجع السابق ص ٣١٩ .

## الباب الثاني

أنكال المشروعات وتمويلها في ظل الإسلام



## الفصل الثالث

### أشكال المشروعات وإدارتها المالية في الإسلام

تناولت في الفصل الأول أشكال المشروعات في الاقتصاديات المعاصرة، كما استعرضت تلك الأشكال في مختلف النظام الاقتصادية المعاصرة، وبالعالي تحدثت عن الإدارة المالية المعاصرة ودورها وأهميتها ومكانتها في الاقتصاد المعاصر، أما في الفصل الثاني فتناولت تمويل المشروعات حديثاً فكان المبحث الأول عن أدوات التمويل سواء البنوك أو شركات التأمين، أو البورصات باعتبارها الأدوات الرئيسية والمؤثرة في التمويل، ودورها يعتبر دوراً كبيراً في الاقتصاديات المعاصرة، والمبحث الثاني تحدثت عن مصادر التمويل سواء المصادر الداخلية (الذاتية)، أو المصادر الخارجية التي تعتبر عاملاً مساعداً في التمويل بجانب المصادر الداخلية من أجل مساعدة المشروع على الاستمرار والنمو وتحقيق أهدافه، كما تحدثت عن هذه المصادر في مختلف أشكال المشروعات الموجودة حالياً في النظام الاقتصادية الحديثة.

بعد هذا العرض لأشكال المشروعات المعاصرة وإدارتها المالية، وأدوات ومصادر تمويلها، أنتقل بعد ذلك إلى الفصل الثالث وهذا الفصل يتناول أشكال المشروعات في ظل الإسلام في المبحث الأول.

أما في المباحث الثاني فسوف أتناول الإدارة المالية للمشروعات في ظل الإسلام، بعد هذا العرض لما سبق ذكره في الباب الأول، وبعد هذه المقدمة لما سيبحث، أنتقل إلى كل مبحث على حده.

## المبحث الأول

### اشكال المشروعات فى ظل الإسلام

عندما نزل القرآن الكريم ، لم يوضح تفاصيل التعامل أو أشكال  
المشروعات ، ولم يذكر تفاصيل كيفية تكوين المشروعات أو تفاصيل  
المعاملات الاقتصادية ولكن الكتاب الكريم تحدث عن القواعد الأساسية  
تمت المعاملات ، ووضح الحدود بين الحلال والحرام ، وبذلك وضح  
الطريق أمام المتعاملين فى كافة المجالات فى الحياة الاقتصادية فى تلك الآونة ،  
وبذلك منح الدين الإسلامى فى مسيرة الحياة الاقتصادية والتزاماتها  
ذات الرمان ؛ كما منح أكثر فى وقت لاحق عندما قامت الدولة الإسلامية  
لكبرى وتنشعت وتبرعت فى أحكام قواعد الشريعة الإسلامية فى الميادين  
الاقتصادية المختلفة التى جرت ، ولقد استقطعت الشريعة الإسلامية أن  
سير بالحياة الاقتصادية فى الدولة المترامية الأطراف إلى طريق السلامة و  
الأمان ، كما وفرت للدولة ثروة طائلة ؛ وأصبحت الدولة الإسلامية دولة  
ثرية قوية ذات سلطان ؛ وبعد أن ضعفت الدولة الإسلامية وأصبحت  
السيادة لغيرها ، وحدثت التطورات الضخمة سواء فى الصناعة أو فى  
الزراعة . . الخ ؛ والتقدم العلمى الكبير الذى حدث وخاصة بعد الثورة  
الصناعية ( القرن الثامن عشر ) ، بعد اختراع الآلة التى تعمل بالبخار ، ثم  
تطورها الميكانيكى ، ثم اختراع الكهرباء والانقلاب الخطير الذى حدث  
فى الصناعة والابتلاقة الكبيرة التى أحدثتها ، وبعد قيام المصانع الضخمة

ذات الإنتاج الضخم ، والتطور الإنتاجي الكبير الذي صعب كل ذلك ، وبعد أن رسمت أقدام الدول الصناعية ، فطنت الدول الإسلامية واستيقظت من سباتها العميق على هذا الانقلاب الكبير الذي قلب موازين الأشياء ، فبدأت تنقب في تراثها الثري ، واكتشفت أن هذا التراث العظيم يصلح لكل أوان ومكان ، بعد قرون عديدة من التخلف ، وبعد قرون من عدم الاجتهاد ، وحدثت الدولة الإسلامية أن الشريعة التي أنزلها الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وسلم متمشية مع هذا التطور ، وعاد تيار الاجتهاد من حديد لينفص تراب الرمان من على هذا التراث الثمين ، وليجد المجتهدون أنها شريعة متطورة غنية صالحة لكل زمان ، وتستطيع أن تنمد عبر هذا الرمان لتثنت وحودها وتمشى مع التطور الحادث .

ولعل دورى هو توصيح ذلك أو بعضها منه ، وتوصيح مدى قدرة الشريعة الإسلامية على مسايرة التطورات التي حدثت والتي مازالت تحدث ، وبذلك نكون قد سرنا مع التطور ، وأيضاً سرنا في طريق الشريعة حتى نتعلم على الصواب التي تواحه اقتصادياتنا نتيجة الاستعمار ، والاستنزاف الطويل الذي أصاب أمتنا الإسلامية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نسير خطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يمهّد الطريق لوحدة إسلامية تعيد للأمة مجدها السابق .

ولهذا سيكون البحث في هذا المبحث عن أشكال المشروعات الإسلامية .

## أشكال المشروعات

كان لشعب الحياة في الدولة الإسلامية ولتعدد أشكال المعاملات بها أن شأت أنواع متعددة من المشروعات ، لهذا سوف أقوم في هذا الجزء باستعراض الأنواع أو الأشكال التي اتفق معظم الفقهاء على حوازمها .

ولاشك أن المشروعات في ظل الإسلام متعددة ، منها المشروع الفردي بطبيعة الحال باعتباره الشكل الأول للمشروعات ، بالإضافة إلى المشروعات التي يشترك فيها إثنان أو أكثر وكان يطلق عليها لفظ **الشركة** .

ولقد اتخذت الشركة عدة تسميات ، والبحث في هذا النطاق سوف يتناول أجازة الشركة ومشروعيتها ثم أقسام الشركة .

### — الشركة :

لقد أجاز الإسلام الشركة أو المشاركة في المعاملات ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله تعالى في الحديث القدسي « أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانه خرجت من بينهما »<sup>(١)</sup> .

ومن هذا نلاحظ أن الله تعالى أوضح أن المشاركة في المعاملات الاقتصادية جائزة على لسان رسوله الكريم بشرط ألا يخون أحد الشريكين صاحبه في تلك المشاركة ، وهذا يوضح بجلاء أجازة الإسلام للمشروع الذي يشترك فيه إثنان أو أكثر ، بجانب أجازته للمشروع الفردي ، فمكأن الإسلام أقر

---

(١) رواه أبو داود بسند صحيح .



المعاملات الفردية والمعاملات التي يشترك فيها إيمان أو أكثر في أى من محلات المعاملات الاقتصادية والتي انطبقت على المعاملات الرأعية والتجارية في ذلك الوقت .

ولقد وضع الاسلام أسسا وقواعد محددة تدير عليها تلك المشروعات ، وهذا من أجل استمرارها وعموما لتقوية الاقتصاد بصمة عامة ورأعية الأفراد بصمة خاصة ، منع الاحتكار ، وأقر المنافسة ، ووضع قواعد للتداول والاستهلاك ، وهى عن النجش<sup>(١)</sup> ، وأعطى لولى الأمر الحق في أن يسعر السلع إذا لم الأمر أى في حالة الضرورة ، كل هذه القواعد تعتبر في نفس الوقت أسسا قوية وقوية من أجل إقامة مجتمع الرأعية وإقامة اقتصاد قوى وقادر تهدف إليه جميع الاقتصاديات المعاصرة ، ولقد نبه الاسلام إلى ذلك منذ أكثر من ١٤ قرنا من الزمان .

والآن أنقل إلى تناول أشكال المشروعات وهى :

#### ١ — المشروع الفردى :

إن المشروع الفردى أجاز في الإسلام بدليل أن كبار الصحابة كانوا يتاجرون بأنفسهم ومنهم أبو بكر الصديق ، وعمر الفاروق ، وعثمان ذى النورين ، وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهم أجمعين ، ولقد كان قول عهد الرحمن بن عوف رضى الله عنه عندما عرض عليه الأنصارى نصف ماله ونصف بيعه وإحدى زوجتيه أن رفض عهد الرحمن ذلك وقال له «دلفى على السوق» ،

---

(١) وهو أن يزيد أخذ في سلعه وليس في نفسه شراؤها ، يريد بذلك أن ينزع البائع ويضر المشتري . ( كما جاء في فتح الباري شرح البحاري .  
أحد علماء السافعية ) .

وهذا دليل على أن عبد الرحمن كان تاحراً وكان على الأقل في بداية الهجرة إلى المدينة يتاجر بمفرده ، ولقد استحسن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا ما يطلق عليه في العصر الحديث اسم المشروع الفردي ، والمشروع الفردي تمويله بسيط يعتمد على ما لدى صاحب المشروع شخصياً من أموال ومدى قدرته على جمع رأس المال المناسب ، وفي ظل الإسلام يحكم المشروع الفردي عدم الاستغلال والبعث من الاحتكار والعش ، وهو في هذا يجمع لأوامر الله تعالى ونواهي ، ويحرص المشروع الفردي في الإسلام على تحقيق هامش ربح يتناسب مع الجهد والمشقة بحيث لا يكون هناك استغلال أو إهداع أو انتهاك للفرص والظروف .

## ٢ — شركة المراجعة :

أن المراجعة عبارة عن عقد أو شركة ، وهذا العقد أو هذه الشركة يتيح لصاحب الأرض استعمال أرضه استغلالاً مشروعاً لأن الرارع فيها شريك العمل غير مسئول عن الخسارة إذا لم تنتج الأرض<sup>(١)</sup> ، ولذلك قيل عن هذه الشركة « المراجعة أحادة في الابتداء وشركة في الانتهاء » .

والمزارة حائرة في أصح أقوال العلماء ، وهي عمل المسلمين على عهد نبيهم وعهد خلفائه الراشدين ، عمل آل أبي بكر ، وآل عمر ؛ وآل عثمان ، وآل علي عليهم رضوان الله ، وغيرهم من بيوت المهاجرين وهي قول أكار الصحابة كابن مسعود ، وهي مذهب فقهاء الحديث ، كأحمد بن حنبل وكان الذي صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خيبر بشطار ما يخرج منها من

---

(١) على الحيف أحكام المعاملات الشرعية صفحة ٤٨٦ .

ثمر وزروع حتى وفاته ؛ ولم تزل تلك المعاملة حتى أحلهم عمر رضى الله عنه عن حبير .

وأن الشركة فى الررع جائزة شرعا ، ويصح عقدھا الواقع بين حرين وشيدين بما يدل على الرصا قولاً وفعلاً ، ولا نلزم إلا بوضع البدر فى الأرض ، فلا أحد المتعاقدين مستخفا قبله « أى البدر » .

ولجواز شركة المراوعة أربعة شروط وهى :

١ - تساوى البدرين<sup>(١)</sup> :

أى حصول التساوى بين البدرين الدين يخرج بهما الشريكان إلى الأرض وأن يكونا من نوع واحد ، فإذا أخرج أحدهما قيراطين والثانى قيراطاً ودخلا على التساوى فى القسمة أو أخرج أحدهما قمحاً والثانى درة كان العقد فاسداً . بمعنى أن الشريكين إذا دخلا هذه الشركة لا بد أن يكون البدر من نفس النوع أى نوع واحد مثل القمح أو الدرة ، ولا يكونا مختلفين ، كما يتساوى البدر بينهما ، أى يكون قيراط من الأول وقيراط من الثانى وإلا فسدت الشركة .

٢ - الخلط :

أى خلط بدرى الشريكين بأن يخلط فى وعاء واحد ، وإلا فسدت الشركة ، إن كان لكل واحد زرة الذى بدره .

---

(١) عنما بن حسن بن بى الجعلى المالكى سراج المسالك سرح أسهل المسالك ج ١ ، ص ١٥٨ ت

( ١١ - تمويل المشروعات )

تعنى أن يحتاط بدر كل من الشريكين تماما حتى يتم المقصود من الشركة  
هو التداخل والاحتياط .

٣ — أن تكون الأرض عند أحدهما وعلى الآخر العمل والبدر بينهما ،  
وبذا كانت الأرض عند أحدهما والعمل عليه ، وعلى الآخر البذر فقط فسدت  
الشركة ، وكان الررع للعامل ويرد لشريكه مثل مدره .

تعنى أن أحدهما يقدم الأرض فقط والآخر يقوم بالعمل ، وأن يكون  
بدر مشترك بينهما ، ولا يصح أن يقدم أحدهما الأرض والعمل معا ، والذي  
قصده الإسلام ورمى إليه من ذلك هو المشاركة الفعلية في المراعة بالعمل  
— كلا الشريكين .

#### ٤ — سلامة الأرض المشتركة للزراعة :

أن تكون سليمة من كراء ممنوع شرعا ، فيحرم كراء الأرض بالطعام ،  
ونحوه تنبته الأرض كعسل أو مما تنبته الأرض طعاما أو غير طعام ( القطن  
مثلا ) فإن اكتريا الأرض من مال كها بشيء مما ذكر سد العقد وفسخ .  
روى مسلم عن رافع بن خديج قال : كنا نحافل بالأرض على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فسكربها بالثلث والرربع والطعام المسمى ، فحاننا ذات  
يوم رحل من عمومى فقال : هانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
أمر كان لنا نافعاً ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا ، هانا أن نحافل بالأرض  
فسكربها على الثلث والرربع والطعام المسمى ، وأمر رب الأرض أن يزرعها  
أو يزارعها ، وكره كراءها وما سوى ذلك<sup>(١)</sup> .

---

(١) اى عند الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى الحامع لأحكام  
وأن ح ٣ ص ٣٦٧ .

وأنت الشريكين أن تساويا في الأرض والعمل والآلة والرابعة حارت  
الشركة اتفاقاً ( بين أهل المذهب ) .

والشركة تفسد بفساد أو فقد شرط من شروط صحتها الأربعة أو وجود  
موانع<sup>(١)</sup> .

والمراعاة هي في الواقع مشاركة . . « فان الممء الحادث يحصل من  
منفعة أصلين : منفعة العين التي لهذا كبده وبقره ، ومنفعة العين التي لهذا  
كأرصه وشجره »<sup>(٢)</sup> ، أي أن العامل شريك برأس المال هو عمله ببده  
أو بالحيوان الذي يستخدمه ، وصاحب الأرض شريك برأس ماله وهو  
أرصه وشجره .

والمزارة ليست مؤاحرة حتى أنه إذا لم يأت الزرع بمحصول ولم يكن  
المزارع ما يأخذ نظير ما يبذل في الأرض من عمل فيكون هذا قد عمل  
ولم يستوف أحده ، وهذا ظلم . . أن الصورة في الزراعة ليست هكذا ،  
فالمزارع شريك لصاحب الأرض ، وهنا لا يأكل أحدهما مال الآخر ، لأنه  
إن لم ينت الزرع فان رب الأرض لم يأخذ منفعة الآخر ، بل ذهبت منفعة  
أرض هذا ، ورب الأرض لم يحصل على شيء حتى يكون قد أحده والآخر  
لم يأخذ شيئاً .

وعلى هذا فالمزارة مشاركة ، رأس مال من جهة وعمل من جهة أخرى ،

---

(١) عثمان بن تحسنين يرى الجعلى المالكى . سراج للمسالك شرح أسهل  
المسالك ج ١ ، ٢ باب المزارعة ص ١٥٨ .

(٢) ابن ميم الحوربه القواعد البورانية ص ١٦٤ .

وأما حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت له أرض فليزرعها أو لينحها أخاه وإلا فليمسكها » .

فليس الأمر الوارد فيه أمر إرام ، إنما هو نصح وتوجيه للبر والعطف ولهذا روى عن ابن عباس في توجيه هذا الحديث :

« أن رسول الله ﷺ لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق ببعضهم ببعض » ثم إن الحديث من جهة أخرى يحرص على استثمار الأرض وعدم تركها بورا معطلة من الزرع ، ولهذا كان أمر الرسول الكريم متوجها إلى صاحب الأرض ألا بأن يزرعها ، فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه ليرعها ما دام هو مستغنيا عنها أو عاجراً عن الانتفاع بها ، وهذا ما تقتضيه الحكمة والمصلحة العامة للناس ، فإن في حيازة الأرض لمجرد حيازتها دون الانتفاع تعطيل لرفق عام من حق الإنسانية أن تنتفع به ، وأما قوله ﷺ « وإلا فليمسكها » فليس معناه إمساكها معطلة من الزرع ، وذلك لأنه ممسكها فعلا ، وإنما المراد بإمساكها هنا ، هو العناية بها والنظر إليها ، حيث كان كثير من الناس يحوزون أوصاً كثيرة ، ويجعلون لها حدوداً حتى لا يقرها أحد ، ثم يتركونها سمين طويلة على تلك الحالة دون أن تمتد إليهم يد لاستصلاحها وزرعها ، فبقي إمساكها هنا هو رعايتها والانتفاع بها (١) .

من ذلك يرى أن الفقه الإسلامي وفقه المعاملات إهما بالمزارعة باعتبارها أحد العقود وكنوع من الشركات الهامة التي احتلت مكانة كبيرة في اقتصاد الدولة الإسلامية ، وما زالت تحتل مكانة هامة في الاقتصاديات المعاصرة .

---

(١) عبد الكريم الخطيب السياسة المالية في الإسلام ص ١٤٥ .

وتعتبر أحد أركان التقدم في الدول المتقدمة ، وأحد أركان النمو في الدول المتخلفة . . لذا يرى أن الفقه الإسلامي ، وفقه المعاملات وصما الشروط والقواعد السليمة التي تحمي هذه الشركة وتجعلها كأحد القواعد الأساسية في الاقتصاد .

وتتميز هذه الشركة قائم على أن اثنين أو أكثر يشاركون في هذه الشركة وتكون الأرض على أحدها ( رأس المال ) ، والعمل على الآخر والبدر مشاركة بينهما . . بمعنى آخر أن يكون أحد الشريكين لديه الأرض والآخر يشاركه بالعمل ويكون البدر بينهما بالتساوي ويحفظ لكي تصبح الشركة شرعا . ومن خلال النظر إلى هذه الشروط والقواعد نجد أنها صالحة للتطبيق في حياتنا المعاصرة . . حتى يتمكن من إحداث النهضة المطلوبة والتقدم المنشود .

### ٣ — شركة العنان ( شركة الأموال ) :

وكلمة العنان ( بكسر العين ) مأخوذة من عنان الدابة لاستيواء الشريكين في المال ، وهي أن يشترك شخصان فأكثر بمالهما بالإضافة إلى عملهما ، وتسمى شركة العنان لأن كلا من الشريكين يتساوى في حق التصرف ، ويقوم رأس المال في هذه الشركة بالتقود ، ويشترط أن يكون رأس المال معلوما وموجودا يمكن التصرف فيه ويكون الربح على أساس ما اشترطاه في العقد ، أما الخسارة فإنها تكون على قدر المال فقط وبنسبة توزيعه بينهما .

والشروط في الشركة صريبان ، أحدهما صحيح وهو ما يعين على تنفيذ العقد ، ويضمن سيرها في الخط الصحيح ويعصون تصرفات كلا من الشريكين

من الانحراف ، كأن يشترط أحد الشريكين الاتجار في نوع معين من المتاع «  
أو التقيد بالعمل في بلد معين ، أو يشترط عدم التعامل مع مؤسسات معينة  
أو أفراد معينين ، وهذه الشروط كلها جائزة .

والثاني فاسد وهو ما يخالف مقتضى العقد ، كعدم اشتراط نسبة الربح  
فهذه جهالة تفسد العقد ، أو يشترط عليه في ضمان ماله ، أن يصع منه عند  
الفسخ أكثر من قدر ماله ، أو يشترط ألا تفسخ الشركة مده بعينها <sup>(١)</sup> .

ولا تصح الشركة حتى يختلط المالا لأنه قبل الاحتلاط لا شركة بينهما  
في مال ولأن صحبنا الشركة قبل الاحتلاط وقلنا أن من ربح شيئا من ماله  
انفرد بالربح ، أفردنا أحدهما بالربح وذلك لا يجوز ، وإن قلنا يشاركه الآخر  
أحد أحدهما ربح مال الآخر ، وهل تصح الشركة مع تفاصل المالكين في  
القدر . هذا فيه وجهان : أحدهما تصح وهو قول « أبي القاسم الأنماطي »  
لأن الشركة تشتمل على مال وعمل ، ثم لا يجوز أن يتساويا في العمل  
ويتفاضلا في الربح ، فكذلك لا يجوز أن يتساويا في العمل ويتفاضلا في  
الربح ، وإذا اختلف مالهما في القدر فقد تساويا في العمل وتفاضلا في الربح  
وهذا لا يجوز ، والثاني تصح وهو قول عامة أصحابنا ، ( ويقصد بهم  
الشامعية ) وهو الصحيح لأن المقصود بالشركة أن يشتركا في ربح مالهما  
وذلك يحصل مع تفاصل المالكين ، كما يحصل مع تساويهما وما قاله « الأنماطي »  
في قياس العمل على المال لا يصح لأن الاعتبار في الربح بالمال لا بالعمل

---

(١) د . محمد احمد العسال ، متحى عبد الكريم . النظام الاقتصادي من  
الاسلام مبادئه وأهدافه ص ١٧٧ .



والدليل عليه أنه لا يجوز أن ينفرد أحدهما بالمال ويشارك في الربح ، فلم يجوز أن يستويا في المال ويختلفا في الربح ، وليس كذلك العمل فإنه يجوز أن ينفرد أحدهما بالعمل ويشارك في الربح فجاز أن يستويا في العمل ويختلفا في الربح<sup>(١)</sup>.

وأركان شركه العنان<sup>(٢)</sup> :

١ — محلها من الأموال .

٢ — معرفة قدر الربح من قدر المال المشترك فيه .

٣ — معرفة قدر العمل من الشريكين من قدر المال .

فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤوس أموالها ، وما كان من وصية<sup>(٣)</sup> أو تعة فكذلك ولا خلاف أن اشتراط الوصية بخلاف قدر رأس المال باطل<sup>(٤)</sup> ، إن كل صور عقود الشركة تتضمن الوكالة وذلك ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بينهما فيتحقق حكم عقد الشركة المطلوب منه وهو الاشتراك في الأرباح ، إذ لو لم يكن كل منهما وكيلا عن صاحبه في الصف وأصيلا في الآخر لا يكون المستفاد مشتركا لاختصاص المشتري بالمشتري<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) أبى اسحق ابراهيم بن على بن يوسف الفسرواني النسراني :  
المهذب في فقه الامام الشافعي ج ١ ص ٣٤٥ .
- (٢) ابن رشد القرطبي بداية المحتهد وبهامة المصعد ج ٢ ص ٢٥٠ .
- (٣) للخسارة .
- (٤) ابن عابدس حاشية رد المختار ج ٤ ص ٣٠٥ .
- (٥) ابن عابدس المرحع للسابق ص ٣٠٥ .

ولا يجوز لأحد الشريكين أن يتصرف في نصيب شريكه إلا بإذنه فإن إذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف تصرفاً ، وإن أذن أحدهما ولم يأذن الآخر تصرف المأذون في الجميع ولا يتصرف الآخر إلا في نصيبه ، ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر (شريكا) إلا في الصف الذي يأذن فيه الشريك ، ولا أن يبيع بدون ثمن المثل ، ولا ثمن مؤجل ولا بغير نقد البلد إلا أن يأذن له شريكه ، لأن كل واحد منهما وكيل للآخر في نصفه فلا يملك إلا ما يملك كالوكيل<sup>(١)</sup> .

ويقسم الربح والخسران على قدر المالكين لأن الربح مائة مالهما ، والخسران نقصان مالهما ، فكان على قدر المالكين (الربح والخسران) ، فان شرطاً التفصيل في الربح والخسران مع تساوى المالكين ، أو التساوى في الربح أو الخسران مع تفاصيل المالكين لم يصح العقد لأنه شرطاً يناهض مقتضى الشركة فلم يصح<sup>(٢)</sup> .

ستمخلص من ذلك أن هذا النوع من الشركات يعتبر من شركات الأموال ، وفيه يقوم - كما ذكرت - الشركاء بالاشتراك في تلك الشركة بأموالهم وهي جائزة شرعاً ، وهذه الشركة في تمويلها تشبه شركة العصا من وشركات المساهمة ورأس مال الشركة يكون من الأموال المعتاد التعامل بها في المكان الذي تعقد فيه الشركة ، وليس بأن نوع آخر من الأموال .

---

(١) الشيخ أبي اسحق إبراهيم بن علي بن يوسف المروزي الشيرازي مرجع سابق ص ٣٤٦ ج ١ .

(٢) الشيخ أبي اسحق إبراهيم بن علي بن يوسف المروزي الشيرازي مرجع سابق ص ١ ج ٣٤٦ .

٤ — شركة الأبدان :

وهي أن يشترك إنسان أو أكثر بأبدانهم فقط دون المال ، والربح يكون حسب ما اتفق عليه الشريكان من تساوى أو تفاضل وليس لأحد أن يوكل عنه غيره شريكاً بدنه ، وليس لأحدهم أن يستأجر أجيراً يقوم بعمله .  
والشركة صحيحة ، وما يتقبله أحدهما من العمل يصير ضمماً لها يطالبان به ويلزمهما عمله .

والعقد فيها يكون على عمل من الأعمال الحائزة شرعاً بشرط اتحاد العمل أو أن يكون أحد الشريكين يحسن حظه من صنعه والآخر يحسن حظه من آخر منها ، وفي هذه الحالة فالشركة حائزة ( مثل أحد الخياطين يفصل الثياب والثاني يحميها ) ، ويقسم ما حصل من عمل الشريكين على أساس لكل ما يناسب عمله من الآخر ولا يشترط فيه التساوى ، لكن يشترط أن تكون آلة العمل بينهما بملك أو أجرة ، فإن كانت لأحدهما جعلها لأجرة واقتسما ما فصل وإن دخل الشريكان على أساس معاينة أحدهما على الآخر وليس التساوى فسد العقد ومسح<sup>(١)</sup> .

وهناك قول في «المهدب» يقول : إن شركة الأبدان شركة على ما يكتسب الشريكان بأبدانهم وهي باطلة ، ولقد استند إلى ما رويته السيدة عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » . وهذا الشرط ليس في كتاب الله تعالى فوجب أن يكون باطلاً ، ولأن عمل

---

(١) عثمان بن حسان سراج المسالك شرح أسهل المسالك ج ١ ، ص

كل واحد منهما ملك له يحتص به فلم يجر أن يشاركه الآخر في بدله ، فان عملاً وكسباً أخذ كل منهما أجرة عمله لأشهما بدل عمله فاحتص بهما<sup>(١)</sup> .

ومن رأى أن شركة الأبدان جائزة لعدة أسباب هي :

١ — إن الاستناد إلى الحديث السابق لا يدل على بطلان هذه الشركة لأن شركة العنان لم تذكر في كتاب الله تعالى .. « كما أن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى الذي قال فيه : « أنا ثالث الشريكين » لم يحدد نوع الشركة سواء عماً أو أبدأناً أو غيرهما .

٢ — إذا افترضنا أن شركة العنان (الأموال) هي الجائزة فقط مكانه لن تقوم شركات أخرى . . بالإضافة إلى ذلك الدين لديهم الأموال فقط هم القادرون على إقامة الشركات دون الآخرين .

٣ — من ناحية أخرى أن هناك صنائع متكاملة إذا أقيمت لها شركات أبدان مثلاً ، ازدهر المجتمع وما تطور حال أفراد إلى الرقابة ، وخاصة أصحاب الصنائع الذين لا يملكون الأموال السكانية لإقامة الشركات . من ذلك ملخص أن شركة الأبدان جائزة على حسب الشروط التي ذكرت آنفاً .

#### ٥ — شركة المضاربة :

تسمى قراضاً وهي التي يشترك فيها بدن ومال في تكوين الشركة ، وهي أن يدفع أحد الأشخاص ويسمى بالمال ماله إلى آخر ويسمى مضارباً يتجرله فيه ، والربح في هذه الحالة وفق ما يشترط الشريكان ، والخسارة

---

(١) الشيخ ابن اسحق ابراهيم . مرجع سابق ص ٣٤٦ .

لا تحصى لما اتفق عليه بل لما ورد في الشرع من قواعد ، وتقع الخسارة كلها على المال ، وليس على المضارب فيها شيء حتى لو اتفق على ذلك ، وللمضارب مطلق حرية التصرف في الشركة وليس لصاحب المال أن يعمل معه ، أو أن يتصرف في الشركة حتى ولو اتفق على ذلك أيضاً ، وروى أن العباس بن عبد المطلب كان يدفع مال المصارنة ، ويشترط على المضارب شروط معينة فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستحسنه واعتقد الإجماع من الصحابة على حواز المصاربة .

وقد أباح الإسلام هذا النوع من الشركة للتيسير على الناس ، لأنه قد يوحد العايز صاحب المال ، كما يوحد من لا يحسن التصرف في ماله ، فهذا النوع من الشركة يتيح استثمار الأموال واستفادة الناس والمجتمع بهذا المال بدلا من كثره .

وهذه الشركة تشبه الإجارة لأن حصة الربح فيها للشريك العامل مقابل العمل وشروطها مشروعة وهي :

- ١ — الاشتراك في الربح .
- ٢ — التخليّة بين العامل ورأس المال .
- ٣ — اعتقاد العامل أمياً .
- ٤ — عدم التحميل في ربح أحد الشركاء .
- ٥ — عدم التزام العامل بشيء من الخسارة أو التلف الذي لا بد منه .
- ٦ — عدم كف العامل عن التصرف المعتاد الذي يقطبه عرف التجارة<sup>(١)</sup> .

---

(١) عبد السميع المصري . معومات الاقتصاد الإسلامي ص ١٠٧ .

قال في المهدى :

« المضارب أمين وأخير ووكيل وشريك ، فأمين إذا قبض المال ، ووكيل إذا تصرف فيه ، وأخير فيما يباشر من العمل بنفسه ، وشريك إذا طهر فيه الربح<sup>(١)</sup> » .

وتسمى الشركة مضاربة أخذ من قوله تعالى « وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله<sup>(٢)</sup> » .

وعقد المضاربة يكون : بالتوكيل ، والقيام بالعمل واستخدام رأس المال ، ومعلومية رأس المال ، ويكون رأس المال مما يتعامل فيه الداس من الصكوك المالية<sup>(٣)</sup> .

وشركة المضاربة من العقود الدائرة بين السع والصرر كسائر أنواع الشركة ، وهي تنقسم إلى قسمين : مطلقة ، ومقيدة ، فالمضاربة المطلقة هي التي لا تنقيد زمان ولا مكان ولا نوع تحارة ، ولا تعيين من يعامله للمضارب ولا بأي قيد كان .

والمضاربة المقيدة هي ما قيده بعد ذلك أو كله .

ولابد أن يسلم رب المال مال المضاربة إلى العامل حتى يتمكن من التصرف ولو عمل رب رأس المال مع المضارب فسدت المضاربة لأن ذلك محل بالتسليم .

---

(١) د . أحمد العسال ، د . فتحى عبد الكريم . مرجع سابق ص ١٧٨ .

(٢) سورة المزمل : الآية ٢٠ .

(٣) عثمان بن حسن بن برى الحطلى المالكي . مرجع سابق ج ١ ، ص ٢ .

ويشترط أن يكون رأس المال معلوماً وذلك ممعاً للمنازعة ، ومعلوميةه  
تسكون إما بيان قدره ووصفه ونوعه وإما بالإشارة إليه .

ويشترط أن تسكون حصة كل من العاقلين حراً شائعاً من الربح  
كالنصف أو الثلث أو الربع لأحدهما والباقي للآخر ، فإن كان الشرط  
لأحدهما مقداراً معيناً فسدت المضاربة لاحتمال أن الربح لا يأتي زائداً على  
ذلك المقدار المعين فتقطع بذلك الشركة فيه فيفوت العرض من المضاربة  
والقاعددهى أن كل شرط يوجب قطع الشركة فى الربح ، أو يوجب الجهالة  
فيه ، فإنه يفسد المضاربة . ولا نصيب للمضاربة إلا من الربح فقط ، ولو شرط  
له شىء من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت المضاربة ، واشتراط  
الخسارة على المضارب باطل ، وذلك لأن الخسران هو هلاك جزء من رأس المال  
فلا يجوز أن يلزم به غير مالك المال ، والمضارب أمين رأس المال وهو فى  
يده كالوديعة ، ثم هو من وجهة تصرفه فيه وكيل عن رب المال . وإن  
ربحت المضاربة كان شريكاً لرب المال فى الربح ، وسبب استحقاق المضارب  
لحصته من الربح فى المضاربة الصحيحة هو عمله فيعطى الربح فى مقابل  
ما بذله من السعى والعمل ، ورب المال يستحق نصيبه من الربح بسبب ماله<sup>(١)</sup> .

ستحصل مما سبق أن شركة المضاربة أو القراض جائزة شرعاً كما أن  
الإسلام منذ بدايته أقرها .. كما أقرها الرسول الكريم والصحابه أيضاً .

وهذه الشركة تشبه شركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم فى  
الشركات المعاصرة .

---

(١) د . محمد عبد الله العربى المعاملات المصرفية المعاصرة ورأى الاسلام  
فيها ص ٩ .

### ٦ - شركة الوحوة :

هى عبارة عن شريكاًن أو أكثر يشترياً بدمعتيها ومحاهيها شيئاً يشتركان فى ربحه من غير أن يكون لهما رأس مال . على أن ما اشترياه فهو بينهما نصفين أو ثلثاً أو نحو ذلك فيسكون المالك بينهما على ما اشترطاه<sup>(١)</sup> .

وعلى ذلك فشركة الوحوة نوعان :

(أ) أن يدفع شخص ماله إلى إثنين أو أكثر للمصاراة فيسكونا شريكين فى الربح مال غيرهما .

(ب) أن يشترك إثنان أو أكثر فيما يشترياه من سلع وعروض بنفقة التجار بهما ، من غير أن يكون لهما رأس مال ، ويكون تقسيم الربح بين الشركاء حسب ما يتفق عليه ، وليس حسب قيمة مشترياتهما .

وصورة هذه الشركة أن يتفق جماعة ، إثنان أو أكثر من وحوة التجار الموثوق بهم ، أن يشتروا سلع التجار سيئة ، ويقوموا ببيعها على أن يكون الربح شركة بينهم ، وإذا شرط التساوى فى المال كانت شركة معاوضة ، وأن شرط التفاوت كانت عنانا .

وسبب استحقاق الشركاء للربح فى شركة الوحوة هو الضمان ، ويكون الضمان ثمن المال المشترى على نسبة حصص الشركاء فيه ، وعلى هذا تسكون

---

(١) د . أحمد العسال ، د . متحى عبد الكريم : مرجع سابق ص ١٧٨ .



حصّة كل واحد منهم بقدر حصته في المال المشتري وإذا شرط لأحدهم زيادة على حصته في المال المشتري كان الشرط لغوا . ويقسم الربح عليهم بمقدار حصصهم من المال المشتري ، وإذا خسرت الشركة قسمت الخسارة أيضاً على مقدار الحصص على النحو الذي يقسم به الربح .

وشركة الوجوه حائزة في الشريعة الإسلامية بشرط تحررها من الربا ، لأن رأس المال الشركة هو المال أو السلع التي قدمها رب المال إلى الشركاء وانتظار تصريفها حتى يردوا إليه قيمتها بغير زيادة عليه<sup>(١)</sup> .

وهنا نجد أن هذه الشركة قائمة بشروط معينة ومحددة ، ولا بد من توافر حسن النية والخلق والذمة . . إلخ من تلك الشروط التي تضمن أن يعطى التجار شركاء هذه الشركة سلعا وبضائع سيئة وينتظروا ثمنها بعد ذلك ، ولا بد لكي تكون الشركة جائزة أن تتحرر من الربا ، لأن شركاء هذه الشركة عندما يأخذون السلع نسيئة عليهم أن يردوا ثمنها إلى التجار بغير زيادة أو نقصان وإلا اعتبرت الشركة باطلة وفاسدة .

#### ٧ — شركة المقايضة :

وهي تفويض كل منهما إلى صاحبه شراء ، بيعاً ، مصاربة ، توكيلاً ، وابتياً في الذمة ومسافره بالمال ، وارتها ، وضماناً ما يرى من الأعمال مصحح<sup>(٢)</sup> .

---

(١) د . محمد عبد الله العربي مرجع سابق ص ٨ .

(٢) د . أحمد العسال ، د . متحى عبد الكريم مرجع سابق ص ١٧٩ .

ويرى الحنفية أن عقد الشركة إذا عقد على الاشتراك فيما لكل شريك من الشركاء من مال يصح أن يكون رأس مال للشركة ، وهو النقود الحاصرة مع تساوى جميع الشركاء فى الربح وفى رأس المال ، وعلى أن يعمل كل شريك فى مال صاحبه مستنداً برأيه ، وكانت أموالهم التى يصح أن تكون رأس مال للشركة متساوية ، وسميت هذه الشركة شركة المفاوضة .

ويشترط لهذه الشركة عند الحنفية جميع ما يشترط فى شركة التضامن ولا بد فيها مع ذلك من التساوى فى رأس المال ، وفى الربح ، وفى القدرة على التصرف ، ولهذا المعنى سميت مفاوضة ، إذ أن كل شريك فيها يفوض إلى صاحبه أن يتصرف فى جميع مال التجارة ، وقيل أن اشتقاق الاسم من فاص الماء إذا انتشر أو من فاض الخبز إذا استفاض وشاع ، وذلك لانتشار هذا العقد وظهوره فى جميع التصرفات وقيل اشتقاقه من المساواة .

وتنقذ مفاوضة إذا عقدت بهذا العنوان أو بما يدل على المساواة فيما ذكر من العبارات ، وعليه إذا احتص أحد الشركاء فيها بملك مال يصح أن يكون رأس مال لشركة لا تكون شركة مفاوضة .

وإذا عقدت الشركة على ذلك تضمنت الوكالة فيصير كل شريك وكيلًا عن الآخرين فى التصرف ، فإذا تصرف كان تصرفه لحساب الشركاء جميعاً ، وكانت السلعة المشتهرة مثلاً مشتركة بينهم على التساوى ، وكذلك يصير كل واحد منهم كميلاً عن صاحبه أو أصحابه ، فيطالب بما يطالب به أى شريك ، وإذا ورت أحد الشركاء مالا يصلح أن يكون رأس لشركة ،

أو وهب له . أو تملكه ماسكاً خاصاً تحولت الشركة إلى شركة عنان ولا تستقر المفاوضة . وكذلك الحكم إذا فقدت شرطاً من شروطها .

ومذهب الريدية فيها يكاد يكون كمذهب الحنفية فهم يشترطون لكي تكون الشركة معاوضة تساوى مال الشريكين جسداً وقدرًا . ولا بد فيها عندهم من حلق المالين على وجه لا يتميز أحدهما من الآخر . وإلا لم تصح . وتعتقد الوكالة . فإن لم تتوافر فيها هذه الشروط كانت عمانية<sup>(١)</sup>

#### ٨ — المشروعات العامة :

إن المشروعات العامة من حق الدولة أن تملكها إن كان فيها نفع للأفراد . ويؤثر على تقدم الدولة ورفاهيتها . وهذا الحق خاص بالدولة تصعبه حيث تقتضى المصلحة العامة . فهو في الحقيقة ملك للأمة جمعاء . وولى الأمر مسئول عن أن يضع هذا الحق في مكانه الضروري . ووفقاً لما تليه عليه المصلحة العامة المعتبرة في نظر الشرع .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار» أي أن أسس الملكية العامة وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل أن تعرف على أساس أنها منفعة عامة لمجموع أفراد الأمة بأسرها . وبعد ذلك عرفت الدولة الإسلامية سواء في عهد الرسول ﷺ أو في عهد الخلفاء الراشدين . وقد تمثل ذلك مثلاً في أراضي الحى التي كان يخصصها لولى الأمر لارتفاع عامة المسلمين بها . وبذلك تعقب أرضه مملوكة ملكية عامة .

---

(١) على الخفيف : الشركات في الإسلام ص ٩٠  
(١٢ - تمويل المشروعات)

والأراضي الزراعية المقنونة ، وهي أن تبقى الأرض تحت يد من يزرعها في مقابل حراج يؤديه للدولة . أى أن يد من على الأرض ليست يد ملك . ولكنها يد احتصاص أى أنها تملك ( تلك اليد ) المنفعة في نظير الحراج ولا تملك الرقبة ، وبذلك تكون الأرض للأمة أى للجماعة المسلمين ، والمعادن والنفط لا خلاف بين الفقهاء فى أنها وما يأخذ حكمها إن ظهرت فى أرض ليست مملوكة لاحد تكون ملكا للدولة أى تدخل فى ملكية الأمة العامة (١) .

وهذه الملكيات جميعها مقيدة فى الإسلام بالقيود التى يفرضها عليها الشرع . ولا يصح أن تطلق فيها الحرية للأفراد أو للجماعات فى أن يتصرفوا فيها إلا باذن من له الحق فى ذلك وبما يتفق ونظرة الشرع لها (٢) .

وكذلك لأولياء الأمر فى الدولة الإسلامية أن يوسعوا أو يضيقوا من نطاق الملكية العامة حسبما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة الجماعة . وبناء على ذلك فقد يرى أولياء الأمر أن تلزم الدولة بالقيام بنشاط اقتصادى معين إذا عجز الأفراد عن القيام به كالصناعات الثقيلة ، ومد خطوط السكك الحديدية ومشروعات الخدمات مثلا ، وإذا كان الأفراد عاجزين عن القيام بمثل هذا النشاط لكثرة تكاليفه وقلة أرباحه كاستصلاح الأراضي البور مثلا ، أو إذا كانت هناك خشية من أن يؤدي ترك هذا

---

(١) د . أحمد العسال ، د . فتحي عبد الكريم ، مرجع سابق ص ٥٩ .

(٢) د . محمود محمد بابللي . الاقتصاد فى ضوء الشريعة الإسلامية

النشاط الأفراد إلى الانحراف أو التفتير ، مع ما لهذا من أهمية كاستغلال المدارس الخاصة والمستشفيات الخاصة<sup>(١)</sup> .

من ذلك نرى أن الملكية العامة شأنها شأن الملكية الخاصة مقيدة وليست مطلقة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نرى أن الإسلام عندما أحاز الملكية العامة وضع لها حدوداً معينة لا تتجاوزها واشترط لها شروطاً معينة .

والدولة عندما تملك مشروعاً سواء عن طريق التأميم (أجاز بعض الفقهاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء بالتأميم أو بإنشاء مشروعات) أو عن طريق إنشاء المشروع مباشرة ، فإن رأس مال المشروع يصبح ملكية عامة ، بمعنى أن الدولة تسهم في رأس المال في المشروعات المؤممة وفي المشروعات التي تنشئها بنفسها تدفع رأس مالها بالكامل ، أى أن تمويل المشروعات العامة يكون عن طريق الدولة مباشرة ، لا تدخل للأفراد فيه ، فالدولة هي صاحبة رأس المال ، وهي تدير هذه المشروعات لمصلحة جموع الشعب ولصالح أفراد الأمة جمعاء .

والمشروعات العامة في الإسلام تشبه المشروعات العامة المعاصرة إلى حد بعيد . والتي تقيمها الدولة من أجل رفاهية الأفراد وتقدم المجتمع .

مثل الصناعات الثقيلة ومشروعات الخدمات ... إلخ . وهذا يدخل

---

(١) د . أحمد العسالي ، د . فتحي عند الكريم ، مرجع سابق ص ٧١ .

ضمن نطاق الملكية العامة في الإسلام ، والتي لولى الأمر الحق في توسيعها  
وتصنيفها حسبها تقتضيه مصلحة الأمة وحسب حدود الشرع التي وصفت لحماية  
أمن المجتمع .

بعد هذا العرض لأشكال المشروعات وشرح تفاصيلها ومدى أجازتها  
ورأى الإسلام والفقهاء في تلك المشروعات سواء من ناحية تأسيسها  
والاشتراك فيها . وكيفية تقسيم الأرباح وتحميل الخسائر ... إلخ .

بعد ذلك أنتقل إلى المبحث الثاني وفيه أتناول الإدارة المالية في  
المشروعات الإسلامية من حيث مفهومها ، أهدافها ، ووظائفها .

## المبحث الثاني

### الإدارة المالية في المشروعات الإسلامية

في البحث السابق قمت باستعراض أشكال المشروعات التي أقيمت في العصور الإسلامية. والتي أقرها الفقهاء في ضوء الشريعة الإسلامية والتي يصبح أن تكون مشروعات صالحة من وجهة نظر الشريعة. ولقد رأينا أنها مشروعات صالحة لعصرنا الحاضر وبالفعل توحد مشروعات منها مطبقة في العصر الحاضر مثل المشروع الفردي، المشروعات العامة، شركات الأموال (العنان) إلخ. ولكن هذه المشروعات لكي تقوم وتقف على أقدامها لابد لها من التمويل سواء كان تمويلها نقدياً أو تمويلها رأسمالياً (الآلات مثلاً) بالتعبير العصري. وبما لا شك فيه لكي تستطيع هذه المشروعات أن تستخدم هذا التمويل لكي تنمو وتتوسع كان لابد من وجود إدارة سليمة جيدة لإدارة هذا التمويل. وهي ما تسمى بالإدارة المالية.

ولما هو معروف أن المال سلطان، وأيضاً له منافع ووظائف عديدة لذلك حرص المشرع على أن يضع الحدود التي تنظم حركة الأموال هذه داخل المجتمع نفسه وبين الأفراد بعضهم البعض، لذلك نرى العديد من الآيات القرآنية تناولت طرق صرف المال وتنميته وإنفاقه... إلخ كما نرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلال أحاديثه وضع أسس استخدام الأموال الاستخدام الذي يضع المال داخل إطاره الصحيح.

بحيث يؤدي وظائفه النافعة ، ويبعده عن أن يؤدي وظائف ضارة غير نافعة للأفراد .

لذلك كان لابد عند تناول موضوع الإدارة المالية للمشروعات في الإسلام أن أتناول عدة موضوعات وهي :

أولاً : دور المال وأهميته ، ومفهوم الإدارة المالية في الإسلام .

ثانياً : ( أ ) أهداف الإدارة المالية في الإسلام .

( ب ) وظائف الإدارة المالية في الإسلام .

أولاً : دور المال وأهميته ، ومفهوم الإدارة المالية في الإسلام :

الإسلام عقيدة ونظام ، والعقيدة جوهرها توحيد الله ، وهباده ، والنظام أساسه سعادة المجتمع وتكافله بما يحفظ حق الفرد ، ولا يتعارض مع مصلحة المجتمع ، ومن المعروف في الإسلام أن شرع الله يكون دائماً حيث تكون المصلحة العامة ، فالمادة ليست هدفاً كما هو الحال في الأنظمة الرأسمالية ، حيث يتسلط الفرد على المجتمع ، وليست سبباً وحيداً لتفسير الأحداث كما هو الحال في الأنظمة الاشتراكية العلمية ، حيث يطنى المجتمع أو بعض فئاته على الفرد .

لذلك كانت نظرة الإسلام إلى المال على أنه وسيلة وليس غاية ، وأنه خير إذا جاء من حله ووضع في محله ، والإسلام في نظارته إلى المال ينظر إليه نظرة تقدير وتكريم ، لأن الله سبحانه وتعالى يجعل المال ماله ، ويريد من



يؤتيه سبحانه وتعالى هذا المال أن ينفقه في سبيله تعالى ، لأنه مستخلف فيه ، وليس ملكاً مطلقاً له .

قال تعالى « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه »<sup>(١)</sup> .

كما قال وعز من قائل « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم »<sup>(٢)</sup> .

وأحد طرق كسب المال هي بعمل وجهد وسعى الانسان ، لذلك فإن الله يعتبر هذا المال فضلاً منه سبحانه وتعالى ، ويدعو الناس إلى ابتغاء فضله من خلال العمل الشريف والكسب الحلال .

هذه هي نظرة الإسلام إلى المال ، ومن ذلك نتبين أهمية المال ومدى ثقله في أي مجتمع ، ومدى تأثيره على الأفراد وعلى حياتهم

والمال في الإسلام هو ما انتفعت به ونفعت . ولا يتحقق ذلك إلا في إنفاقه في السبل المشروعة ودورانه بين الناس .

والإسلام يوصي بتجريك المال ودورانه ، فالكنز تجميد للمال وحجب لنفعه ، وقد قال الرسول الكريم ﷺ « اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الركة » .

وإذا كان عندك فضل من المال يزيد عن حاجتك فلا تجبسه في الصناديق ففي حبسه حبس للفائدة عن المجتمع ، اشغل واربح واعط حق الله فيما تربح ، وشغل الناس ، هذه هي الغاية من المال ، الدوران بما ينفع الناس ويحرك

---

(١) سورة الحديد . الآية ٧ .

(٢) سورة النور : الآية ٣٣ .

دورة المجتمع الاقتصادية ، ومن ثم الدورة الاجتماعية التي تحقق الرفاهية وتنشر الطمأنينة .

وفي هذا الصدد يقول الرسول ﷺ : يقول العبد : مالى مالى ، وأنا له من ماله ثلاث : ما أكل فأقنى ، أو لبس فأبلى . أو أعطى فأقنى . ما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركة للناس .

وقال عليه الصلاة والسلام في حديث آخر :

« إياكم ماله وارثه أحب إليه من ماله . قالوا : يا رسول الله ما منا من أحد إلا ماله أحب إليه . قال : فإن ماله ما قدم . وماله وارثه ما آخر <sup>(١)</sup> » .

وعنه صلى الله عليه وسلم أيضاً :

« إن العبد إذا مات قال الناس ما خلف وقالت الملائكة ما قدم » .

فهذا المفهوم الذى يشير إليه النهى ﷺ يستفاد منه الحظ على الإنفاق وبذل المال فى الحياة الدنيا . لأن هذا الانفاق وهذا الدوران هو الذى يجعل المنفق مستغنياً فى المال . ويحقق استغلافه فيه عند استغاداته منه إبان حياته ، أما الذى يحتفظ بماله جامداً ولا ينفقه فى حياته الدنيا . فسوف يذهب ويتركه لغيره <sup>(٢)</sup> .

والمال عندما يخرج إلى التداول يحافظ على قيمته وتنقل هذه القيمة بالتداول من يد إلى يد أخرى . ففتمتلك الفائدة منه ، لدى كل من وصل

---

(١) أخرجه البخارى .

(٢) د . محمود محمد بابا إلى المال فى الاسلام ص ٦٧ .

إليه حتى يحجبه أحدهم من العداول فتتوقف دورته ويتوقف نفعه<sup>(١)</sup> .  
ولقد صور القرآن الكريم أهمية المال والمدى الذي يجب أن يذهب إليه ،  
والهدف من المال .

قال تعالى « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك  
قواما<sup>(٢)</sup> .

وقال تعالى « ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين<sup>(٣)</sup> »

وقال تعالى « ولا تبذروا تدبيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين  
وكان الشيطان لربه كفورا<sup>(٤)</sup> » .

وقال جل شأنه « والذين يكتزون الذهب والنفضة ولا ينفقونها في سبيل  
الله فنشرهم بعذاب أليم . يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم  
وجنوبهم وطهورهم هذا ما كنتم لأنفسكم فديقوا ما كنتم تكزون<sup>(٥)</sup> » .

وقال سبحانه « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما  
آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا<sup>(٦)</sup> » .

مما سبق ننبين أن الاسلام حرص على أن يبين أهمية المال ، ويحاذر هذا  
لم يجعله هدفا ، وغاية في ذاته ، بل جعله وسيلة ، ثم ذكر طرق إنفاقه وذم

---

(١) د . محمود محمد باطللي . المرجع السابق ص ٧٠ .

(٢) سورة المرمز . آية ٦٧ .

(٣) سورة الأنعام . آية ١٤١ .

(٤) سورة الاسراء . آية ٢٦ ، ٢٧ .

(٥) سورة النوبة . آية ٣٤ ، ٣٥ .

(٦) سورة المطلاق . آية ٧ .

البخل والكنز والإسراف ، ومدح التوسط في الإنفاق لكي يتمتع المجتمع وتحقق العائدة من تداول المال للأفراد والمجتمع .

والإدارة المالية بعد ذلك بمفهومها العام : هي الوظيفة الإدارية التي تتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف معينة بأقصى كفاية في حدود الامكانيات المتاحة .

هذا هو التعريف العصري للإدارة المالية . . والله سبحانه وتعالى عندما ذكر عدم الإسراف ، وعدم الكنز ، وحث على الإنفاق في مختلف بواحي الحياة كان بهجاءه يشير بالفعل إلى ما تضمنه هذا التعريف .

فكانه سبحانه وتعالى يقول يا بني آدم نظموا حركة الأموال سواء في التجارة ، أو في المشروعات . . . وتنظيم حركة الأموال وعدم التبذير وعدم الإسراف والكنز ، والإسراع إلى الإنفاق الذي يخضع لنواهي الله وأوامره ، وهذا التنظيم بالتقطع سوف يؤدي إلى تحقيق الأهداف المعينة بأقصى كفاية ممكنة في إطار هذا التنظيم ، وفي إطار التخطيط الجيد ، وفي إطار التنفيذ الدقيق ، وتحت إشراف الرقابة الواعية ، وفي حدود الامكانيات التي يتيحها المجتمع والموارد الموحدة .

لذلك قال الله تعالى :

« والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما <sup>(١)</sup> »

---

(١) سورة الفرقان : آية ٦٧ .

فما لاشك فيه أن الهدف والتعبد من هذه الآلية السريعة أن يكون الإنفاق في حدود محدده ، ومن أجل تنظيم حركة الأموال ، وذلك يهدف إلى تحقيق الأهداف الممينة ، بأقصى الكفاية بدون إسراف أو تقتير ، أى في الحدود المثل في حدود الإمكانيات المتاحة من إمكانيات طبيعية ورأس مال وإدارة .

من هذا يرى أن مفهوم الإدارة المالية في الإسلام هو السعى إلى تنظيم حركة انفاق من المال بحيث ينفق المال من حله وفي محله لتحقيق أهداف المجتمع بأقصى كفاية .

لذلك كانت وظيفة الإدارة المالية تشمل إدارة المال من ناحيتين :

أولاً : الحصول على المال من مصادره المشروعة (الموارد) .

ثانياً : إنفاق المال بما يحقق أهداف المشروع المشروعة (المصارف) .

وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، التي سبق أن ذكرتها توصلح ما سبق أن قلته ، وهو تنظيم حركة الأموال لتحقيق الأهداف الممينة بأقصى كفاية ممكنة . .

وهذه الأحاديث تشير إلى أنه على بنى آدم أن ينتمتع بماله في حدود الشرع ، في حدود أوامر الله ونواهيه ، وهذا ما تؤكد أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم .

وبعد هذا العرض للمال في الإسلام ومفهوم الادارة المالية في الإسلام أيضاً .. أنتقل إلى نقطة أخرى .

ثانيا : أهداف ووظائف الإدارة المالية في الإسلام :

إذا كان المال قوام الحياة وضرورة من ضرورتها ، فإن السعى لكتسبه والعمل لحمازته وتنميته واجب .. يقول الله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم » <sup>(١)</sup> .

والإسلام حين يقرر ذلك يهتم بتقنية موارد الأمة ، ويسعى سعيا حثيثا في إيجاد الحوافز التي تنمي الإنتاج وتدفعه إلى أعلى معدلاته وأرفع مستوياته ولا أدل على ذلك من إعطائه المال الخاص حق المال العام في حمايته وحفظه ووصفه بأنه قوام الحياة وبه يقوم عمرها .

ويهدف الإسلام من دفع عجلة الاتحاج والاستثمار إلى إيجاد الحياة الطيبة التي ينقذ منها شبح الجوع والخوف ، وتوفر عليها مظلة العدالة والأمن ويسودها روح التكافل والأخاء ، وتبادل المنافع والمصالح ، وتحتفي بها أساليب الاحتكار والسكر ، والأساليب التي تؤدي إلى جعل الأموال دولة بين الأغنياء وخدم <sup>(٢)</sup> . وذلك وعد الله سبحانه وتعالى للفرد المؤمن والمجتمع المؤمن بقوله :

« من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلننجينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » <sup>(٣)</sup> .

---

(١) سورة الملك : آية ١٥ .

(٢) د. أحمد العسال ، د. فتحي عبد الكريم مرجع سابق ص ١٥٧ .

(٣) سورة الأعراف : آية ٧٢ .

والإسلام بالآصافه إلى ذلك يدعو إلى عدم اختزان الأموال واكتنازها ويدعو بشدة إلى عدم الاحتفاظ بشيء من الأموال إلا الحاجة لابد منها كوفاء دين أو لوجود قصر ، أو لحاجات أخرى تحدر ملاحظتها<sup>(١)</sup> .

بعد هذا العرض ، ومن خلال مفهوم الإدارة المالية ، نرى أنه توجد أهداف ووظائف للإدارة لكي تحقق مفهومها وهو تنظيم حركة الأموال لتحقيق الأهداف المعينة بأقصى كفاية ممكنة . . وهذه الأهداف والوظائف يمكن سردها في الآتي :

#### (١) أهداف الإدارة المالية :

أن أي مشروع يقوم لابد أن تكون له أهداف محددة ، وأي مشروع داخل أي مجتمع لابد أن يشأ لكي يحقق أهداف هذا المجتمع .

أي مشروع لا يكون له أهداف يكون غير نافع ، أن أي مشروع لابد أن تكون له أهداف مسبقة وهذه الأهداف قد تكون أهداف تخدم مصالح من يقومون به ، وقد تخدم مصالح أهالي المنطقة التي يوجد بها المشروع ، أو أهالي المدينة أو يكون مشروع من الاتساع بحيث يخدم أهداف المجتمع ككل ، ويحقق ما يريده هذا المجتمع من الرفاهية والرخاء . .

وعلى كل فالمشروعات في مجموعها وعلى وجه العموم كجزء من مجتمع قائم وموجود ، وهي بلاشك نابعة من هذا المجتمع ، فنتيجة لسكل هذا فهي

---

(١) د . محمود متعمد بابللي ، مرجع سابق ص ١٠٤ .

تقوم لكي تحقق هدف أو أهداف المجتمع المقامة فيه .. ومن خلال ذلك يحتاج أى مشروع إلى التمويل لكي يواصل حياته وينمو ، وكما أن المشروع يحتاج إلى التمويل فهو يحتاج لمن يدير هذا التمويل ، لذلك نجد أن على عاتق الإدارة المالية لأى مشروع يقع عبء تنفيذ أهداف المشروع وبالتالي لكي تحقق الإدارة المالية أهداف المشروع لابد أن يكون لها هدفها الخاص الذى يوصل إلى تحقيق تلك الأهداف ..

وبما لا شك فيه أن هدف الادارة المالية هو تحقيق الربح لكي تستطيع من خلال تحقيق الأرباح أن تحقق أهداف المشروع في التوسع والنمو ودرهم مستوى المعيشة .. إلخ ..

وفي الاسلام تقوم الادارة المالية بهذا العبء الكبير آلا وهو تجنب الخسارة بكل الوسائل المتاحة المشروعة ، وتحقيق الربح بكل الوسائل الممكنة المشروعة أيضاً من أجل تحقيق الرفاهية بالنسبة للعاملين به وأصحابه والمجتمع المقام فيه ، وطالمسعى كل مشروع لتحقيق ذلك تحققت بالذات أهداف المجتمع في التقدم والرخاء وعمارة الأرض ليستحق الانسان أن يكون خليفة الله في أرضه .

والربح أمر مشروع وأساس على فروعائد استخدام رأس المال الحقيقي في عملية الانتاج بمعناه الاقتصادي أى عملية خلق المنافع بعكس العائدة التى تعتبر ثمن استخدام رأس المال النقدي في الإقراض ..

هذه هى وجهة النظر المعاصرة تجاه الربح ، ولكن لنأتى للأساس الديني في الاسلام ، ووجهة نظر الشريعة الإسلامية في الربح .



لقد أقر الإسلام الربح وبقوله عز وجل « أولئك الذين اشترؤا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم »<sup>(١)</sup> . وسنة الربح إلى التجارة في الآية الكريمة يفيد مشروعية الربح في التجارة ، وهي أمر حقيقى حدثنا عنه الله في كثير من آياته ، فيقول سبحانه ونعالى « إلا أن تكون تجارة عن تراض مسمع »<sup>(٢)</sup> .

ويقول تعالى « وأموال اقترفتموها وتجارة نخشون كسادها »<sup>(٣)</sup> . . كما يقول عز وجل « رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله »<sup>(٤)</sup> .

وأن الإسلام أقر المضاربة كشكل من أشكال المشروعات ، ومن البديهي أن نتيجة مثل هذه العقود إما أن تكون ربحاً أو خسارة في إقراره بإقرار ضمني بمشروعية الربح .

والإسلام يحرم الربح غير المشروع الناتج من عمليات لا ترضى الله سبحانه وتعالى وتتناهى مع أحكام الشريعة الفراء كالعش في مواصفات السلع أو التفرير عند البيع أو القلاعب بالمكايل والموازين وإقرار الربح لاي معنى تبرير الأرباح الاحتكارية ، والدحول العالية للذين يحصلون على الربح ، وقد هاجم الاسلام الاحتكار ولعنه وأباح لولي الأمر التدخل في حالات الضرورة للتسعير من أجل صالح المسلمين ليقضى على الاستغلال<sup>(٥)</sup> .

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٥ .

(٢) سورة النساء : آية ٢٩ .

(٣) سورة التوبة : آية ٢٤ .

(٤) سورة النور : آية ٢٧ .

(٥) محمد عميش النظام الاقتصادى فى الاسلام ص ٩٨ .

تحقيق الأرباح خلال بالنسبة إلى رأس المال النقدي ، أما وقد ارتقى العن  
الإنتاجى وقام التخصص الرفيع وتعددت العمليات الضرورية لإنتاج السلعة  
الواحدة ، وأصبح تدخل الإنسان في الإنتاج غير مباشر أكثر وأكثر  
معنى أنه أصبح في حاجة إلى وساطة آلات معقدة ، وأجهزة دقيقة ليتمكن  
بواسطة منها من إدراك الإنتاج المطلوب كما ونوعا . فقد أصبح عليه أن يغير  
من تلك النظرة ، خاصة إذا لم يتعارض مع نصوص الشريعة ومقاصدها . .  
وكان فيه تيسير على جماعة المسلمين وكسب للمجتمع المسلم .

وعلى مقتضى هذه النظرة يصبح لرأس المال العيني الحق في المشاركة في  
الأرباح على أساس الإنتاج مثل مشاركة رأس المال النقدي في الأرباح على  
أساس القعارة<sup>(١)</sup> .

وأهداف الإدارة المالية في الإسلام بجانب هدفها الرئيسى وهو تحقيق  
الربح فإن لها هدفاً لا يجب أن تجرد عنهما ، وهذان الهدفان هما<sup>(٢)</sup> :

#### ١ - دائرة الحلال :

فلا تتعاونوا إلى الحرام كيلا تفسد العطرة وتهلك « والله لا يحب  
المفسدين » .

---

(١) د . إبراهيم دسوى أباطة الاقتصاد الإسلامى مقوماته ومناهجه  
ص ٩٢ .

(٢) ابن عابدين : مرجع سابق ص ٣١٥ .

## ٢ — دائرة العدل :

فلا تتجاوزها إلى الظلم والظفمان فتأكل مال الغير بغير حق « والله لا يحب الظالمين » .

ومن خلال هاتين الدائرتين ينظم الإسلام الإنفاق ويشجع الاستثمار ، ويتبع في ذلك خطوط عريضة وقواعد واسعة تتسع لما يأتي به الزمان وتستجده حمود الإنسان ، لسكنه يصطب هذه القواعد وتلك الخطوط بحدود تؤكد حق الفطرة البشرية في التملك والتمتع شريطة أن يكون ذلك من حلال الدائرتين السابق ذكرهما (١) .

## (ب) وظائف الإدارة المالية :

من أجل تحقيق الأهداف لابد أن تكون هناك وسائل تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، ولما كان الإدارة المالية أهدافا محددة وواضحة ، كان لابد من وجود وسائل لتحقيق هذه الأهداف ، وهذه الوسائل تسمى الوظائف ، ولابد أن تكون تلك الوظائف واضحة ، محددة تساعد الإدارة المالية على أداء دورها وواجبها .. ووظائف الإدارة المالية هي :

١ — التخطيط .

٢ — تنفيذ التخطيط .

٣ — الرقابة .

---

(١) د . أحمد المسال ، د . متحى عبد الكريم مرجع سابق ص ١٥٨ .  
( ١٣ - تمويل المشروعات )

هذه هي وظائف الإدارة المالية التي أمكن استنباطها من إدارة الدولة الإسلامية لمشروعاتها ، أو بيت المال .. إلخ .. الدولة الإسلامية في إدارتها حققت نجاحا حاسما ، وبما لا شك فيه أن نجاح الدولة في إدارة مشروع معين بطريقة معينة ونجاحها في ذلك ، يجعل الأفراد يطبقون نفس الطريقة أو يقتفون منها السبيل يحققون نجاحا مشابها .. وسوف استعرض وظائف الإدارة المالية في الدولة الإسلامية ، ومدى قدرتها على تحقيق أهداف الإدارة المالية .

#### ١ — التخطيط :

إن التخطيط كامط مطلق هو في أسهل صورته ، البحث عن أفضل البدائل الممكنة لتحقيق هدف معين في مدة معينة في حدود الإمكانيات المتاحة ، تحت الظروف والملايسات القائمة ، ويعتبر التخطيط أهم وظائف الإدارة ، فالتخطيط يعني تجميع الحقائق والمعلومات وتحليلها ثم ترتيب خطوات العمل .

والتاريخ الإسلامي يشتمل على العديد من صور التخطيط في مختلف عصوره ، والتخطيط المالي في الإسلام عموما يهدف إلى توجيه عناية ، كبرى إلى اقتصاديات المشروع حرصا على الثروات من التبديد أو الضياع ولقد تناول القرآن الكريم نفسه التخطيط في سورة يوسف في الآيات من ٤٣/٩١ ففي هذه الآيات كشف يوسف عن رؤيا الملك ومحتواها ، ولم يكتف يوسف بأرسل الرؤيا بل رسم خطة حكيمة تقوم على ترشيد الإنتاج ، والتخزين ، لاستهلاك ، ثم بشر بعد ذلك بأنه سيأتي عام فيه خير كثير بعد سبعين

العناء ، في هذا ما يشد عزمات الناس ويمسك بهم على طريق الصبر ، وهي من أصول التخطيط السليم<sup>(١)</sup> .

كما أن التخطيط في الإسلام يبنى على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ويهتدون عن المنكر وأولئك هم المفلحون »<sup>(٢)</sup> .

والعخطيط في الإسلام يبنى أيضاً على ترتيب أولويات المصالح الشرعية<sup>(٣)</sup> وهي :

#### ١ — الضروريات :

وهي الأمور التي تتوقف عليها حياة الناس ، وإذا اختل أمر منها اختلت حياتها وعمها الفوضى ، ومرجعها إلى حفظ دينهم ونفوسهم وأموالهم وأعراضهم وعقولهم .

#### ٢ — الحاجيات :

وهي الأمور التي تقتضيها سهولة الحياة ويسرها .

---

(١) د . إبراهيم فؤاد أحمد على : الاقتصاد الإسلامي المفارن ص ٤٥  
و محاضرات لطلبة السنة النمهيدية للماجستير بمعهد الدراسات الإسلامية  
٧٧/٧٧ ، .

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٤ .

(٣) د . إبراهيم مؤاد . مرجع سابق ص ٤٩ .

٣ - التحسينات :

وهى الأمور التى تجمل الحياة وتسكفل العيش الرضى .

وهناك صلة وثيقة بين ترتيب أهمية وأولويات المصالح الشرعية فى الاسلام وعن التخطيط المعاصر ، إن العلاقة واضحة لو تذكرنا أن الخططة القومية الشاملة ليست مجرد مجموعة أهداف يرغب تحقيقها ، ولكن يؤخذ فى الاعتبار أن هذه الأهداف تتزاحم وتتنافس ، ولتحقيقها يجب أولاً تعديد الأهمية النسبية لكل هدف ووضع أولويات لهذه الأهداف فى تنفيذ الأهم فالمهم بانتهاج الوسائل المختلفة للتنفيذ على أن يختار من بينها أفضلها ، وهذا هو ما تحققه المقاصد الشرعية فى الاسلام ، فهناك عدة أهداف ينبغي تحقيقها ولنبدأ بالأهم فالمهم . فنبدأ أولاً بتحديد الضروريات ثم يلى ذلك الحاجيات ثم بعدها التحسينات مع اختيار أفضل الوسائل لتحقيق المصالح الشرعية . وهكذا نجد أن الاسلام قد سبق النظم الحديثة فى وضع أسس التخطيط الاقتصادى السليم .

ولا شك أن أهداف التخطيط هى تجنب الاسراف والتبديد ، والعدالة فى توزيع الدخول والثروات ، والتوفيق بين الادخار والاستثمار<sup>(١)</sup> ، ولهذا فإن التخطيط يبنى على التعاون ، والرفاهية ولكنها ليست المادية البحتة ، ولكنها رفاهية مبنية على السمو الأخلاقى والروحى .

وهناك أمثلة كثيرة للتخطيط فى صدر الاسلام ، ومنها التخطيط المالى ، ومن هذه الأمثلة ما وقع فى عصر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، عندما

---

(١) م . أ . مناب . الاقتصاد الإسلامى بين النظرية والتطبيق ص ٢٦٨ .

أراد أن يمرض الخراج على الأرض الزراعية ، فقد اخفق عثمان ابن حنيف وبعثه ومعه حذيفة بن اليمان لمسح الأرض الزراعية بكل دقة حتى يمكن تقدير القدر من الخراج الذي تحمله الأرض ، وكل وحده منها بحيث تستمر في إنتاج ما تحتاجه البلاد من حاصلات زراعية<sup>(١)</sup> .. فلما أنهينا من مسح الأرض تبين لعمري رضي الله عنه - أن الأرض تتفاوت في غلاتها تبعاً لنوع ما يزرع بها ، وتبعاً لدرجة خصوبتها ، وأوصى أن يكون الخراج متناسباً مع الانتاج .. وفي ذلك يقول أبو يوسف :

« فحدثني السري إسماعيل عن عامر الشعبي أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه . مسح السواد فبلغ ستة وثلاثين ألف جريب<sup>(٢)</sup> وأنه وضع على جريب الزرع درهما وقيزاً<sup>(٣)</sup> ، وعلى السكر عشرة دراهم وعلى الرطبة خمسة دراهم<sup>(٤)</sup> .

في موضع آخر يقول أبو يوسف بمناسبة عدالة الخراج :

« بعث عمر رضى الله عنه حذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة ، وبعث عثمان بن حنيف على ما دونه . . فأتياه فسألها : كيف وصعتما على الأرض لعلكما كلفتما أهل عملكما ما لا يطيقون ؟ فقال حذيفة : لقد تركت فضلاً وقال عثمان : لقد تركت الضعف ، ولو شئت لأخذته . فقال عمر عند ذلك :

---

(١) أبو عبيد : الأموال ص ٧٤ :

(٢) للمساحة .

(٣) للمكيال .

(٤) أبو يوسف : الخراج ص ٣٨ .

أما والله لئن بقيت لأرامل أهل العراق لأدعنهم لابتغثون إلى أمير  
بعدي» (١) .

إن الأسلوب الذي اتبعه عمر رضى الله عنه في التخطيط أسلوب واسع  
ومدرس يشمل التخطيط القصير والطويل المدى ، ومن ناحية أخرى يوفر  
أموالاً للدولة ، كما أنه يوفر العدالة لأصحاب الأرض حتى يتحملوا ما يطبقون  
وعلى ذلك فإن التخطيط المالى فى الإسلام ينبى على :

- ١ — تخطيط دقيق للظروف ، والتنبؤ طمناً لهدأ الدراسة والتحليل  
والاستقراء ، وأخذ الشواهد محل الاعتبار ، والسوابق محل الاستسار .
- ٢ — التخطيط طويل الأجل حتى يكون بمثابة المؤشرات ، أو الدليل  
الذى يقود المشروع إلى الطريق السليم .
- ٣ — حساب الاحتمالات المستقبلية للمشروع ، وتدبير الأموال اللازمة  
لتوفر هذه الاحتياجات .

## ٢ — تنفيذ التخطيط :

بعد وضع الخطة يأتى وضعها فى الحل الرئيسى لها ألا وهو تنفيذ  
التخطيط ، وتنفيذ التخطيط فى الإسلام يعتمد على المشاركة والتعاون .  
وفى الإسلام أمثلة عديدة لتنفيذ التخطيط أذكر منها تعيين عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه الحولة والقعاة بنفسه كلا فيما يخصه حتى يصبح التنفيذ سهلاً  
ودقيقاً وناجحاً .

---

(١) أبو يوسف . مرجع سابق ص ٤٠ .



وقد بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه - إلى السواد - عمار بن ياسر على الصلاة والحرب ، وبعث عهد الله بن مسمود على القضاء وبيت المال ، وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الأرضين .. وقال لهم :

« إني أنزلت نفسي وإياكم من هذا المال . « مال الدولة » بمنزلة وإلى اليتيم فإن الله تبارك وتعالى قال « ومن كان غنياً فليستقمف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » (١) .

ومن ذلك يتضح أن عمر - رضى الله عنه - وضع كل مسئول فيما يخصه حتى يضمن سلامة التنفيذ وتحديد المسئولية ..

وفي عهد عمر رضى الله عنه كانت الأموال كثيرة .. ولذلك أنشأ عمر ابن الخطاب الديوان لى يسهل جمع الأموال وتوزيعها وقد ذكر أبو عبيد أنه « لما دون عمر الديوان قال : بمن نبدأ ، قالوا : بنفسك فبدأ ، قال : لا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم . أمامنا فبرهظه نبدأ ، ثم بالأقرب فالأقرب » (٢) .

وهذا يوضح أن تحديد الأعطية لكل فرد فى المجتمع كان يستهدف :

١ — توفير نظام ثابت للأموال إلى أين تصرف وإلى من .

٢ — أن يكون التخطيط والتنفيذ سليمان فيقتطع جزء للأعطيات (المرتبات) والباقي يصرف على مشروعات الدولة .

٣ — توفير الاستقرار والأمان لكل فرد فى الدولة لى يعمل فى هدوء واستقرار .

---

(١) أبو يوسف : المرجع السابق ص ٣٩ .

(٢) أبو عبيد مرجع سابق ص ٢٨٦ .

في عهد الدولة الأموية والدولة العباسية تعددت الدواوين ، وأصبح هناك ديوان المال ، و القضاء ، والحرب .. إلخ .. وكان على رأس هؤلاء وزير الخليفة .. لضمان التنفيذ السليم للتخطيط المصروع من قبل ، وليسكون التنفيذ موكولا إلى كل فيما يخصه .

### ٣ — الرقابة :

الرقابة بمفهومها العام هي عملية متابعة دائمة ومستمرة تقوم بها الإدارة بنفسها ، أو بتكليف غيرها للتأكد من أن ما يجري عليه العمل داخل الوحدة الإدارية والاقتصادية وفقاً للخطة ، المصوعة ، والسياسات المرسومة والبرامج العدة ، وفي حدود القواعد والعمليات المعمول بها لتحقيق أهداف معينة .

وعلى هذا كان الخلفاء في الدولة الإسلامية يعينون ولاء على كل ديوان حتى يضمنوا رقابة فعالة حقيقية .. وفي هذا يقول أبو يوسف : « أما الشورى فرأيت أن توليها قوما من أهل الصلاح والدين وتأمرهم أن لا يعتمدوا على الناس فيما يعاملونهم فلا يظلموهم ولا يأخذوا منهم أكثر مما يجب عليهم وأن يمثلوا ما رسمناه لهم ، ثم نقصد بعد أمرهم وما يعاملون به من أمرهم وهل تجاوزون ما قد أسروا به ؟ فإن كانوا قد انقضوا إلى ما أسروا به وتجنبوا ظلم المسلم والمعاهد أنبغهم على ذلك الأمر وأحسن إليهم ؟ فانك متى أمنت على حسن السيرة والأمانة وعاقبت على الظلم والتعدي لما تأمر به في الرعية يزيد الحسن في إحسانه ونصحه وارتدع الظالم عن معاودة الظلم والتعدي »<sup>(١)</sup>.

---

(١) أبو يوسف المرجع السابق ص ١٤٢ .

ولقد أشار أبو يوسف على أمير المؤمنين هارون الرشيد أن يولى الديوان أهل الصلاح ، وأن يسبروا حسباً رسم لهم ، وأن يراقبهم فان الرقابة تستهدف متابعة العمل والتأكد من أن ما يجرى عليه العمل يسير فى مساره الطبيعى والكشف عن الأخطاء والانحرافات وتصحيحها ، وتحديد المسئولية عند الخطأ ويعاقب المسئول ويعزل ، أما إذا أحسنوا وساروا على السيرة طوعاً وعيلاً ... والرقابة فى هذا عملية دائمة تبدأ مع كل عمل وتستمر معه ولا تتوقف ولا تنتهى ، وهى ليست عملية متخصصة تقوم بها أجهزة مفرغة لها وتفرد بها ، وعلى هذا فانه يجب أن من يقوم بعمل يجب أن يكون أهل للثقة والخبرة وأن يراقب فإذا أخطأ ماسبه المسئول أو الرئيس المباشر ، وإذا أحسن وأدى عمله ، يجب أن يحازى بالحسن ، وعلى ذلك فإن الرقابة بعد ذلك تكون سهله وتؤدي إلى أحسن النتائج .

وعلى ذلك فليس حتماً أن يعمل مفهوم الرقابة ممارسة صفوط معينة للكشف عن الانحراف ، بقدر ما ينبغى أن تكون الرقابة مجرد قياس للانحرافات وتصحيحها ، ولذلك كانت الرقابة الذاتية أفضل أنواع الرقابة ينتفى معها أى مؤثر أو ضغط . فانفرد أقدر على تفهم واجباته وتحديد موقفه من كل عمل<sup>(١)</sup> .

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا»<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك أيضاً ستخلص من حديث الرسول الكريم بخلاف الرقابة

---

(١) د . محمد عبد المنعم خميس : مرجع سابق ص ١٤٤ .

(٢) صحيح البخارى :

الخارجية ، فانه لابد من وجود رقابة ذاتية تنبع من داخل الإنسان ، رقابة الضمير نفسه على همل الإنسان قبل أن يعاسبه غيره .

والرقابة هي الوسيلة لتطويع الأفراد ، ويبدو أثر الرقابة ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها وأهمها تعديد الأداء ، لذلك كانت الرقابة داخل المشروعات وهذه الطريقة .. رقابة ذاتية من الأفراد لأنفسهم ، ومن أصحاب المشروع بعضهم لبعض حتى يكون هناك توازن ، بحيث لو أخطأ أحد تنبه إليه الباقيين وهبوا لتلاشي الخطأ وعملوا على إصلاحه ، وقد رسخ القرآن الكريم في القلوب والنفوس ما يبعد الأفراد عن الانحراف لأن الله تعالى هو الرقيب .

ومما لاشك فيه أن المشروعات القائمة في الإسلام ، كانت تقام داخل إطار السوق ، الذي أشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمره إلى الناس أن يعربوا لأنفسهم سوقا يتعاملون فيه ، وعن النهي عن تلقى الركبان خارج السوق .. إلخ .. من هذه الإرشادات .

ولقد كان هناك رقيب للأسواق وهو المحتسب ، وكان بمثابة الرقيب على تنفيذ أوامر ونواهي الشريعة ، بحيث إذا انحرف واحد كان العقاب المناسب على قدر الخطأ حتى يكون عبرة لغيره ، ويكون عظة له .

والمحتسب هو الذي يقوم بالأمر بالمعروف ، إذا أظهر تركه ، والنهي عن المنكر إذا أظهر فعله ، والمعروف هو كل قول أو قصد حسنه الشارع وأمر به ؛ والمنكر هو كل قول أو فعل أو قصد قبحه الشارع ونهى عنه<sup>(١)</sup> .

---

(١) المستشار عمر شريف . نظام الحكم في الدولة الإسلامية ص ١٠٣ .

والحاكم له ولاية الحسبة لأنها من الولايات العامة ، وللحاكم أن يمدد مهمة ولاية الحسبة إلى من يقوم بها على خير وجه ، والمختص في الأسواق هو الذي يقوم بمراقبة حركة البيع والشراء ، والسكيل والميزان ، والتسعير ، والقلاهب ، والاحتسكار ، والغش ، وتنفيذ العقود ، والمعاملات ، والوفاء بالدين ؛ والتأخر في أداء الديون .

ورقهب الأسواق في الإسلام نظام فريد في نوعية يحكم الرقابة على الأسواق بحيث تسير السير الصحيح ؛ ولا تخرج عن أهدافها في توفير السلع والارتقاء بالمجتمع وتحقيق الرفاهية والرخاء .

بعد العرض السابق لدور المال ومفهوم الإدارة المالية في الإسلام ، وأهداف وطروف الإدارة المالية في الاسلام أيضا .

أنتقل إلى الفصل الرابع والأخير وهو يبحث في طريق إسلامي لأدوات ومصادر تمويل المشروعات .

## الفصل الرابع

### تمويل المشروعات في ظل الإسلام

في الباب الثاني من هذا البحث تمت استعراض أشكال المشروعات في ظل الإسلام ، ومدى جوازها ، وموقف الشريعة الإسلامية منها .  
ثم تمت شرح وتعريف الإدارة المالية الإسلامية ، ومفهومها ، ووظائفها وأهدافها .

وبعد . . . ففي هذا الفصل وهو فصل الختام ، وهو يحوى ما أهدف إليه من هذا البحث . . . ويحتوى على :

١ - المبحث الأول : أدوات التمويل سواء البنوك أو التأمين أو البورصات سواء من ناحية عملها في الوقت الحالى ، وموقف الشريعة من عملها هذا ، وما الهديل الإسلامى إذا كانت لا تتماشى مع الشريعة .

٢ - المبحث الثانى : مصادر التمويل وسهكون البحث فيها يتناول مدى مسابقة هذه المصادر للشريعة الإسلامية من عدمه ، ثم أقترح الهدائل وأتمنى أن أصل إلى ما أهدف إليه ، وأن يصل ما أسعمرضه سهلا إلى الجميع .

## المبحث الأول

### طريق إسلامي لأدوات تمويل المشروعات

في هذا المبحث سوف أتناول البديل الإسلامي لتمويل المشروعات ، وهذا البديل سوف يقتصـر على أدوات التمويل التي تناولتها من قبل ، وسوف أتناول كل أداة على حدة سواء من ناحية عملها ، ووظائفها ، ومدى اتفاقها مع روح الشريعة الإسلامية ، فإذا كانت تتفق مع روح الشريعة كانت هذه الأداة إسلامية .

أما إذا كان هناك اختلاف . . فلسوف أبحث عن الحل الإسلامي من خلال المصـور الإسلامية سواء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أو الخلفاء الراشدين أو عصر الدول الأموية ، أو الدولة العباسية الأولى ، وهي فترة ازدهار الدولة الإسلامية ، بحيث يتناسب من ناحية مع روح المجتمع المعاصر ، وفي الوقت نفسه يـتمشى مع روح الشريعة الإسلامية من ناحية أخرى .

و بحث في هذا المبحث سوف يتناول بطبيعة الحال نفس أدوات التمويل التي سبق أن قـت بتناولها فقط من ناحية إسلامية وهي :

أولاً : المصارف .

ثانياً : شركات التأمين .

ثالثاً : البورصات ( الأسواق ) ،

والآن أنتقل إلى تناول كل أداة من تلك الأدوات . . كل على حدة .

### أولاً : المصارف :

إن البنوك تلعب دوراً هاماً في حياتنا وحياة الأمم والحياة الاقتصادية بصفة خاصة ، ولا شك أن المصرف جهاز يسدى إلى الجمهور خدمات مختلفة سواء كان هذا مصرفاً صناعياً أو تجارياً أو زراعياً . . الخ .

وسوف أستعرض هذا عدة نقاط وهي على التوالي :

١ — نظرية الربا المحرم .

٢ — البديل الإسلامى .

(أ) عمل البنوك الحالية .

(ب) المصارف الإسلامية .

٣ — نظرية الربا المحرم :

الربا معناه في اللغة الريادة مطلقاً سواء للشئ في نفسه أم بالنسبة إلى سواء قال تعالى « فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » أى علت وارتفعت وعلو الأرض وارتفاعها زيادة لها في ذاتها<sup>(١)</sup> .

وفي لسان الشريعة ، وفي لغة المعاملات : هو عملية دين يؤدى منه مال زيادة على أصل الدين في مقابل المدة التى يظل فيها الدين في ذمة المدين ،

---

(١) ابراهيم زكى السدين بحوى نظرية الربا المحرم فى الشريعة الإسلامية ص ٢٥ .



ذلك هو أصل الربا ؛ وهو الذى أدركه الإسلام عند عرب الجاهلية ؛ وشهد آثاره السيئة فى المجتمع العربى <sup>(١)</sup>.

وعند ما نزلت شريعة الإسلام على محمد صلى الله عليه وسلم أهدت نصوصها حرباً لا هوادة فيها على الربا وآكليهِ . . قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإذا لم تعملوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ؛ وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » <sup>(٢)</sup>.

ولقد امتدت هذه الحرب إلى كل من شارك وشارك فى عقد من عقود الربا حتى لو كان كاتباً أو شاهداً . قال جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهده ، وقال : هم سواء <sup>(٣)</sup>.

والربا نوعان : حلى وخفى .

فالجلى حرم لما فيه من الصبر العظيم .

والخفى حرم لأنه ذريعة إلى الجلى .

متحريم الأول قصداً ، وتحريم الثانى وسيلة .

(١) فأما الجلى ، فربا النسبة ، وهو الذى كانوا يفعلونه فى الجاهلية

---

(١) عبد الكريم الخطيب . مرجع سابق ص ١٥٠ .

(٢) سورة البقرة : الآيات : ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣) رواه أبو مسلم .

مثل أن يؤخر دينه ريزته في المال ، وكلما أخره زاد في المال حتى يصير  
المائة عنده آلافا مؤلفه ، وفي الغالب لا يفعل ذلك إلا معدم محتاج .

فاذا زاد رأى أن المستحق يؤخر مطالعته ، ويصبر عليه بزيادة يبدلها  
له ، تكلف بطلبها ليعتدى من امر المطالبة والحبس ، ويدافع من وقت إلى  
وقت ، فيشعر بضرورة وتعظم مصيبتة ، ويزيد مال الراى من غير نفع  
يحصل منه أخيه . ولهذا كان من أكبر الكبائر<sup>(١)</sup> .

إن الشريعة الإسلامية تقيم المجتمع على أسس التراحم والأخاء والخلق  
الكريم والرفق بالضعفاء ، ولذلك يأمر الله تعالى الدائن إذا أعسر مدينه أن  
يمهله حتى تيسر حاله « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة »<sup>(٢)</sup> . ويقول  
الرسول صلى الله عليه وسلم « من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة  
فلينفس عن معسر أو يصب عنه » ويقول « من انظر معسراً ووضع عنه أطله  
الله في طله » . ويقول رحم الله رجلاً سمعاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى »  
لأن السخاء في الاقتصاد تحفظ للمدين كرامته وتفرس المودة في نفسه  
لدائنه وتحثه على الجهد في الأداء قدر طاقته .

أما هذا الذي يقرضه جنيهاً ليسترده اثنين فهو عدوه ولن تطيب  
نفسه أبداً عن دفع هذا الربا ولن يحصل لصاحبه مودة . . . صاحبه الذي  
يهدم أهم أسس هذا المجتمع المتعاضد المتراحم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) د . محمود محمد بابلي : المال في الاسلام ص ١١٨ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٠ .

(٣) عبد السميع المصري : مفومات الاقتصاد الاسلامي ص ١٦٧ .

(ب) وأما الربا الخفي وهو ربا الفضل : فتحريمه من باب سد الذرائع ، كما صرح به حديث أبي سعد الخدرى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الدرهم بالدرهمين ، فانى أخاف عليكم الرما ، والرما هو الربا فتعهم من ربا الفضل لما يحافه عليهم من ربا النسيئة .

إن الدرام والدنانير أثمان المبيعات ، والتمن هو المقيار الذى به يعرف تقويم الأموال ، فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً فلا يرتفع ولا ينخفض إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات ، بل الجميع سلع ، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة ، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة ، وذلك لا يكون إلا بتمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة ، ولا يقوم هو بغيره ، إذ يعير سلعة يرتفع وينخفض ، فتفسد معاملات الناس ويقع الضرر . . فلو أبيع ربا الفضل فى الدرام والدنانير لجر ذلك إلى ربا النسيئة .

فالأثمان لا تقصد لأعيانها ، بل يقصد التوصل بها إلى السلع ، فإذا صارت فى نفسها سلعا تقصد لأعيانها ، فسد أمر الناس (١) .

وهذا النوع من الربا يطلق عليه « ربا السنة » لأن مصدر تحريمه سنه رسول الله صلى الله عليه عنه قال « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، ويدأ بيد أى سواء بسواء ، فن زاد أو استزاد فقد أربى . فإذا اختلفت هذه

---

(١) ابن ميم الجوريه اعلام الموقعين ج ٤ ص ١٣٢ .  
( ١٤ - مصوبل المشروعات )

الأجناس فبيعوا كيف شئتم<sup>(١)</sup> ، كما يطلق عليه ربا البيوع لأن بطاقه عقود البيع<sup>(٢)</sup>.

وآيات تحريم الربا وردت في ثلاثة مواضع في سورة البقرة من الآية ٢٧٥ إلى ٢٨١ ، وسورة آل عمران من الآية ١٣٠ إلى الآية ١٣٦ ، في سورة الروم الآية ٣٩ .

### — تحريم الربا : —

التحريم في الإسلام لا يقوم إلا عند تحقق الضرر وتغلبه على المفع إن وجد ، والضرر في الربا وارد لأن فيه استغلالا لحاجة المصطر إلى المال بأن يقرضه هذا المال ، ويشترط عليه رده بزيادة لم تأت نتيجة جهد أو بدل خدمة فعلية أو قيمة سلعة .

وإذا كانت الدول الحديثة قد عمدت إلى تحديد النسبة الربوية فإن هذا العمل منها لم يقص على مخاطر الربا ، وإنما جعل المترايين يحتالون على تحصيل النسبة التي يشترطونها بأشكال مختلفة ، حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون لأنه ليس لهم وازع ديني أو خلقى يمنعهم من هذا الاستغلال .

وحرص الإسلام على تحريم الربا ، مهما كانت النسبة ضئيلة وخاصة في ربا الفضل لعدم الوقوع في ربا النسبية<sup>(٣)</sup>.

ولقد صرح القرآن الكريم بالنهي عن الربا وصرح بمضار الربا الكبرى

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٤ .  
(٢) عبد السميع المصري مرجع سابق ص ٨٨ .  
(٣) د . محمود محمد بابلي . مرجع سابق ص ١٢٧ .

التي حرم من أحلها الربا لدفع الظلم عن الناس . وأن فضل الربا ليس حقاً للدائن ، وأن هذا الفضل ظلم للدين وقطع لأواصر المحبة والتعاون في المجتمع وتؤدي إلى انتشار الظلم والعداوة والبغضاء . وليست الحكمة في تحريم الربا في القرآن فقط مقصورة على دفع الظلم . وإنما هناك آيات تعض على الصدقة والبعاد عن الربا والبغض فيه قال تعالى « يحق الله الربا ويرى الصدقات » (١) . ولقد أوضحت آيات القرآن الكريم أن الربا كسب خبيث وقبيح وماله إلى النقصان والحق في الدنيا ، والعقاب الشديد في الآخرة (٢) ، قال تعالى وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » (٣) .

إن تحريم الربا من أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الرأسمالي ذلك لأن الاقتصاد الرأسمالي لا يقوم بغير نظام الفائدة .

ونظام الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يمكن رأس المال من التزايد بلا جهد أو محاطرة . ونتيجة لهذا التزايد المتواصل يمكن رأس المال من السيطرة على المجتمع . وتحريم الفائدة في الاقتصاد الإسلامي لا يمكن رأس المال من النمو بلا جهد ، كما يمنع من السيطرة على المجتمع تلك السيطرة التي تعاني منها المجتمعات الرأسمالية (٤) .

---

(١) سورة البقرة : آية ٢٧٧ .

(٢) إبراهيم زكي الدين بدوي . مرجع سابق ص ٦٩ .

(٣) سورة الروم : آية ٣٩ .

(٤) د . العسال ، د . منحي . مرجع سابق ص ٨٨ .

والربا من الأمراض الاجتماعية ، وأنه يساعد على الإسراف لأن المرابي يحصل على المال بسهولة ويزداد هذا المال دون جهد ، كما أن المرابي غير أخلاقي لأنه عندما يزيد في ربا المال يمتص دم فريسته وهي طريقة لا أخلاقية<sup>(١)</sup> .

هذه هي مضار الربا وآفته التي تصيب المجتمعات والتي أصابت المجتمعات الحديثة في صورة بنوك مثلاً وشركات تأمين وهذا ما سوف أقوم ببحثه في النقطة التالية :

## ٢ — البديل الإسلامي لنظام البنوك الحالية :

لا يمكن التحدث عن نظام إسلامي بديل لنظام البنوك الحالي إلا إذا استعرضنا نظام تلك البنوك ، وهل هي تتفق مع الشريعة الإسلامية ، وإذا كانت لا تتفق فما أوجه الاتفاق ، وما هو البديل الإسلامي لكي تسير هذه البنوك روح الشريعة الإسلامية ، لذلك سوف أتناول بالتفصيل نقطتين هما :

(أ) أنشطة البنوك الحالية .

(ب) المصارف الإسلامية .

## أ — أنشطة البنوك الحالية :

تقوم المصارف بالدور الأول في عمليات التبادل المالي في العالم ، وعن

---

(١) د . محمود محمد بايللى . مرجع سابق ص ١٣٨ .

طريقها يجرى ، ويذهب معظم ما فى أيدي الأفراد والهيئات والشركات  
والمؤسسات والحكومات من أموال ( نقود ، أوراق مالية ،  
مجوهرات .. الخ ) .

وظيفة البنوك الحديثة هى تيسير التبادل : بمعنى أن المعاملات المالية  
اتخذت شكلاً صخماً وعريضاً ، وجاء نظام الائتمان المصرفى عن طريق مجرد  
وعد بدفع ثمن السلع أو الخدمات بغير انتقال مادي للنقود ، وهذا الوعد قد  
يعمل فى شيك أو كميالة أو سند إذنى أو خطاب اعتماد ، كما يسرت الإنتاج  
عن طريق الإقراض ، وتأخذ البنوك من المقرضين نسبة مئوية على هذا القرض ،  
كما ساعدت على توفير رأس المال وتعزيز طاقته <sup>(١)</sup> .

هذا بجانب أعمال أخرى مثل : قبول الودائع النقدية وتؤدي عنها فوائد  
للمودعين ، خصم السكبيالات ، تحويل العملات فى مقابل عمولة ، وتحويل  
النقود من قطر لآخر فى مقابل عمولة ، اعتماد الشيكات السياحية وأسهم  
الشركات فى مقابل عمولة <sup>(٢)</sup> .

والمصارف بهذه الطريقة تقوم باستثمار النقود . . . . . وسوف يقتصر  
البحث على عمليتي الإقراض والإيداع بصفتيها أهم العمليات المصرفية ،  
والمصارف قامت أساساً عليهما ، كما أنهما أخص العمليات التي تؤثر على  
الاستثمار ككل .

— وعلمية الإيداع فى المصارف تتم بأن يودع الأفراد أو الهيئات . الخ .

---

(١) د . محمد عبد الله العربى . مرجع سابق ص ١٥ .

(٢) عبد الله ريم الخطيب . مرجع سابق ص ١٩١ .

أموالهم تلك المصارف نظير فائدة معهنة ، وهذه الفائدة يحدد البنك المركزي سعرها بكل دولة ، وللبنوك أن تتحرك في إطار هذا المعدل ، وقد تختلف من بنك لبنك داخل نفس الدولة ، والمصرف في هذا المجال يقوم باستثمار تلك الأموال سواء في الإقراض ، أو إنشاء المشروعات . . الخ ، والأموال المودعة هذه يقوم المصرف بدفع فائدة عنها ، ليس نظير أنه يحافظ عليها ، ولكن لأنه يستثمرها لصالحه ، كما أن الأفراد مستفيدون من ناحية أخرى لأن المصرف يحفظ أموالهم من الضياع ، بجانب إعطائهم فائدة من أموالهم .

— ولكن هل هذه الفائدة الثابتة خلال ١١٩ .

إن المودعين ليسوا شركاء للبنك في عمليات الاستثمار هذه ، وإلا لما كانت الفائدة التي يدفعها البنك ثابتة ، ولدفع أرباحاً تتغير حتماً من عام لآخر ، طبقاً لما يحققه البنك نفسه من أرباح أو خسائر .

إن هذه الفائدة ربما طاهر لعدة أسباب هي :

١ — أنها فائدة ثابتة على المال ترويه دون عمل أو جهد ، والأصل أن يعمل رأس المال ويعرض للربح والخسارة ، وهذا غير حادث في هذه الحالة .

٢ — إن الفائدة هذه تأتي رأس المال دون جهد أو مشقة أوكد ، وربما هناك من يقول إن المصرف يقوم بزيادة عن المودع باستثمار تلك الأموال ، ولكني أقول إن البنك إذا كان يقوم لكل مودع باستثمار أمواله فإنه قد يعرض للخسارة ويحقق ربحاً ، كما أن هذا الربح يتغير ارتفاعاً وانخفاضاً ،



ولكن الفائدة المدفوعة ثابتة سواء خسر البنك في عدة عمليات وربح في أخرى ، لادخل للمودع في تحقيقها .

٣- الأصل أن يتعرض رأس المال للمخاطرة ، وهنا رأس المال لا يتعرض للمخاطرة إطلاقاً ، من ناحية المودع ، والتي نصت عليها الشريعة الإسلامية لكي يكون للمال الحق في أن يحقق أرباحاً ، ولكن البنك يحسب في نهاية عامه المالي كم خسر وكم ربح ، وهو في ذلك يدخل عمليات مضمونة الربح مثل شراء السندات وأسهم الشركات الكبرى بجواب عمليات أخرى تحقق له أرباحاً تغطي خسائره مما يمكنه من دفع فوائد للمودعين على ودائعهم ، وهذا يعود على مال المودع بالزيادة الربوية التي لم تستدع جهداً ومشقة ، ومخاطرة من صاحب الوديعة .

وهناك عملية أخرى هي عملية الإقراض . وهي أن يقوم البنك بتقديم الأموال إلى الأفراد والهيئات . والشركات . الخ . نظير فائدة سنوية وهذه القروض على نوعين هما :

#### ١ - القروض الاستهلاكية :

وهي القروض التي تقدمها المصارف للأفراد ليستعينوا بها على مطالبهم المعيشية ، وفي هذه القروض ربا واضح وظاهر وهو ربا النسيئة وهو محرم قطعاً في الإسلام . وحكمة تحريمه ظاهرة لاتحتاج إلى بيان ، فهو من جهة يتنافى مع الأخلاق الإسلامية . وهو يهدم جميع الخصائص التي جعلها الله من مقومات المجتمع الإسلامي . ومن جهة أخرى فإن هذا الربا وسيلة غير سليمة للكسب لأن المائدة التي يحصل عليها القرض لاتعاقب نتيجة عمل المتقاضى أسهم بماله

فمه وأصافت هذه المساهمة شيئاً إلى ثروة الأمة العامة . . . ، كما أنه من ناحية ثالثة ظلم للمدين المضطر لحاجته الشديدة للمال . . . وعلى هذا فإن الفائدة على هذه القروض ربا وأصح .

وبالإضافة إلى أن القرض الاستهلاكي وما يؤخذ عليه من فوائد ربوية وما به من ظلم للمدين فإنه يشعر هذا المدين بالغبين والضرر الفاحشين اللذين لحقا به من جراء هذا القرض ، وهذا يحلب البغضاء والمداوة في قلب المدين تجاه من أقرضه ، والذي لم يمينه في ضائقته . . . والفائدة على هذا النوع من القروض هي الربا الظاهر أي ربا النسبة وهو محرم قطعا في الإسلام بالسكتاب والسنة ولا يحتاج إلى تفسير كثير .

## ٢- القروض الإنتاجية (الاستثمارية) :

وهي التي يقرضها من يريدون أن يوظفوها في مشروعات إنتاجية تدر عليهم الأرباح ، ويقومون باستثمار تلك الأموال في مشروعات تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة والمستوى الاقتصادي للدولة ، ونظير هذه القروض تأخذ البنوك فائدة عليها .

وهناك من يدمي أنه طالما تحقق تلك المشروعات الإنتاجية أرباحا ، ويؤدون فائدة عن هذا القرض فإنه ليس ربا محرما . . .

ويمكن الرد عليهم « بأن تسمية الربا بالفائدة لا يغير من طبيعته ، فالفائدة ليست إلا زيادة في رأس المال المقرض ، وكل زيادة منه هي ربا لغة وشرعا »<sup>(١)</sup> .

---

(١) د . محمد عبد الله العربي مرجع سابق ص ٣ .

وعما لاشك فيه أن هذه العوائد على تلك القروض هي ربا طاهر وواضح وذلك بسبب أن المقرض سواء حقق هذا المشروع الإنتاجي (الاستثماري) أرباحاً ، ولم يحقق ، فإنه لا يصاب بأي خسارة ، ولا يعمل أي غرم ، بل فوق ذلك في حالة إذا ما أصيب المشروع بخسارة فإن المقرض يأخذ فائدة قرصه أيضاً دون مراعاة لظروف هذا المشروع .

فهل هذه الفائدة في هذه الحالة حلال وطبيعية ؟

ولقد أفتت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف : « بأن الإيداع في المصارف على النحو المعروف الآن ربا محض وهو محرم . وكذلك الإقراض بفائدة أيضاً ربا محض وهو محرم »<sup>(١)</sup>

وللربا مضار عديدة منها :

١ — أنه السبب في تكديس الأموال في أيدي أصحاب البنوك ويؤدي إلى سيطرة هؤلاء على المجتمع . فهو الذي أدى إلى شأة البنوك في البداية . كما أنه هو الذي أمكن لتلك البنوك من السيطرة على المجتمع .

٢ — الشعور بالظلم بالنسبة للمقرضين والكرامية للمجتمع الذي لا يوفر لهم مصدر آخر غير الاقتراض بفائدة (القروض الاستهلاكية) .

٣ — غلاء الأسعار : فإنه في حالة المنتج الذي يقرض بفائدة فإنه يحمل تلك الفائدة على سعر المنتجات مما يساعد على ارتفاع أسعارها ، ولهذا يدفع المجتمع كله الفائدة الربوية .

٤ — من جهة أخرى إذا أراد المنتج تخفيض تكاليف الإنتاج ،

(١) الشيخ محمد علوانى رئيس لجنة الفتوى بالأزهر . الأهرام الاقتصادية رقم ٥٢٩ .

اصطر إلى تخفيض أجور العمال لأنها السبيل الوحيد أمامه . . . وذلك بسبب الفائدة الربوية<sup>(١)</sup> . . .

يقول اللورد كينز في كتابه النظرية العامة : « ان ارتفاع سعر الفائدة يعوق الإنتاج لأنه يغري صاحب المال بالادخار للحصول على فائدة مضمونة دون تعريض أمواله للمخاطرة في حالة الاستثمار في المشروعات الصناعية أو التجارية .

كما أنه من ناحية أخرى لايساعد رجل الأعمال على التوسع في أعماله لأنه يرى أن العائد من التوسع مع ما فيه من مخاطر — يعادل الفائدة التي سيدفعها المقرض سواء كان الاقتراض عن طريق المصرف أو بموجب سندات وعلى ذلك فكل نقص في سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج وبالتالي في العمالة وإيجاد الفرصة لتشغيل المزيد من الناس »<sup>(٢)</sup> .

وحاجة المصارف إلى أن تتعامل بالربا ليست لازمة ويمكن الاستغناء عنها ، دون أن تؤثر على الأوضاع الاقتصادية ، لأنها تقوم على غير عمليتي الإيداع والإقراض<sup>(٣)</sup> . . . وعلى هذا ليس هناك حاجة لأن تقوم بهذه العمليات الربوية التي حرمها الله تعالى حيث يقول سبحانه :  
« يمحى الله الربى ويربى الصدقات »

---

(١) د . محمد عبد الله العربي : مرجع سابق ص ١٢ .

(٢) عبد السمیع المصری مرجع سابق ( كينز ) . النظرية لاعامة ص ٣٥٧ .

(٣) د . محمود محمد بابللی : مرجع سابق ص ١٥٥ .

### ب — المصارف الإسلامية :

بعد أن قمت باستعراض نظرية الربا المحرم ، وعمل البنوك الحالية وما يشوب أهمالها من ربا واضح سواء في معاملاتها مع المودعين ، أو مع المقترضين ، سواء للقروض الاستهلاكية أو الإنتاجية . .

أتى إلى النقطة الأخيرة وهي البديل الإسلامي ، لقد تعرفنا من خلال العرض السابق أن البنوك الحالية تقوم بعدة خدمات هامة ومفيدة للاقتصاد القومى بل للاقتصاد العالمى وهي تيسير الإنتاج ، تيسير التبادل ، تعزيز رؤوس الأموال ، تيسير التعامل ، إلى غير ذلك من المعاملات الحيوية التي تساعد على الرفاهية والتقدم ، ولكن هناك بعض المعاملات التي لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية ومنها عمليتي الإيداع والإقراض ( وسأقتصر عليهما دون المعاملات الأخرى ) .

#### ١ — الإيداع :

إن عملية الإيداع تعنى أن يقوم المودع بإيداع أمواله في أحد البنوك للمحافظة عليها في حين يدفع له البنك كل فترة فائدة على تلك الأموال ، ولقد تبين لنا أن هذه الفائدة تعتبر ربا .

والوضع الإسلامى البديل لذلك هو عقد المضاربة<sup>(١)</sup> في هذه الحالة ، بمعنى أن يكون المودعون هم « رب المال » ككل ، والبنك هو « المضارب » ويكون له الحق في استثمار أموال هؤلاء بنفسه أو عن طريق شركات أو وكلاء آخرين ، والبنك في نهاية كل فترة مالية « سنة عادة » يقوم بحساب

---

(١) د . محمد عبد الله العربى : مرجع سابق ص ٣٨ .

المشروعات التي حققت نجاحاً سواء متوسطاً أو كبيراً ، والمشروعات التي حققت خسائر ، ثم يقوم بحساب أرباحه بعد خصم مصاريفه العمومية واحتياطياته ثم يوزع الباقي بينه وبين المودعين جميعاً يتفق بينه وبينهم ، ويوزع البنك بمعرفة الجزء المتفق عليه على المودعين ، وبطبيعة الحال سوف يختلف هذا الجزء من عام لآخر بدون شك طبقاً للأرباح التي يحققها البنك وعلى هذا يكون أرباحاً حلالاً ، لأتى المال هنا يتعرض للمخاطرة ، وأن نسبة الربح متغيرة ، والجزء المتبقى بعد ذلك للبنك يوزعه على المساهمين إذا كان بنكا خاصاً ، أو حسبما يحدده القانون إذا كان مؤمماً ولا شك أن النسبة التي سوف يوزعها البنك على المودعين سوف يراعى فيها مبالغ الودائع ، ونسبة الأجل الذي مكنته هذه الودائع في حوزة البنك ، وساهمت بمقتضاها في هذا الاستثمار .

وسنرى أن هذا الموضع يسير حسب الشريعة الإسلامية ذلك للآتى :

١ — تعرض رأس المال للمخاطرة والربح والخسارة .

٢ — تغير نسبة الربح من عام إلى عام ، أو عدم تحقيق أرباح أهل الإطلاع في حالة الخسارة .

٣ — تحقيق دورة رأس الأموال بدلا من اكتنازها لفائدة أصحاب رؤوس الأموال أنفسهم .

٤ — نفع المجتمع والاقتصاد التوى ، ورفع مستوى المعيشة طبقاً لهذا الاستثمار .

٢ — الإقراض :

(١) البديل عن القروض الاستهلاكية :

تقدم البنوك قروصاً استهلاكية للذين تعوزهم الحاجة إلى الاقتراض

للاستعانة بها في قضاء حوائجهم المعيشية ، وتعقاصى هذه المصارف فائدة ربوية على تلك القروض ، وهذه الفائدة هي ربا السيئة وهو بطبيعة الحال محرم ، والبديل عن هذا هو أن تكف البنوك عن إعطاء مثل هذا النوع من القروض ، ويقوم جهاز داخل هذه البنوك — أى البنوك الإسلامية — بحيازة الزكاة ، وتقوم بتوجيه حصيلة ما يوجب إلى مصارفه الشرعية المعروفة ، أما غير المستحقين للزكاة ممن تنظرهم حاجات معيشية وقتية إلى الحصول على قروض ، فإن جهاز الزكاة أو مشآت الزكاة تستطيع أن تدمم — بغير فائدة إطلاقاً — ببعض القروض ذات آجال قصيرة<sup>(١)</sup> . يستعينون بها على تفريغ كرتهم العارضة ، على أن يبادروا بردها إلى رصيد الزكاة ، مع وجود ضمانات كافية للوفاء بهذه القروض ، وأعتقد أن أى بلد إسلامي سوف تسوده هذه الروح وهذا التعاون سوف يجعل رصيد الزكاة ضخماً وكبيراً بحيث يسكنى لسد حاجات المعوزين لأنه سوف يتعدى باستمرار بقبولات المتفقين في سبيل الله يريدون بها وجه الله قطعاً . ولعل السبب في أن ما ذكرت هو ما يتفق وروح الشريعة الإسلامية وطبيعة العصر الذي نعيش فيه وهو :

١ — سيادة روح الكفالة الاجتماعية في المجتمع الواحد ، وبين أفراد هذا المجتمع تحقيقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الأعضاء بالسر والعلانية »<sup>(٢)</sup> .

٢ — الاطمئنان والأمان الذي يوفره هذا النظام لكافة أفراد المجتمع

(١) د . محمد عبد الله العربي . المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢) صحيح البخاري .

ويؤمنهم على غدهم ، يؤمنهم على مواجهة حاجاتهم المعيشية الضرورية .

٣ — سيادة روح المودة والتراحم والحب والإخاء في المجتمع .

(ب) الهديل من القروض الانتاجية :

في حالة الإيداع اعتبرت أن المودعين هم « رب المال » والبنك هو « المضارب » ولكن في هذه الحالة سوف يصبح البنك هو « رب المال » وأصحاب المشروعات المقترض هم « المضارب » ،<sup>(١)</sup> ،<sup>(٢)</sup> ، « وصاحب أى مشروع يقوم بأخذ رأس المال من البنك مع تقديم الضمانات اللازمة والكافية . . مع وجود جهاز للتخطيط بالبنك نفسه لدراسة المشروعات للتأكد من صلاحيتها للتنفيذ ، على أن يقدم النصح لأصحاب المشروعات ويوجههم إلى الطريق الصحيح لاستثمار الأموال ، فإذا حقق المشروع أرباحاً ، حصم المشروع من الأرباح مصاريفه واحتمالياته ، ثم يقسم الربح بينه وبين البنك حسبما يتفق الطرفان مقدماً ، فإذا لم يحقق المشروع ربحاً رد المال إلى البنك إذا سلم رأس المال ، ويعطى مهلة أخرى إذا كان هناك أملاً في المستقبل ، أما إذا أصاب رأس المال خسارة فإن الخسارة لا تحيق إلا برب المال « البنك » هذا إذا لم يكن لصاحب المشروع يد في هذه الخسارة ، أما إذا كان له يد في هذه الخسارة ، فإن عليه الضمان . .

هذه الطريقة ستطبع . . وعن طريق جهاز التخطيط بالبنك أن نضمن استثمار الأموال في مجالها الصحيح ، ثم من جهة أخرى يضمن البنك أمواله من جهة ثالثة يحقق أرباحاً لا شك تعود على المجتمع بالرفاهية ، وتشجع

(١) د . محمد عبد الله العربي . مرجع سابق ص ٤٠ .

(٢) د . محمود محمد بابلي : مرجع سابق ص ١٥٦ .



أصحاب الأعمال على الإقدام على المشروعات الإنتاجية ، كما أن ذلك يساهم .  
على قيام شركات الاستثمار مادام البنك سوف يشترك مع تلك الشركات في  
التخطيط وتقديم النصح .

### ٣ - النشاط المصرفي الخارجي :

إذا كنا قد قمنا بالنشاط المصرفي الداخلي من شبهة الربا المحرم . .  
فسوف ننقل إلى النشاط المصرفي الخارجي ، فهو من جهة يشمل البلاد  
الإسلامية ، وفي هذه الحالة إذا كنا كعالم إسلامي نمنع الربا لكي نستطيع أن  
نظهر معاملاتنا المصرفية من الفائدة الربوية لتحل محلها شركة المضاربة فهذا  
يجعل المعاملات المصرفية بين بلاد العالم الإسلامي تسير حسب الشرع الحنيف .  
من جهة أخرى ماذا يكون الوضع بالنسبة للبلاد الغير إسلامية التي نتعامل  
معه سواء بعقد قروض لتحويل بعض نشاطنا الإنتاجي ، أو إنتاج سلع لم  
نصل إلى إنتاجها بعد فإني أرى من وجهة نظري :

١ - إما أن يشاركنا رأس المال الأجنبي في مشروعاتنا الإنتاجية  
وأن نتقاسم الربح معاً ( أى نتقاسم مشروعاتنا ورأس المال الأجنبي ) حسب  
النسبة التي يتفق عليها بعد حساب المصروفات وخصم الاحتياطيات .

٢ - إذا لم يوافق رأس المال الأجنبي والجهات التي تقدمه على ما سبق  
فهناك طريق آخر ، هو عدم أخذ فوائد ربوية على قروضهم الإنتاجية  
( الآلات أو السلع الإنتاجية . . الخ ) وإنما يزيدوا في ثمنها زيادة تناسب  
الأجل الذي بعده يسدد القرض . .

هذا من وجهة نظري لكي تصبح معاملاتنا خالية من الشبهات الربوية  
التي تشوب معاملاتنا في العصر الحالي .

وأنى أرى أن تحقق بعض ما ذكرته آنفاً عن البنوك الإسلامية في تهمية  
بنوك الادخار بنك ناصر الاجتماعى ، وبنك فيصل الاسلامى ، والبنوك  
الإسلامية التى أقيمت فى بعض الدول الإسلامية ، وهذا دليل على أن  
الوجهة الإسلامية بدأت تعود إلى معاملتنا المصرفية . لنقوم مرة أخرى  
معاملاتنا المالية على أسس إسلامية .

### ثانيا : شركات التأمين

أشرت فى المبحث الأول فى الفصل الثانى من الباب الأول إلى التأمين  
ووطيقته وأهميته بالتفصيل ، ولكنى عندما أتعرض هنا إلى التأمين أتعرض  
له من ناحية أخرى سواء من ناحية موقف الشريعة الإسلامية منه ، أو  
من ناحية أهميته للعصر الحاضر رغم موقف الشريعة الإسلامية ثم من ناحية  
ثالثة ما هو الطريق التأمينى الصحيح لىكى نجعل للتأمين مضمون إسلامى  
لا شبهة فيه . . . فى هذا المبحث أتعرض للتأمين من كافة نواحيه بعد أن  
استعرضته من ناحيته المصرية فقط فى الباب الأول . .

ولا شك أن الناس والشركات والمصانع والتجار . . الخ لجأوا للتأمين  
على أموالهم وأنفسهم ليأمنوا كوارث الدهر نظير ما يدفعون لشركات  
التأمين من مال لا يذكر بجانب الخسارة إذا نزلت بأى فرد منهم ، وعلى  
هذا فالتأمين :

١ — واجب حيوي فى تحقيق التكافل لدفع الملل .

٢ — ضرورة فى الاقتصاد القومى لتوسيع مجالات الاستثمار ، وتقليل  
البطالة ورفع مستوى المعيشة . .

ولكن رغم أن التأمين فيه التكامل والتعاون من ناحية والاستثمار لصالح الاقتصاد القومي من ناحية أخرى فإننا إذا تعمقنا في عملية التأمين ذاتها ودير شركات التأمين وعقود التأمين نجد أن هناك عدة شوائب تشوبها..  
لذلك سوف أتناول التأمين هنا على الوجه الآتي :

١ - بيعو الفرر .

٢ - البديل الاسلامي لعقود التأمين المعاصرة .

أ - عقود التأمين الحالية .

ب - التأمين التبادلي وجرء « الفارمين » كبديل إسلامي .

ولسوف أتناول كل واحدة من النقاط السابقة بالتفصيل على الوجه الآتي:

١ - بيعو الفرر :

سأتكلم عن بيعو الفرر باعتبار أن عقد التأمين هو نوع من أنواع تلك البيوع ، والفرر معناه الغرير ، يقال غرر به إذا ساقه إلى سوء ، وأوقعه في مكروه عن طريق الحيلة ، والخديعة ، والغش<sup>(١)</sup> .

كما أن الفرر هو في الأصل الخطر ، والخطر هو الذي لا يدرى أيكون أم لا<sup>(٢)</sup> . قال ابن عرفة « هو ما كان ظاهرة يغرو باطنه مجهول . وقال الأزهري بيع الفرر ما يكون على غير عهده . قال وتدخل فيه البيوع التي لا يحيط بكنهها المتبايعان . وقال صاحب المشارف بيع الفرر بيع الخطاره ، وهو الجعل بالثمن أو الثمن أو سلامته أو أجله . وقال أبو عمر : بيع يجمع

---

(١) عبد الكريم الخطيب مرجع سابق ص ١٥٤ ،

(٢) د. العسال ، د. متحى . مرجع سابق ص ٩٠ ،

( ١٥ - تمويل المنسوعات )

وحولها كثيرة منها المجهول كله في الثمن أو المثلثن إذا لم يوقف على حقيقة  
جماعه ،<sup>(١)</sup> .

• البيوع المنهى عنها من قبل الغبن الذي سببه الفرر ، والفرر يوجد  
في المبيعات من جهة الجهل على أوجه<sup>(٢)</sup> :

١ — أما من جهة الجهل بتعيين المعقود عليه أو تعيين العقد .

٢ — أو من جهة الجهل بوصف الثمن والمثلثن المبيع ، أو بقدره ، أو  
بأجله إن كان هناك أجل .

٣ — أو من جهة الجهل بوجوده أو تعدد القدرة عليه ، وهذا راجع  
إلى تعذر التسليم .

٤ — وأما من جهة الجهل بسلامته أعني بقاؤه .

وذلك يتبين أن بيع الفرر هو البيع الذي لا يتحقق من نتائجه ، وإنما  
تسكون هذه النتائج متوقفة على أمر مستقبل أو مجهول قد يقع وقد لا يقع .

ويقع الفرر أو التغرير في بعض صور البيع ، وذلك في بيع المعلوم مثل  
حبيل الحبل ، وبيع السمك في الماء ، وبيع المجهول المطلق ، ولا شك أن مثل هذه  
المبيعات لا تنتمى غالباً ، إلا بخلاف بين المتبايعين ولإثارة العداوة والبغضاء  
بينهما ، لأنها ضرب من المقامرة والمخاطرة .

عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرر حتى  
يبدو صلاحها ، نهى البائع والمشتري .<sup>(٣)</sup>

(١) عمده القارى شرح صحيح البخارى ج ١٢ ص ٢٩٣ ،

(٢) اس رسد القرطبي . بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ١٤٩ .

(٣) ابن رسد القرطبي : المرجع السابق ص ١٤٨ .

عن ابن عمر قال : سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرر . .

وقد أخرج مسلم الهيثمي عن بيع الفرر من حديث أبي هريرة ، وابن  
ماحه من حديث ابن عباس ، والطبراني من حديث سهل بن سعد ، وأحمد  
من حديث ابن مسعود رفته « لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر » وشراء  
السمك في الماء نوع من أنواع الفرر ، ويلتحق به الطير في الهواء ، والمعدوم  
والجهول <sup>(١)</sup> .

عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ، سمى عن بيع  
الفرر ، وفي بيع مالا يعرف جنسه أو نوعه غرر كبير <sup>(٢)</sup> .

كما أنه في حديث آخر نهى الرسول الكريم عن الفرر ، وعن بيع  
المضطر وبيع الثمرة حتى تدرك <sup>(٣)</sup> .

مثل هذه المعاملات التي تتعلق نتائجها بالمستقبل المجهول هي مثار فتنة  
بين الناس ، وتقضى المصلحة ، ويقضى العقل قبل الدين باجتنابها ، والعقل  
لا يقدم أبداً عليها ، لأنها تفتح باب شر لا يدرى أحد عاقبته . .

كما أن مثل هذه البيوع تجعل هناك اضطراباً في المعاملات في البيوع ،  
يجانب أن الفرر في البيوع يؤدي إلى عدم المساواة بجانب عدم وجود

---

(١) الحافظ شهاب الدين أبي الفضل العسقلاني : فتح الباري مشرح  
للبخاري ج ٥ ص ٢٦٠ .

(٢) ابن اسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي السيرازي ،  
المهذب ص ٢٦٢ .

(٣) رواه أبو داود .

عدالة بين المتعاملين .. وبالتالى إلى الظلم ، والتفاوت فى السكس وتكوين الثروات بغير وجه حق .

والآن لننتقل إلى الجزء التالى :

## ٢ — البديل الإسلامى لعقود التأمين المعاصرة :

إن اقتراح نظام بديل للتأمين يصحح وضع عقود التأمين الحالية وبكفل أن يكون هذا الاقتراح يتفق مع النظام والشرعة الإسلامية ، ويتمشى معها ، هذا من ناحية ، ثم يتفق مع متطلبات العصر الحديث والمجتمع المعاصر من ناحية أخرى وإن كنت أقترح تطبيق نظام إسلامى فأنا لا أقترح وإما أقدم ما هو موحود أصلا فى الإسلام لكن بما يتفق وروح المجتمع المعاصر ولا يصح أن أقترح نظام بديل للنظام للتأمين المعاصر ، إلا إذا بينت وأوصحت عقود التأمين الحالية والنظام التأمينى الحالى .. وبناء على ذلك أقوم بتقديم ، البديل ولهذا سيشتمل البحث على :

(١) عقود التأمين الحالية .

(ب) البديل الإسلامى .

## (١) عقود التأمين الحالية :

سبق أن تعرضت لتعريف التأمين ولذلك سوف أسرى فقط خصائص عقد التأمين<sup>(١)</sup> . كمدخل ..

---

(١) جمال الحكيم . عقود التأمين من الناحيتين التأمينية والقانونية ج ١ ص ٣١ . هذا وقد سبق أن تمت بشرح التعريف والخصائص بالتمصيل فى المبحث الأول من الفصل الثانى .

١ — أنه من العقود الرضائية: ينقذ بمجرد توافق الإيجاب والقبول .

٢ — أنه من العقود الاحتمالية : بمعنى أنه ليس لكل المتعاقدين تحديد ما يحصل عليه من المنفعة وقت التعاقد ، وهي لا تتحدد إلا فيما بعد تبعاً لوقوع أمر غير محقق .

٣ — عقد ملزم للجانبين وهو عقد ينشئ التزامات متقابلة في ذمه كل من المتعاقدين .

٤ — أنه من عقود المعاوضة : لأن فيه يأخذ كل من المتعاقدين مقابلاً لما أعطاه .

٥ — أنه من العقود الزمنية .

من خلال استعراض التعريف والخصائص التي سبق تفاولها يمكن أن نلاحظ العيوب التالية :

١ — أن عقد التأمين من عقود الغرر .

٢ — أن عقد التأمين فيه ربا واضح .

٣ — أن عقد التأمين تكون الشركة وهي التي تقوم بالتأمين هي الجانب الأقوى والمتحكم ، الأمر الذي يبرز استغلال الشركة المؤمن ومنافاة هذه العيوب للشريعة الإسلامية .

١ — شبهة الغرر :

أن عقد التأمين عقد احتمالي بمعنى أن كلا من المتعاقدين لا يعلم كم

سيأخذ ولا كم سيدفع ، فهو عقد متعلق بالمستقبل وبالمجهول الذي لا يعلمه إلا الله ، ولقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم ، عن بيع العرر . . وهذا العرر يتضح منه أن الانسان يدفع أقساط التأمين إلى الشركة مع غيره من المؤمنين ، فإذا وقعت الكارثة لأحدهم تصبح الشركة ملزمة بدفع التعويض كاملا بمص النظر عما دفعه المؤمن ، ووقوع الكوارث لا يكون باسقمرار وليس اسكل الدين يقومون بالتأمين لدى الشركة فهي تقع بنسبة محسوبة إحصائيا ، وإننا نرى أن شركات التأمين لاتدفع تعويضا خلال الكوارث مثل الزلازل مثلا ، والنقيصة في السهاية أن الشركة هي الراحمة ، هذا من ناحية الشركة ، أما من ناحية المؤمن فانه إذا حدثت له كارثة فإنه سوف يستولى على مبلغ التأمين كاملا أو أقل من مبلغ التأمين المتفق عليه في العقد قبل أن يسدد الأقساط ولو حتى بعد تسديد تسط واحد فقط ، فهو يكون قد اسعولى على مبلغ كبير هو أو ورثته دون وجه حق ، ودون جهد مدول ، ودون عناء . .

في أبعاد شمة العرر عن عقد التأمين يقول د . محمد البهي :

« إذا عرف أن طبيعة عقد التكافل <sup>(١)</sup> ، تختلف عن طبيعة عقد البيع في أن عقد البيع يقوم على مبادلة المنفعة المادية ، بينما عقد التكافل يقوم على سد الحاجات ودفع أثار المصائب والكوارث ، وإذن المشاركة بالمال في عقد التكافل لا يستلزم حتما مقابلا ماديا ، طالما ليست هناك ضرورة

---

(١) اعتبر د . البهي أن عمد التأمين المعاصر هو عقد تكافل اجتماعي .



تدهو إلى ذلك ، والضرورة أو الحاجة من نطاق التكافل تعطى بمقدارها حسبما قدرت ، وليست بالمقابل من انال المدفوع من المؤمن ، وإذا اعتبر الاسلام « الإنفاق في سبيل الله ، » وفي الرقاب وابن السبيل » إسهاما في التعاون والتكافل الاجتماعى دون انتظار لمقابل مامى مماثل فان عقد التأمين صورة من صور التعاون في سبيل الله وهى المصلحة العامة ، وإن كانت صورته محدودة ، بجانب ما يؤديه من التخفيف على من وقع عليه الضرر . فإذا اتسع نطاق التأمين رأسياً وأفقياً ، فشمل جوانب عديدة في حياة الإنسان ، هنا لا يؤدى عقد التأمين محال إلى ضرر يصيب أحد طرفى العقد كما أنه لا يقوم على جهل أو جهالة ، بل كل من الطرفين يعلم حق العلم بما تعاقد عليه ، ويعلم مصير العقد نفسه ، والمؤمن من أول الأمر يحلل الطرف الآخر ماله عند كلاً أو بعضاً ، فليس عقد غرر ، وبالأحرى هو عقد أمان واطمئنان » (١) .

« ولقد أخذ الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا على رجل القانون عدم عقد التأمين من العقود الاحتمالية ، ذاهبا إلى أن الاحتمال غير متحقق في هذا العقد ، لأن محل العقد متمين ، وثابت وهو الأمان ( فالعاقبة الحقيقية في التأمين بأقساط ، إنما هو بين القسط الذى يدممه المستأمن والأمان الذى يحصل عليه » (٢) .

---

(١) د . محمد البهى نظام التأمين فى هدى أحكام الاسلام وضرورات المحتتم المعاصر ص ٦٨ .

(٢) بحث الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا . أسبوع الفقه الاسلامى .

ولقد ذهب بعض الباحثين إلى أن التأمين التجارى اليوم أصبح ضرورة اجتماعية واقتصادية هامة ، وأن الإمام مالك قال يحواز الغور فى العقد — وإن كثر — إذا دعت إليه ضرورة ، وكان معاوضة مالية <sup>(١)</sup> .

ولقد علق أحد الباحثين <sup>(٢)</sup> على هذا رداً على هذه الآراء بقوله :

١ — إن التعاون يجب أن يكون بين جماعة المسلمين دون وسيط ، وأن تبادل المساعدات إذا تم مثلاً عن طريق الدولة أو بيت المال لا يحقق فائدة ، وإذا كان بين الجماعة فتعود الأرباح على جماعة المسلمين أنفسهم وليس إلى شركة بعينها ، والتعاون فى مفهومه هو إبعاد استغلال الإنسان لأحبه الإنسان ، ولكن شركات التأمين حتى لو كانت ملكاً للدولة تحقق أرباحاً نتيجة استغلال هذا التعاون فكيف يكون تعاون وفيه استغلال ؟ ، ونشرع فى بعض الدول تدخل لحماية الطرف المذعن الذى يوقع على عقد مطبوع . . دليل على أن هذا العقد لا يدخله التعاون ، وهذا ينفى صفة التعاون والتكامل عن عقد التأمين .

٢ — الدول الرأسمالية « وهى الدول التى يعيش فيها التأمين التجارى » قد ألفت أن هذا النظام ليس أمراً ضرورياً يجب الحفاظ عليه ، والتمسك به ، بل على العكس نرعت إلى الأخذ بالنظام التعاونى « التأمين العبادى » . ومحاربة ذلك النظام ، واعتباره مصدر خطر على اقتصاد الأمة . .

---

(١) ذكر الامام ابن رشد فى كتابه مدونة المجتهد ج ٢ ص ١٣٠ « والأصل عنده ان الامام مالك د أن من الغرر ما يجوز لموضوع الضرورة » .

(٢) رسالة ما حيدر مقدمة من السند / محمد السيد الدسوقي عن التأمين وموقف التشريعة الاسلامية ص ١٢٦ .

٣ — عقد التأمين لا يخلف عليه بين رجال القانون وقهاء التأمين أنه من العقود الاحتمالية .

ولى بعد ذلك أن أقول في هذا المعرض :

١ — أن عقد التأمين طامانية غرر (عقد احتمالي) فكيف يحقق الأمان والاطمئنان للمؤمنين .

٢ — طالما أن عقد التأمين فيه غرر فالاستعلال واضح وبين فيه ، ولاتعاون في هذا العقد إطلاقاً لأنه يحقق الاستقلال الكامل وحتى في حالة تدخل الدولة إذا لم يكن هناك استغلال من جانب الشركة المؤمنة ، فالاستعلال قائم في العقد نفسه .

٣ — ليس هناك ضرورة تبيح الغرر كما استند بعض الباحثين إلى مقالة الإمام مالك ، فإن الضرورة في هذا الغرر ، ونحن أمامنا الطريق الصحيح والسليم لمقد يقوم فيه الأمان والاطمئنان والتعاون وهو التكافل الاجتماعي الذي شرعته الإسلام ، ولا أرى ضرورة مطلقاً لآباحة هذا الغرر ، وهذا الاستعلال ، هذا الدفاع المستقيم عن عقد ثبت خطره كما وصح سابقاً حتى البلاد التي ترعرع ونشأ فيها .

٢ — شبهة الربا :

أن عقد فيه التأمين ربا واضح من أن المؤمن عندما يأخذ مبالغ التأمين (التأمين على الحياة) يأخذ مضافاً إليه فوائد لم يتعب فيها ، ولم يتعرض من خلال دفعة المال إلى محاطر التجارة ، وهذه الفوائد محرمة شرعاً

لأنها ربا لاشك فيه .. هذا من ناحية المؤمن ، أما من ناحية الشركة فهي تقوم باستثمار هذه المبالغ المدفوعة لها في الأقراض بنوائد ربوية ، ومعظم استثمارات هذه الشركات في الإقراض للغير ، في حالات التأمين الأخرى قد يستعود المؤمن على مبلغ التأمين كاملاً إذا وقعت الحادثة المؤمن صدها نظير عدة أقساط أو حتى قسط واحد ، وهذا ربا واضح ، كما أن الشركة قد تستعود على الأقساط المدفوعة كلها دون أن تدفع شيئاً إذا لم يقع الحادث ..

وهناك من يهتد للدفاع عن هذه الشبهة مرة بأن العقد عقد تكافل اجتماعي ، ومرة أخرى ، بأن العقد هو عقد تعاون ، وأن الربا ليس موجوداً في هذا العقد ، بمعنى آخر وهو الذي يرمون إليه أن الربا حصر في مواد سبعة هي الذهب ، الفضة ، البر ، الشعير ، التمر ، الباج ، وأن هذه المواد قهاساً عليها الآن مثل الأدرة أو الأرز .. إلخ « فكان لا ربا في عقد التأمين من ناحية العوائد التي يأخذها المؤمن في نهاية المدة . . أو قبل نهايتها » والشركات أموالها توظفها في الاستثمار وخاصة العقارات والشروعات ، كل هذا لا يبنى شبهة الربا عن عقد التأمين . . كما أنه « لا ضرر ولا ضرار » طبقاً لحديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، من جراء هذا العقد وإعما هو تعاضن وتكافل وأمان (١) .

كما ذهب أحد فقهاء التأمين إلى القول بأن عقد التأمين على الحياة ، أقرب العقود شبهة بمقعد المصاراة ، وذكر بأنه إذا اعترض على ذلك بأن الربح في المصاراة غير محدد في التأمين محدد ؛ وأن الشركة تستغل أموالها

---

(١) د . محمد الجبهي مرجع سابق ص ٥٦ .

بطريق غير مباح مثل الإقراض بالفائدة ، أحيب بأن كون الربح في المضاربة سبياً لا قدرنا معنا ليس حكماً محمداً عليه ، وأما الاقتراض بالفائدة فإنه محرم سدا للذريعة ، وقد قرر الفقهاء أن ما حرم سدا للذريعة يباح عند الضرورة<sup>(١)</sup> تعليقاً على هذا وردا عليه أقول بأن هناك من نفى كل ماسبق ..

فيقول الأستاذ الدكتور مصطفى زيد : الواقع أن عقد التأمين كان يمكن أن يكون من عقود المضاربة لولا أمران : أولهما أن طبيعة المضاربة تقتضي الاشتراك في الربح أو الخسارة ، وليس في طبيعة عقد التأمين أن تعرض للخسارة ، والثاني أنه من شروط المضاربة أن يكون الربح سبياً غير محدد .<sup>(٢)</sup>

— كما خلق الأستاذ الإمام محمد أبو زهرة على عقد التأمين : د بأنه رفض رفضاً باتاً قياس التأمين على المضاربة ، وقال عن فوائد التأمين . أنها ليست من قبيل الربا الذي حرم سدا للذريعة وإنما هو ربا السيئة وهو ربا الجاهلية ، وقد أجمع العلماء على أن كل زيادة في الدين نفل الأهل هو من قبيل الربا<sup>(٣)</sup> ..

وهذا يوضح قطعاً كيف أن عقد التأمين عقد تشويه شبهة الربا الذي تحرمه الشريعة الإسلامية تحريماً قاطعاً .

وأخيراً نورد رأياً للأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم يؤيد ماسبق خلاصته : أن عقد التأمين على الحياة لا موازنة بينه وبين عقد المضاربة المشروعة ، وأن

---

(١) محمد السيد الدسوقي : مرجع سابق ص ٧٨ . رأى الأستاذ عدد الوهاب خلافة :

(٢) محمد السيد الدسوقي : مرجع سابق ص ٧٩ .

(٣) محمد السيد الدسوقي : مرجع سابق ص ٨٠ .

ذلك العقد فاسد شرعا ، لأن عنصر الربا متحقق فيه ، كما أن حصول الورثة على مبلغ التأمين ، قبل أداء الأقساط جميعها مقامرة ومخاطرة<sup>(١)</sup> .

ولى أن أقول في معرض هذا الحديث :

١ — يظهر من الشرع أن محرم الربا ، إنما هو لمكان العين الكثير الذى فيه . وأن العدل كما قال « الإمام ابن رشد » فى المعاملات إنما هو مقاربة التساوى ، ولذلك لما عسر إدراك التساوى فى الأشياء المختلفة الذوات حمل الدينار والدرهم لتقويمها : « أعنى تقديرها »<sup>(٢)</sup> وهذه المقالة واضحة وتدل على أن الربا الواضح فى عقد التأمين لا يحقق العدالة ، كما أن شركة التأمين تأخذ الأموال والأقساط ، من الأفراد فى حالة أنواع التأمين غير التأمين على الحياة إذا لم يقع الحادث دون وجه حق ، كما أن المؤمن يأخذ الأموال قبل أن ينفى بالأقساط دون وجه حق أيضاً .

٢ — روى الأئمة واللفظ للدارقطنى عن الامام على رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما ، من كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب ، وإن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بورق ها ، وها »<sup>(٣)</sup>(٤) » .

---

(١) مجلة الشئان المسلمين : السنة ١٣ عدد ٣ تاريخ ١٩٤١/١١/٧ .

(٢) ابن رشد القرطبى مرجع سابق ص ١٣٠ .

(٣) قال ابن اندر « هو أن يقول كل واحد من البيعين « ها ، فبعت به ما فى بده ، يعنى مما يوصيه من المجلس وقتل معناه هاك وهات ، أى خذ واعط . وقال الخطابى « أصحاب الحديث يرويه « هاوما ، ساكنة الألف والصواب مدحا وفتحها لأن أصلها هاك ، أى حد فحذفت الكاف وعوضت عنها المد والهمزة يقال للواحد ها ، وللأثنين هاؤما وللجمع هاؤم » .

(٤) أنى عبد الله محمد الأبصارى القرطبى الحامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٣٥٠ .

وهذا دليل على أن الإسلام عندما حدد المواد السبعة (بالملة المذكورة) لم يبيح أن يقع الربا فيما دونهما ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قاطع في ذلك .

٣ — أن الربا في عقد التأمين فيه استعمال وعدم أمان ، وعدم تكافل وهذا يشكل خطراً على المجتمع القائم فيه التأمين من هذا النوع ، أغنى أهلها المقاصرة بعبئها

### ٣ — شبهة الاستعمال :

أن شركات التأمين هي الجانب الأقوى والمتعصم ، بسبب القوانين التي تدير عليها شركات التأمين ، فهذه القوانين لا يراعى فيها مبدأ تحقق المساواة بين الطرفين تحقاً كاملاً ، وهي في مصلحة الشركات غالباً ، وهذا يؤكد حميصة الإذعان في عقد التأمين ، مثل أنه إذا أدت ظروف إلى زيادة الخطر ، فإن المستأمن ملازم بزيادة القسط ، ليطفل التناسب قائماً بين القسط والخطر ، ولكن إذا حدث أن نقص الخطر فليس للمستأمن الحق في تخفيض القسط . . وإذا عجز المستأمن عن دفع الأقساط خلال مدة التأمين فإن الشركة ترتب على ذلك وقف أثر العقد حتى لو وقع الخطر المؤمن منه .

— وهناك من يقول إن التأمين في ظل التأمين وسيطرة الدولة وما سكتها لشركات التأمين تبعد عن عقد التأمين شبهة الغرر ، الربا ، الاستغلال . . ولكني أقول إن الدولة صعبت أعباءها تتدخل لحماية المستأمن من استغلال الشركة وتقف بجانبه شتى الطرق ، ولكنها تصبح عاجزة عن منع الغرر والربا ، وأعتقد أن الوضع لا يختلف كثيراً عنه في الشركات الخاصة سوى

في نقطة واحدة وهي عدم الاستغلال ونشر مغالاة التأمين على الجميع .

والآن لننتقل إلى النقطة التالية :

ب — البديل الاسلامي :

نأتى الآن إلى البديل الذى يتناسب مع المجتمع المعاصر من جهة ،  
والشريعة الإسلامية من جهة أخرى ، وفى رأى أن البديل ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : التأمين العبدلى :

وهو قائم فى العصر الحاضر ، بمعنى أن هذا النوع من التأمين موجود فى  
العصر الحاضر . . والتأمين التبادلى : هو عبارة عن المشروعات التعاونية ،  
Co-operative Enterprises كما يطلق على هذه المشروعات اسم مشروعات  
العضوية Membership Organizations ويقصد بها تلك المشروعات التى  
تعارض عمليات التأمين بقصد تقديم الخدمة للأعضاء أصلا ، وبدون السعى  
فى سبيل تحقيق الربح كما هو الحال عادة فى الشركات المغلقة (١) .

Proprietary Enterprises

ومن المميزات الرئيسية للمشروعات التعاونية أن القائمين بإدارتها هم  
الأعضاء أنفسهم ، وهؤلاء الأعضاء لا يقومون عادة بدفع أجزاء فى رأس  
المال ، إذ أن رأس المال غير موجود أصلا فى هذا النوع من المشروعات ،  
وبترتب على ذلك اندماج شخصية المؤمن والمستأمن فى شخص واحد هو  
عضو الهيئة والذى تندمج فيه بالتبعية مسئولية المؤمن والمستأمن ، وتسكون

---

(١) وهى شركات التأمين العادية .



مستوليته عادة وعلى وجه العموم غير محدودة إذا ما قورنت مسؤولية المؤمن والمستأمن في المشروعات المتلكة .

ويظهر مما سبق أن العضو المستأمن في المشروع التعاوني يطلب العمان من غيره من الأعضاء في نفس المشروع ، وفي نفس الوقت يصمن الأعضاء الآخرين إخطارهم بصفته عصبواً في المشروع ، ولذلك يطلق على عملية التأمين التعاوني مادة لفظ التأمين التبادلي <sup>(١)</sup> .

ومشروعات التأمين التعاوني تعمل بدون رأس مال ، كما أنها لا تعمل بقصد الربح ، وهي عبارة عن مشروعات يشترك فيها الأعضاء الذين يتعرضون لخطر واحد مثل خطر الحريق ، وخطر الحوادث . . الخ . وهم في هذه الحالة عندما يقع خطر لأحد الأعضاء يقومون بالمساهمة في تغطية نتيجة الكارثة التي وقعت لهذا العضو سواء من طريق حصص يدفعونها بعد تقدير الخسائر ، أو حصص مقدمة حتى يغطوا الخسائر التي وقعت ، وإذا حدث في نهاية العام فائض يقسم بين الأعضاء . على أن هذه الهيئات أو المشروعات لا تقوم بقصد الربح إطلاقاً . فهي تقوم في مواجهة استغلال شركات التأمين ولتحقق التعاون .

ومن عجب أن لا نشاهد أثر تلك المشروعات أو الهيئات في مصر أو الدول الإسلامية ، ومن عجب أيضاً أن نشاهد أن تلك الهيئات أو المشروعات نشأت في إنجلترا والولايات المتحدة وبقية الدول العربية ، ولقد كان أولى بنا أن تكون لدينا هذه الهيئات ، وبدلاً من شركات التأمين السبغلة حتى

---

(١) د . سلامة عبد الله . إدارة وتنظيم منشآت التأمين ص ٤٤ .

لوكانت مؤمنة ، وعقود التأمين التي تتعارض تماما مع الشريعة الإسلامية .

وإذا عن الدول الإسلامية تطبيق هذا النظام فإن لى أن اقترح أسلوب عمل لهذه الهيئات فى إطار الشريعة الإسلامية ، وهذا الأسلوب هو أن تقوم هيئات التأمين التبادلى تجمع أعضاء المهن الواحدة والمنشأة ، أو الأعضاء الذين يتعرضون لخطر واحد . ويقوم كل عضو فى بداية كل عام بدفع حصة معينة وثابتة ومتساوية مع بقية زملائه الأعضاء ، لكي تكون هذه الحصص حاضرة لتغطية الخسائر إذا وقعت ، ولكي تعوض العضو المصاب بالخسارة فوراً ، وهذه الحصص محصورة لتغطية الأخطار التي يتعرض لها الأعضاء ، وإذا لم تسكف تلزم الأعضاء بدفع حصص أخرى خلال العام ، على أنه قد يصبح هناك فائض فى نهاية العام من هذه الحصص ، ولا أرى أن يوزع هذا الفائض بل تقوم الهيئة باستثماره فى المشروعات الاستثمارية عن طريق المشاركة ( المصاربة ) لتحقيق المنفعة للاقتصاد القومى والأعضاء أيضاً . . على أن تودع الأرباح الناتجة عن هذا الاستثمار صندوق الهيئة الانفاق منه بسنخاء لمقابلة أية خسائر تقع ، وإذا زاد رصيدها صندوق بحيث يكفي تغطية كل الخسائر فقد يعنى كل الأعضاء من دفع حصص أخرى . . وعلى هذا تحقق هذه الهيئة عدة أهداف وهى :

١ — تحقيق الأمن والاطمئنان لأعضاء الهيئة وتغطية الخسائر التي يتعرضون لها ،

٢ — عن طريق استثمار أموال الهيئة تحقيق الفائدة والنفع للاقتصاد القومى وشركات الاستثمار بالعالى .

٣ - تحقيق الفائدة للأعضاء في صورة تخفيض حصصهم في الهيئة أو عدم دفعها لعدة أعوام .

٤ - عدم سعى هذه الهيئات لتحقيق أى ربح - إذ أنها قائمة أساسا بقصد تقديم الخدمة لأعضائها - يشجع أعضاء المجتمع كله على التسابق في الاشتراك فيها . . مما يؤهلها لتحقيق الأهداف السابقة .

وبعد: فالى أرى أن قيام هذا النوع من الهيئات بجانب تحقيقه للأهداف السابقة ، فانه يكون أولى من التأمين الذى تشوبه شبهات الربا والصرر والاستغلال التى تعير الوجه الإسلامى للمجتمع .

### القسم الثانى : التكافل الاجتماعى فى الاسلام :

إن المجتمع الإسلامى الصحيح هو مجتمع التكافل والععاون كما وصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الحسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » .

والاسلام قد قرر حصة من الزكاة للفقراء والمساكين كما قرر حصة للغارمين وهم التجار المدينون فى غير معصية وبمعجزون عن السداد ، فيقوم بيت المال بسداد دينهم نيابة عنهم من حصة الزكاة . .

وهنا نأتى إلى نقطة هامة وجوهرية وهى لب هذا البحث ، فاذا كنا نبحث عن المبالغ التى تجمعها شركات التأمين لإعادة استثمارها فى المشروعات . . فالأولى أن نسلط الطريق القويم « وهو الزكاة . .

( ١٦ - تمويل المشروعات )

إن في الزكاة فائدة كبرى عند جمعها .. وعلى كل إنسان أن يدفعها ..  
وعلى الدولة أن تنشئ صندوقاً أو هيئة لجمع الزكاة وصرفها في مصارفها ..  
وبدلاً من أن تستثمر أموال التأمين سواء بالفائدة أو القروض . تستثمر  
أموال الزكاة مباشرة عن طريق الدولة بلا فوائد أو قروض ، وذلك بأن  
تقوم هيئة متخصصة لها فروعها بجمع الزكاة في كل محافظة وكل قرية ، وبعد  
أن تجمع الزكاة شرط أن يكون القائمين عليها من غير حرى الذمة ..  
توزع الزكاة في مصارفها الشرعية ثم يخصص جزء « العارمين » في الاستثمار  
عن طريق المشاركة ( المضاربة ) بالإضافة إلى الجزء الذى يقيص بهد توزيع  
الزكاة في الاستثمار في إقامة المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية . الخ  
وبذلك سيكون قد حققنا هذه أهداف هي :

١ - تحقيق وعودة الشريعة الإسلامية وتطبيقها ، وتحقيق العدالة  
الاجتماعية ، وإعادة الوجه الإسلامى للمجتمع المسلم مرة أخرى .

٢ - تحقيق التعاون والتكامل الاجتماعى بصورة أكثر اشراقاً، بحيث  
يعود بالنفع على كل أعضاء المجتمع دون أن يشتركوا في شركات التأمين ،  
ودلك عن الطريق الإسلامى وتطبيق الشريعة الإسلامية ، ولا بأس أن ينشأ  
أعضاء المهن المشابهة هيئات تأمين تبادلى فيما بينهم للمساعدة في تأمين  
الأفراد على حياتهم وأموالهم وممتلكاتهم .

٣ - إبعاد شبهات الربا والغرر والاستغلال عن المجتمع الإسلامى ،  
بإنشاء صندوق أو هيئة جمع الزكاة لانفاقها في مصارفها الشرعية التى حددها  
القرآن الكريم .

٤ - استثمار أموال الزكاة بالطريق الإسلامى الصحيح فنحقق فوائد

للمجتمع الاسلامى ومى الرماهية وارتفاع مسعوى المعيشة والتقدم الذى  
نشده جميعا . .

إن فى الاعتماد على هيئة الزكاة المقترحة دمج لهذه الفوائد وتحقيق  
للشريعة الاسلامية بما يغنينا عن تقليد العرب سواء الرأسمالى أو الاشتراكى  
وسير فى نفس الطريق الذى سار فيه الرعيل الأول ومن تبهم وحملوا من  
الأمة الاسلامية إمبراطورية قوية تملك دولا فى القارات الثلاثة . .

وقد صرح فضيلة الشيخ محمد علوانى رئيس لجنة العقوى بالأزهر . . بأن  
لجنة العقوى بالأزهر الشريف أفقت : « بأن التأمين بجميع أنواعه حرام  
لأنه مقاومة واستغلال ، أما المقاومة فلا أنه يرد ما يأخذه بين أن يموت  
أو يبقى لنهاية عقد التأمين ، ويستحق على كل مخصوصا وهذا مقاومة  
أما الاستغلال فإن شركات التأمين تعمل حسابا احتماليا لعدد الموتى فى أى  
سنة وتبالح فيه . . هذا بالنسبة للتأمين على الحياة . .

وأما أنواع التأمين الأخرى كالتأمين على السيارات والبضائع فإن  
الشركة لم تعمل من حائنها شيئا بالنسبة لسلامة هذه الأشياء ، فاستحقاقها  
المال على هذا يكون بغير وجه شرعى ، وترى اللجنة أن الدليل للتأمين  
هو أن تجعل شركة مساهمة بطريق التعاون يقوم على إدارتها بعض المساهمين  
إذا أصيب بمحاذة موت أو جائحة مالية فانه يأخذ من مال الشركة مقدارا  
معينا ليسد به حاجته والله تعالى أعلم » (١) ،

---

(١) الأهرام الاقتصادى . العدد ٥٢٩ أول سبتمبر ١٩٧٧ ص ١٨ ،

### ثالثا: الأسواق

بالوصول إلى نقطة البورصات أكون قد وصلت إلى آخر أدوات التمويل التي اخترتها في بحثي ، لتسكون مجالاً للبحث في كيفية تطوير هذه الأدوات لتساير الشريعة الإسلامية من جهة والعصر الحاضر من جهة أخرى وفي بحثي في البورصات اخترت البورصات بوجه عام .

وفي بحثي للبورصات داخل النطاق الإسلامي ، سوف أبحث النقاط التالية :

- ١ - البيع الآجل .
- ٢ - التنظيم الإسلامي للبورصات .
- ( أ ) نشاط البورصات الحالي .
- ( ب ) التنظيم الإسلامي للبورصات .

#### ١ - البيع الآجل :

سوف أتكلم عن البيع الآجل باعتبار البورصات سوقاً للبيع الآجل « عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ورهنه درعاً من حديد » (١) .

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلعون في الثمار السنة والسنتين فقال صلى الله عليه وسلم :

---

(١) رواه الشيخان والنسائي .

من أسلف في ثمر — وفي رواية أخرى — في شيء فليسف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » (١).

هذان الحديثان يوضحان العقد المسمى بعقد السلم ومعناه السلف وزما ومعنى، وهو عقد موصوف في الذمة مؤجل بثمن متعوض في المجلس . ويشترط له ما يشترط للبيع إلا أنه يجوز في المعدوم .

سئل عبد الرحمن بن الزبيري وعبد الله بن أبي أوفى عن السلف فقالا :  
كنا نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأتينا أنباط الشام فيسلمهم في الحنطة والشعير والزيت إلى أحل مسمى ، قال السائل قلت :  
أكان لهم زرع أو لم يكن لهم زرع ؟ قالوا : ما كنا نسألهم عن ذلك (٢) .

ولقد اتفق العلماء على امتناع السلف إلى أجل فيما لا يثبت في الذمة وهي الدور والعقار . وأما سائر ذلك من العروض والحيوان فاختلّفوا فيها .

وهذا يوضح أن الفقهاء قد أدركوا معنى حديث الرسول الكريم وتداولوا هذا الموضوع بتوسع ، بدليل اتفاقهم على أشياء واختلافهم على أشياء أخرى .

ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أسلف في شيء فلا يصرفه في غيره » (٣) .

---

(١) رواه الخمسة .

(٢) د . العسال ، د . فتحي مرجع سابق ص ١٧٦ .

(٣) ابن رشد القرطبي . مرجع سابق ص ٢٠٠ .

ولقد قصد الرسول الكريم إلى أنه إذا تم السلف في شيء فإنه يوجب على من أخذه أن يرد مثله ، ولا يرد غيره .

ولقد انتشر للبيع الآحل في الأسواق الإسلامية ، لأنه من جهة يسهل البيع ، ومن جهة أخرى إذا لم تكن الأموال حاضرة فإنه يسهل على المتعاملين الاتجار دون توقف ، كما أنه من ناحية ثالثة أداة لتصرف السلع والمضائع كما أنه يسهل التعامل ولا يجعل هناك تعقيدات في السوق .

ولقد كان الإسلام أسبق من غيره في إنشاء هذه الأسواق التي تسهل على الناس وتيسر عليهم تعاملهم .

وقد رخص للإسلام في هذا العقد للعاجلة إليه تيسيراً على الناس ورفعاً للعرج عنهم ومراعاة لضرورتهم « والضرورات في الإسلام تبيح المحظورات »<sup>(١)</sup>.

ويشترط في هذا العقد سبعة شروط هي :

١ — أن يكون فيما يمكن صبط صفاته من المكيل والموزون من حبوب وغيرها .

٢ — أن يصفه بما يختلف به الثمن طاهراً ، فيذكر جنسه ونوعه فيقول في التمر مثلاً برني أو معلق ومحوها .

٣ — أن يذكر قدره المكيل في المكيل والوزن في الموزون والذراع في المدروع والعد في المعدود .

---

(١) عبد السميع المصري : مرجع سابق ص ١٠٣ .



- ٤ — أن يشترط أجلا معلوما له وقع في الثن عادة كالشهر .
- ٥ — أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله سواء كان موجوداً حال العقد أو معدوماً .
- ٦ — أن يقبض رأس ماله في مجلس العقد أو ما في معنى القبض .
- ٧ — أن يسلم الذمة فإن أسلم في عين لم يصح لأنه ربما تلف قبل أو ان تسليمه<sup>(١)</sup> .
- هذا هو عقد البيع لأحل أو كما يسميه الفقهاء عقد السلم وهو جائز عقد أغلب الفقهاء حتى ولو كان الشيء معدوم في هذا العقد فقط .

## ٢ — البديل الإسلامي للبورصات الحالية :

في هذه النقطة سوف يكون لزاماً على أن أبحث قبل أن أتحدث عن البديل الإسلامي - عن البورصات الحالية وعملها، لذلك سوف ينقسم البحث هنا إلى :

( أ ) نشاط البورصات الحالية .

( ب ) التنظيم الإسلامي .

واسوف أقوم هنا بشرح لكل نقطة

## ( أ ) نشاط البورصات الحالية :

أن العمل في البورصات يقوم على أسس تنظيمية لتمطى للبورصات وضعها

---

(١) د . العيسال ، د . فتحي : مرجع سابق ص ١٧٧ .

وأهميتها كأداة في التعامل ، ولا شك أن هذا النوع من البورصات يرشد المدخر بفضل العمليات التي تعقد في مساحتها ، والأسعار التي تحددها إلى قيمة السكوك موضوع التعامل وإلى الإمكانيات المتاحة لرؤوس الأموال ، وهي تساعد بوجه خاص إلى تنبيه الأدهسان إلى الاتجاهات العامة في التنبؤات .

والبورصات في الحقيقة تولد فيها قوى الإنتاج وتنمو ثم تتلاشى طبيعياً ، فهي تعتبر المركز الذي يتم فيه تجميع التذبذبات التي تحدث في السريان الاقتصادي ، وتسجيلها ، والذي تنطلق منه الانتفاضات التي تحكم تحركاته .

فصلاً عن ذلك فالبورصة ميزة أخرى عظيمة هي ضمان سيولة أموال المستثمر المتداولة<sup>(١)</sup> .

والبورصات تقوم على التنظيم القانوني الذي تضعه الدولة ، وفي جمهورية مصر العربية بوحد مثل هذا التنظيم القانوني ، فقبل قوانين التأمين « ١٩٦١ » كانت توجد قوانين صدرت لتنظيم أعمال البورصة وخاصة بعد ثورة ١٩٥٢ وهذه القوانين هي على التوالي :

- ١ - قانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن التعامل في الأوراق المالية .
- ٢ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٦ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية .

---

(١) اميل لسمي موحز المعلومات الخاصة بسوق الأوراق المالية ص ٣٧ .

هذه القوانين وماتلاها من مذكرات تفسيرية ولوائح منظمة تنظم أعمال البورصة . . ولقد توقف التعامل في البورصة تقريبا في مصر بعد عام ١٩٦١ نتيجة قوانين التأمين ، ولكنه بعد الانفتاح الاقتصادي بعد عام ١٩٧٣ بدأ النشاط والحيوية يدان من جديد في بورصة الأوراق المالية ، وإن كانت هناك معوقات تعيق تطور البورصة لتأخذ مكانها الطبيعي من ضمن أدوات التمويل ، ولكن حركة التطور كافية بإزالة هذه المعوقات .

ويوجد في البورصة نوعان من العمليات وهما :

#### ١ — العمليات العاجلة :

هذه العمليات لا تشمل على أى أجل إلا بالنسبة لتسليم الأوراق المالية أو البضائع موضوع التعامل ، ولا بالنسبة لدفع الثمن ، فهي تنفذ في مدى مهلة قصيرة جدا . .

وهذا النوع من العمليات يعنى الأشخاص الذين يريدون تسليم الأوراق المالية أو البضائع موضوع التعامل وخصوصا المدخرين .

#### ٢ — العمليات الآجلة :

هذه العمليات تتضمن اشتراط ميعاد معين لتسليم البضائع أو الأوراق المالية موضوع التعامل ودفع ثمنها ، وهى تعتبر من أعمال المضاربة التى غالبا مالا تتوافر فيها نية التسليم أو التسلم ، فالمشتري لأجل يأمل أن يرتفع السعر قبل انقضاء الأجل فيعيد بيع ما اشتراه ويحقق الفرق بين السعرين ربحا كذلك البائع بأجل يأمل على العكس أن يهبط الثمن خلال الأجل فيعيد شراء الأوراق المالية أو البضائع بأسعار مخزوة .

وتحدد عادة بعض أيام في الشهر تحرى فيها كل بورصة عمليات التسوية أو التصفية<sup>(١)</sup>.

وفي الصفقات الآجلة يكون المشتري عادة في موضع أفضل من البائع ، ذلك أن المشتري لا يكون عليه عند حلول الأجل إلا تدبير المال اللازم لاستلام الأوراق أو البضائع ، أما البائع فعليه أن يجد الأوراق أو البضائع من النوع المعيب الذي باعه ، فإذا ما كانت تلك الأوراق أو البضائع بين يدي المشتري ويرفض هؤلاء التخلي عنها وحده البائسون على المكشوف أنفسهم في حالة اختناق ، تضطرم لاستعصاة مركزهم بأثمان باهظة .

وهذا النوع من المضاربة لازم وضروري . . لأن الغرض الأساسي من وجود البورصة هو تيسير توظيف الأموال بقصد الحصول على إيراد ، وبجانب هذا يتم فيها أيضا عمليات مضاربة ، وهناك اعتقاد راسخ عند الجمهور يحلط بين المضاربة والمقامرة وهذا خطأ .

فيما الرأسمالي الحريص الذي يسمى رب العائلة لا يوظف أمواله إلا في سدادات الحكومة أو أسهم المشروعات القديمة المستقرة ، يسعى المضارب بالعكس إلى المشروع الذي قد يحدث فيه انتفاضة ، حيث ينتج بدلا من تحقيق إيراد أو فائدة كسب أو خسارة رأس المال ، فالمضاربة تقوم على المحاطرة بلاشك ، ولولاها لما قامت مشروعات جديدة ، فالمضاربة وحدها هي التي تمول استغلال المكتشفات الحديثة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ص . اميل ليفي . المرجع السابق ص ٣٩ .  
للتصفية هي إذا اتفق المتعاقدان فيما بينهما على دفع مجرد فرق مالي بسيط من أحدهما للآخر ، هذا الفرق هو الفائز من اختلاف الأسعار بين يوم إبرام العملية ويوم التصفية .

(٢) ص . اميل ليفي : المرجع السابق ص ٤٨١ .

والمضاربة لازمة حدا لاستمرار العمل في البورصة ، وكل محاولة علمت بمعرفة الحكومات لإبطائها كان نصيبها الفشل .

ولكن المضاربة قد تخرج أحيانا عن طبيعتها وتتخذ شكل المقامرة ، فهي قد تتطور بفعل المصالح الفردية البهتة وبوسائل ممقوتة وغير مشروعة للتأثير على الأسعار ، وهذا الشكل يؤدي إلى الإخلال بموازين الأسعار ، ويجعل البورصة أقرب إلى ناد للميسر يؤمه القامرون ، ويقصدون إلى ذلك الانتماع من تقلبات الأسعار المتقلبة هبوطا وارتفاعا .

والتعامل على الصفقات الآجلة في البورصة قد تنطبق عليها أركان هذا العقد (عقد السلم) من أنه بيع شيء معلوم إلى أجل معلوم ، ولكن ينقصها أهم أركان هذا العقد وهو نية تسليم المبيع<sup>(١)</sup> .

ولا شك أن المضاربات التي تحرى في تلك البورصات والثروات التي تنهب في ثوانى ، والمؤامرات التي تمهاك داخل هذه الأسواق لا يمكن اعتبار الصفقات ، أو الأضرار ببعض الأشخاص حتى أطلق على هذه السوق أحيانا (بيت الميسر) .

فلذا أعدنا إلى حكم الإسلام في مثل هذه المعاملات محد أنه يحرمها تعريفا قاطعا ، منعا للضرر بالناس والفرد ، فعن حكيم بن خزام أنه قال : يارسول الله يسألني المرء البيع ليس عندي ما يبيعه منه ثم أبتاع له من السوق ، فقال عليه الصلاة والسلام « لا تبع ما ليس عندك » وفي رواية أخرى « لا تبع بيعا حتى تقبضه » .

---

(١) عبد السميع المصري مرجع سابق ص ١٠٥ .

وهن زيد بن ثابت أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع السلع حيث تباع حتى تعوزها القعار إلى رحالمهم<sup>(١)</sup> .

وهذا يوضح بجلاء حرص رسول الإسلام ، والشريعة الإسلامية ، من إبعاد شبهة الاحتيال والمقامرة عن الأسواق وعن المعاملات ، والواقع أن المصاربة مجال فسيح للمعامرة في طلب الثراء العريض من أقرب الطرق وحيث تكون المقامرة ، وتكون دوافع الاحتيال والنصب أقوى الأسلحة وأفعالها في يد المعامرين ، ولسم وقع على مسرح البورصة من « خبطات » جرت الخراب على الناس ، على حين هيأت الثراء الواسع لفئة قليلة من المعامرين المقامرين .

والشريعة الإسلامية تنكر هذه المقامرة ، وهذا المنكر وتصرب على أيدي الخلسين به حماية للمجتمع ، ودفعاً للتأج الخطيرة المترتبة على إفقار الناس وأكل أموالهم بالباطل ، وتلاعب بأموال المدخرين ، والذين يدفعون برؤوس أموالهم يبعون تشغيلها من أحل الاقتصاد ومن أجل استغلال المشروعات الجديدة .

والإسلام كما وضح من الأحاديث السابقة الذكر يحرص على أن ينقى سوق التعامل من الشوائب التي قد تشوبه، ومن التلاعب والمقامرة ، لذلك وضع الحدود واستن القواعد التي تحمي المعاملين في هذه السوق من التلاعب مع الجشعين .

#### ب - العنظيم الإسلامي للبورصات :

دأينا كيف تسير البورصة ، والقوانين المنظمة لها . . ومن خلال هذا

---

(١) عبد السميع المصري المرجع السابق ص ١٠٧ .

العرض أرى أن البورصات سوق صالحة للتعامل والمعاملات في الدول الإسلامية ، ولكن لابد من إدخال بعض التنظيمات عليها حتى تكون مكمشة مع السوق الإسلامية .

### والبورصة لها شروط وهى :

- ١ — وجود مكان معلوم .
- ٢ — اتصال البائعين والمشتريين بسهولة ويسر .
- ٣ — اتجاه أثمان السلع نحو التساوى أو اتحاد وضعها السليم بسرعة وسهولة .
- ٤ — الحرية العامة بين المتعاملين .

وأنى أرى أن السوق الإسلامية من خلال أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لها نفس الشروط التى للبورصة فهى :

### ١ — وجود مكان معلوم :

حدثنا موسى بن إسماعيل قال ، عن عبد الله رضى الله عنه قال كنا بتلقى الركبان فنشترى منهم الطعام ، فها نا النى صلى الله عليه وسلم أن نتعاه حتى يبلغ السوق .

وهذه حقيقة تظهر أنه لابد من التعامل داخل مكان محدد ، وفى مكان معلوم .

### ٢ — اتصال البائعين والمشتريين بسهولة وسرعة :

من الحديث السابق نرى أنه مادام هناك مكان معلوم للتعامل وهو السوق

ولا بد أن يلتقى فيه البائعون والمشترون ، بالإضافة إلى ذلك فمادام هو معلوم فالالتقاء سهل بين البائع والمشتري .

### ٣ — الحرية التامة بين المتعاملين :

قال رسول الله ﷺ « المتبايعان بالخيار كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتمرقا »

في هذا الحديث بوضح لنا رسول الله ﷺ أنه من آداب التعامل في السوق ، الحرية التامة بين البائع والمشتري ، فهذا يعرض الثمن أو السلعة وهذا يقبل أو لا يقبل ، فلكل الحرية .

### ٤ — أثمان السلع نحو التساوى واتحاد الوضع السليم بسرعة وسهولة :

في حديث موسى بن إسماعيل يتضح فيه أن السهى عن التعامل خارج السوق كان لغرض ، وهو أن يعرف الركبان الأسعار بالسوق ويبيعون على هذا الأساس ، وهذه ميزة السوق هي أن تحمل أثمان السلع أو الصفقات موضع التعاقد معروفة وطارهرة وواضحة ..

مما سبق يتبين لنا كيف أن الإسلام يتفق مع المدينة الحديثة وأن البورصات كانت مستخدمة ، وإن كانت ليست بهذا التطور ..

ولسكن هناك المضاربة التي تعكس صفو هذا السوق ، ولا أقصد المضاربة التي تبغى صالح الاقتصاد القومي لأن المضاربة في حد ذاتها علامة جيدة على التنبؤ بالمستقبل . ولكنها أحيانا تخرج عن هذا المفهوم وتحول إلى المقامرة ، وهذه لا بد من الوقوف أمامها لمنع اضطراب السوق ، واهتزاز الاقتصاد القومي لأن المورصة تعتبر جهاز التمويل والاستثمار .



لهذا أرى :

١ - أن تدخل الحكومة في البورصة الأسعار الدنيا والعليا ،  
وهي التي تتأرجح بينهما الأسعار ، وهنا بطئ إلى أن عمليات المصاربة  
على فروق الأسعار تحرى حسب طبيعة السوق ، ودوافع العرض والطلب وأن  
الصفقات الصورية لا يقع منها إلا القليل النادر الذي لا يؤثر على السوق .

٢ - في حالة ارتفاع الأسعار وانخفاضها بالنسبة لأسهم الشركات وسلعها  
فعلى الشركة التي ارتفع السعر أو انخفض لديها ، أن تقدم تقريراً خلال مدة  
معينة ( تكون مسئولة مسئولية كاملة عنه ) عن سبب ارتفاع أو انخفاض  
أسعار الأسهم أو السلع . . ويظهر إن كان هناك تلاعب أولاً عند تقديم  
حساب الأرباح والخسائر ، والميزانية في نهاية العام . .

٣ - يجب على الحكومات الإسلامية أن تخصص أجهزة رقابة على  
الشركات التي تتعامل في البورصة ، حتى لا يتلاعب رؤسائها أو مديروها  
في الميزانيات فيؤثروا على الأسعار في البورصة ويستفيدوا هم وأتباعهم من  
فروق الأسعار .

٤ - هذا يجانب أحكام الرقابة على البورصات نصقة عامة على المتعاملين فيها ،  
حتى لا يحدث تلاعب بها ، وحتى يأمن المتعاملين شر تقلبات الأسعار الخفية نتيجة  
المضاربة السيئة ، وحتى تؤدي تلك الأسواق دورها كجهاز لتمويل والاستثمار . .  
بعد هذا العرض لأدوات التمويل التي اخترتها وهي البنوك ، وشركات  
التأمين ، والبورصات .

أنتقل إلى البحث الثاني والأخير وهو نهاية هذا البحث وبحث في  
مصادر التمويل في ظل الإسلام ( الداخلية والخارجية ) وبحث وضعها في  
صوء الشريعة ، ومطالبات العصر الحديث من جهة أخرى .

## المبحث الثاني

### طريق إسلامي لمصادر تمويل المشروعات

في المبحث السابق تناوأت بالتفصيل أدوات التمويل من منظور إسلامي، ولعل أدوات التمويل السابق ذكرها ليست وحدها هي التي تلعب الدور الهام في التمويل، ولكن توجد مصادر للمشروع التمويلية. وهذه المصادر أما أن تكون ذاتية أي داخل المشروع نفسه ويكون اعتمادها على أموال أصحابها المشروع، ولكن لما كانت ظروف السوق والمعاملات تجعل أصحاب المشروعات مضطرين للالتجاء إلى مصادر أخرى، فإنهم يلجأون إلى المصادر الخارجية، وعلى ذلك فإن مصادر تمويل أي مشروع تتكون من:

أولاً : المصادر الداخلية (الداتية) .

!

ثانياً : المصادر الخارجية .

ولسوف أتناول المصادر الداخلية أو الخارجية من منظور إسلامي أيضاً لعدد من المشروعات هي :

١ - المشروع المردى .

٢ - شركات المساهمة .

٣ - الشركات العامة .

٤ - الجمعيات التعاونية .

## أولا : المصادر الداخلية ( الذاتية )

المصادر الداخلية تختلف حسب نوعية المشروع وتختلف حسب النظام الاقتصادي القائم ، وسوف أتناول المصادر الداخلية لعدد من المشروعات من وجهة نظر الشريعة الإسلامية وهي :

### ١ - المشروع الفردي :

هو عبارة عن مشروع يمتلك الفرد رأس ماله وهو وحده المتصرف في هذا المال ، وهو المتصرف في إدارة المشروع ، وكما ذكرت من قبل أن المشروع الفردي<sup>(١)</sup> أجاز في الإسلام وأباح استثمار المال شرط أن يكون في نواح مشروعة ، وأبيع لهذا المال العمل وتحقيق الأرباح والعمرس للعسارة

لهذا فإنه لا توجد أية موانع من وجهة نظر الشريعة الإسلامية تقف أمام رأس المال الفردي .

### ٢ - شركات المساهمة :

ذكرت من قبل<sup>(٢)</sup> الشركات المساهمة وكيفية عملها وتقسيم رأس مالها ولقد أشرت أيضا<sup>(٣)</sup> أن شركات المساهمة تشبه شركات العذان . على هذا فان أعمال هذا النوع من الشركات حلال من وجهة نظر الشريعة الإسلامية

---

(١) المبحث الأول : الفصل الثالث .

(٢) المبحث الأول . الفصل الأول .

(٣) المبحث الأول . الفصل الثالث .

كما أن أرباح هذه الشركات حلال طالما أن رأس مالها يتعرض للربح والخسارة، وعلى هذا فإن أسهم هذه الشركات غير محرمة شرعا، لأنها متفقة مع ما جاء به الشروع، وهذا النوع من الشركات في سبيل زيادة رأس ماله يلجأ إلى مصدر آخر وهو الاحتياطات وقد سبق أن ذكرتها<sup>(١)</sup>، ومادامت هذه الأموال تهدف إلى تقوية المركز المالي للشركة، وتعمل على رأس المال وتعرض للمخاطرة فهي تتمشى مع ما جاء به الشرع.

ويوجد مصدر ثالث لتقوية مركز الشركة المالي ألا وهو الأرباح المحتجزة (الغير موزعة) التي سبق أن ذكرتها أيضا<sup>(٢)</sup>، وطالما أن هذه الأرباح المحتجزة الهدف منها هو إعادة استثمارها مرة أخرى من أجل النمو والتوسع مثل رأس المال تماما فهي تتمشى مع ما جاء به الشرع.

### ٣ - الشركات العامة :

سبق أن تعرضت لهذا النوع من الشركات<sup>(٣)</sup>، وفي هذا النوع من مشروعات يتضح جليا إيفاق الدولة، ويؤكد ابن خلدون على أهمية الاتفاق الحكومي في الدولة الإسلامية، ويبين آثار هذا الاتفاق في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن نقص هذا الاتفاق يؤدي إلى عواقب سيئة... وفي ذلك يقول :

« إن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية، والسبب في ذلك أن

---

(١) المحث الثاني : الفصل الثاني .

(٢) المحث الثاني : الفصل الثاني .

(٣) سواء في المبحث الأول من الفصل الأول أو المبحث الأول من الفصل الثالث .

الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمران ، فإذا احتجج السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية واقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم حلة وهو معظم السواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق من سواهم فيقع السكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المناجر فيقل الخراج لذلك لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات ونفاق الأسواق وطلب الناس للعوائد والأرباح ووال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج فان الدولة كما قلناه هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها في الدخل والخرج فان كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه وأيضا ، فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه ومنهم إليهم فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية سنة الله في عباده<sup>(١)</sup> .

وعندما أقامت الدولة الإسلامية بمصر المشروعات الاستثمارية أنشئ ديوان خاص بها هو «ديوان المستعلات»<sup>(٢)</sup> للاتفاق على مشروعات الدولة . وهذا يؤكد جواز إيفاق الدولة على المشروعات العامة . . . وفي العصر الحديث توجد مصادر أخرى غير إيفاق الدولة هي :

— مخصصات الاهلاك .

— الاحتياطات .

---

(١) عند الرحمن بن خلدون المقدمة ص ٢٣٩ .

(٢) د . شوفى شحاتة مهابيم ومبادئ في الاقتصاد الاسلامي

— الديون .

— التصرف في الأصول .

— الأرباح المحتجزة .

وقد سبق أن ذكرت هذه المصادر بالتفصيل<sup>(١)</sup> ، وطالما أن هذه المصادر لا يشوبها ربا أو غرر أو أى شبهات أخرى وأنها حلال شرعا ، وطالما أنها تستخدم لتقوية مركز المشروع المالى وتعمل عمل رأس المال وتعرض للمخاطرة فان هذه المصادر تتفق مع وجهة نظر الشريعة الاسلامية .

#### ٤ — الجمعيات التعاونية :

قامت الجمعيات التعاونية فى مختلف الأنشطة لمواجهة استغلال أصحاب المشروعات الخاصة ، وهى فى المجتمع الرأسمالى تقوم بجانب المشروعات الخاصة لاحداث التوازن ولحماية المستهلك والمنتج الصغير ، وفى الاقتصاد الموحد والاقتصاد الاشتراكى تقوم كجهاز تعتمد عليه الدولة فى تنفيذ الخطة ، ورأس مال الجمعية التعاونية عبارة عن أسهم غير محدودة العدد . وهى صكوك متساوية القيمة ، وعن القول عن مدى جواز هذه الأسهم شرعا أقول بأن هذه الأسهم فى وضعها هذا تماثل أسهم شركات المساهمة من حيث تعرضها للسكسب والخسارة ، وارتياح ميادين الأعمال ، وتعرضها للمخاطرة التى يتعرض لها رأس المال ..

لأن هذه الأسهم تتفق مع ما جاءت به الشريعة ، وتتفق مع وجهة

---

(١) . المبحث الثانى . للمصل الثامى .

النظر إلى الأسهم في شركات المساهمة ، ولكن الجمعيات التعاونية فانوها يفرض فائدة ثابتة للأسهم ، وهي تصرف لأعضاء محاسب توزيع عائد على المعاملات وذلك بعد الاستقطاعات من الربح . . وهذه الفائدة طبقاً لوجهة النظر الإسلامية محرمة ، صحيح أن هذه الفائدة تدفع لقاء تعرض رأس المال للمخاطرة ، ولقاء مخاطرة أصحاب الأسهم في تعويض مداخرتهم للكسب أو الخسارة ..

ولكن كل هذا لا يبرر دفع فائدة ثابتة للأسهم بجانب عائد المعاملات وأرى طبقاً لوجهة نظر الشريعة أنه يسكنى حداً توزيع عائد للمعاملات وزيادته بدلاً من دفع فائدة ثابتة للأسهم ، وأرى أن هذه الفائدة يجب أن تلغى من القوانين التعاونية ، وبدلاً من اقتطاع الفائدة ( وهي ٦ ٪ في القانون المصري ) يحتجز حزم منها كاحتياطي ، والجزء الباقي يوزع كمكائد للمعاملات ، ولهذا أرى أن هذه الفائدة غير جائزة . .

بالإضافة إلى الأسهم توجد الاحتياطيات سواء التجميعية وهي التي تواجه النقص في قيمة بعض الأصول أو خسائر محتملة ، والاحتياطيات التخصصية وهي جزء من الأرباح تقتطع بهدف تقوية مركز الجمعية المالى . . وبالإضافة إلى الاحتياطيات يوجد :

— ما قد يفرض من رسوم العضوية .

— الهبات والوصايا .

— ما يسقط الحق في المطالبة به من العائد .. إلخ .

والاحتياطي كما سبق أن بينت يتفق مع روح الشريعة الإسلامية ، كما أن رسوم العضوية والهبات ، والحقوق التي ستط الحق في المطالبة بها ، كل هذا في انضمامه إلى المال يهدف لتقوية مركز الجمعية المالية ، وطالما أن هذه البنود تعمل عمل رأس المال من حيث التعرض للمخاطرة ، والتعرض للربح والخسارة ، وأنها تهدف إلى زيادة قدرة الجمعية على العمل والتوسع . .

إذن فهي تفيق ووجهة نظر الشريعة الإسلامية ، لهذا فهي ليست محرمة شرعاً وجائزاً إسلامياً .

## ثانياً : المصادر الخارجية

والآن سوف أتعرض للمصادر الخارجية ، وهي إحدى مصادر المشروعات للتمويل من وجهة النظر الإسلامية ولعدة مشروعات هي :

### ١ - المشروع الفردي :

يوجد أمام صاحب المشروع طريقان إذا لم يكف ماله الخاص في أن يستمر مشروعه ، إما أن يشرك معه آخر يكون لديه المال ، ولكنه في هذه الحالة سوف يتغير شكل المشروع القانوني ، ولكن صاحب المشروع الفردي قد يريد الحفاظ على شكل المشروع ، ولهذا فهو يلجأ للطريق الثاني وهو الاقتراض سواء من المؤسسات أو البنوك المالية ، أو أصحاح رؤوس الأموال ، وهو في الحالتين يدعم فائدة على ما يقتض (١) ، ولكن الوضع

---

(١) أوصحته في نظريه الربا المحرم في أنشطة البنوك الحسالية في المبحث الأول من الفصل الرابع (أولاً) .



في المجتمع الإسلامي يختلف، فإن أصحاب رؤوس الأموال أو البنوك الإسلامية عندما يقرضون صاحب المشروع الفردي، فإنهم يستثمرون أموالهم على أساس عقد المضاربة، وبدلاً من الفائدة الربوية يتقسمون الأرباح، وبذلك تستفيد جميع الأطراف وينجو المجتمع من شرور الفائدة الربوية، ويحتفظ صاحب المشروع بشكل مشروعة وسيطرته عليه.

## ٢ - شركات المساهمة :

توجد عدة مصادر خارجية لهذا النوع من الشركات وهذه المصادر هي :

### (١) الأسهم المتأجرة :

سبق أن تعرضت لها بالتفصيل من قبل<sup>(١)</sup> وأوضحت كيف أنها تشكل عبئاً على المشروع، وأن لها عدة مضار، وانتفاء لهذه المضار، فإنه يوجد في الإسلام ديوان يسمى « ديوان المستغلات » وعمل هذا الديوان هو إنشاء المشروعات الاستثمارية أو مساعدتها ومدها بالأموال على أساس عقد المضاربة السابق ذكره<sup>(٢)</sup>، وعندما تقوى هذه المشروعات فإنه يسترد ما أعطاه أياها من أموال لكي يقوم بدورة تجاه المشروعات الأخرى ..

وتجنباً لأضرار الأسهم المتأجرة فإنه يوجد طريق آخر هو إصدار أسهم عادية، وإذا كانت الحاجة عاجلة فإنه يلجأ للطريقة سابقة الذكر .

---

(١) المبحث الثاني . الفصل الثاني .

(٢) سواء في المبحث الأول من الفصل الثالث أو المبحث الأول من الفصل

للاطلاع .

(ب) السندات :

سبق أن تعرضت للسندات<sup>(١)</sup>، ووأصحت أن السندات تعتبر بمثابة قرض على الشركة لقاء فائدة سنوية ثابتة وهي مجرمة شرعا<sup>(٢)</sup>، وهذه الفائدة مهما حاولت النظم الاقتصادية الحديثة أن تعبدل منها، مثل مسكرة معدل فائدة متغير يعتمد على أن يكون جزء من السند ثابت، والجزء الآخر يتوقف على معدل مكاسب المشروع، ومهما حاولت هذه النظم الفف والدوران، فان معدل الفائدة الثابت يمارس نفاذا طاعيا، ويمثل عرقلة لدفع عجله الإنتاج<sup>(٣)</sup>.

ومن الرأى أنه بدلا من إصدار السندات، فعلى المشروعات أن تلعا إلى :

١ - نظام المضاربة

٢ - أو إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة .

(ج) الاقتراض

سبق أن تعرضت لجميع صور القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة<sup>(٤)</sup>، وأوصحت أن العوائد التى تدفع على هذه القروض هى فوائد ربوية محرمة،

(١) البحث الثانى من الفصل الثانى .

(٢) د . محمد عبد المعهم الحمال : الأخلاق والمعاملات فى الاسلام ص ٤١ .

(٣) أنوار اقبال قرشى : الاسلام وللربا ، ص ٢٤٤ .

(٤) البحث الثانى من الفصل الثانى .

والطريق الإسلامى الذى سبق أن اقترحته هو عقد المضاربة ، وهذا العقد  
يبعدنا عن شرور الفائدة ويحقق أهداف الشريعة الإسلامية ، ويسير نفا  
إلى الطريق الصحيح .

ويوجد مصدراً آخر هو الائتمان التجارى ، وطالما أن هذا النوع يخلو من  
الربا ، وأنه يسهل العمليات التجارية ، وما دامت الثقة متوافرة لهذا النوع ،  
وكما سبق أن أوضحت<sup>(١)</sup> أنه مصدراً هاماً للتمويل الخارجى ، لهذا لا أرى  
أنه يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، بل لأنه يتمشى معها ، بخلاف الائتمان  
المصرفى الذى تشوبه شبهة الربا .

### ٣ - المشروعات العامة :

سبق أن تعرضت للمشروعات العامة من قبل<sup>(٢)</sup> ، وأنه أمام هذه  
المشروعات نوعان من الاقتراض ، الأول هو الاقتراض المحلى ، ولقد سبق  
أن تعرضت لهذا النوع من القروض وقدمت له الاقتراحات الإسلامية<sup>(٣)</sup> ،  
والنوع الثانى من أنواع القروض للمشروعات العامة هو القروض الأجنبية ،  
وهذه القروض تكون عادة قروض إنتاجية لشراء آلات أو سلع إنتاجية ،  
وعلى هذا أرى أن تكون القروض من الأموال السائلة ( النقدية ) عن  
طريق « بيت المال » أو « ديوان المستعلمات » فقط ، وعلى هذا يكون  
الاقتراض من الدول الأجنبية من أجل الإنتاج أى سلع إنتاجية ، أو سميطة ،  
أو آلات .. وبدلاً من دفع فائدة ربوية محرمة شرعاً فإنى أرى :

(١) البحث الثانى من الفصل الثانى .

(٢) البحث الثانى من الفصل الثانى .

(٣) سواء فى البحث الأول الفصل الرابع أو النقطه السابقة مباشرة  
عن شركات المساهمة .

١ - إما أن يشارك رأس المال الأحمى في المشروعات على أساس عقد المصاربة ، وأن يتقاسم الأرباح مع الطرف الإسلامى بعد خصم الاستقطاعات والمصاريف والاحتياطيات

٢ - وإما أن يقدم لنا رأس المال الانتاحى هذا وهو الآلات والمعدات الفنية بشرط ألا ندفع فائدة الربوية ، ولكن زيادة في الثمن فقط تدفع بعد فترة يتفق عليها ، على أساس أن ما يدفع زيادة في ثمن ما يشتريه يتناسب مع المدة التى ينتظرها مقدم القرض الانتاحى .

هذا ما أقترحه فى ضوء الشريعة الإسلامية ، وبمعادنا عن شهات الربا .

#### ٥ - الجمعيات التعاونية :

سبق أن ذكرت أن مصادر الجمعيات التعاونية الداخلية قد لا تكفى<sup>(١)</sup>، لذلك فهم تلجأ إلى الاقتراض سواء من البنوك التجارية أو التعاونية ، وهى لقاء ذلك تدفع فوائد ربوية محرمة شرعا ، وعلى هذا أرى كما سبق أن أوضحته أن على البنوك التجارية أو البنوك التعاونية أن تقدم قروضها على أساس عقد المضاربة<sup>(٢)</sup> ، وإلى أحد أن تقوم البنوك التعاونية بامداد الجمعيات التعاونية بالأموال على أن يكون بهذه البنوك أجهزة بمحور تقدم النصح للجمعيات التعاونية حتى يحدث الأثر المطلوب من إنشاء هذه الجمعيات، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى، فالى أن تساهم الجمعيات التعاونية فى أسهم تلك البنوك حتى تشد من أزر هذه البنوك من جهة ،

---

(١) المبحث الثانى الفصل الثانى .

(٢) المبحث الأول الفصل الرابع .

ومن جهة أخرى حتى يكون ارتباط الجمعيات بالبنوك ارتباطاً أقوى ،  
ويوجد مصدر آخر هو الودائع على اختلاف أنواعها سواء من أعضاء الجمعية  
أو من غير أعضائها ، وهو مصدر هام لأنه يجذب رؤوس أموال كثيرة  
لاستثمارها في الجمعية على أن ترد عند الطلب ، وأن ترد غير منقوصة عند  
التصفية . . ولقد سبق أن تعرضت بالتفصيل للودائع ومدى أهميتها للجمعية <sup>(١)</sup> .

وطالما أن هذه الودائع تحقق تقوية المركز المالي للجمعية ولا تدفع لقاءها  
فوائد . . فإنها تسير مع وجهة نظر الشريعة الإسلامية .

وبعد هذا الاستعراض للمصادر الداخلية والخارجية فإني أكون قد  
وصلت إلى نهاية بحثي ، وأتمنى من الله تعالى أن أكون قد وفقت فيما  
قصدت ، ووفقت في تقديم جهد متواضع أخدم به أمتي ووطنى الإسلامى  
الكبير .

---

(١) البحث الثانى ( ثانيا ) الفصل الثانى .

## الخاتمة

وبعد :

فإنى قمت في الباب الأول باستعراض أشكال المشروعات المعاصرة في مختلف النظم الاقتصادية ، وإدارة تلك المشروعات مالياً سواء من ناحية مفهوم الإدارة المالية وأهدافها ووظائفها ، والإدارة المالية للمشروعات في تلك النظم ، وبعد أن قمت بعرض لأدوات تمويل هذه المشروعات من بنوك وشركات تأمين وبورصات ، وعرض لمصادر تمويل هذه المشروعات سواء المصادر الداخلية (الذاتية) أو المصادر الخارجية .

بعد هذا العرض ، انتقلت إلى الباب الثاني لاستعراض الجانب الإسلامى ومن خلال هذا توصلت إلى عدة نتائج وهى على القوالى :

أولاً: إن أشكال المشروعات في الإسلام تستطيع عالمها من قدرة تنظيمية أن تستوعب كثير من الأنشطة الاقتصادية المعاصرة، فمثلاً إذا ألقينا نظرة على شركات العنان التى تؤسس على مساهمة الشركاء بأموالهم فهى تقابل شركات الأموال في العصر الحديث ، كما أن تسميتها أحياناً بأنها شركات أموال دليل قاطع على أنها تقابل شركات الأموال الآن سواء أكانت شركات المساهمة أو شركات ذات مسئولية محدودة ، وشركات المضاربة التى يسهم فيها الشركاء بالعمل من ناحية ، والمال من ناحية أخرى ، تقابل شركات القوصية السيطر والتوصية بالأسهم ، وشركات المفاوضة وهى التى تقوم على أساس تفويض كل شريك إلى صاحبه شراء ، وبيعاً ، ومضاربة

وتوكيلا ، وابتياعا في الذمة ، ومسافرة بالمال ، وارتها نا .. فهي على ذلك تقابل التوكيلات السياحية ، وشركات التخليص الجمركي ومكاتب التصدير والاستيراد مثلا وغيرها ، من أنواع هذه الشركات ، والمشروعات العامة في الإسلام تشابه تقريبا تلك المشروعات العامة التي تقام الآن ، بل إن المشروعات العامة في الإسلام سبقت المشروعات العامة التي تقيمها الدول الاشتراكية وتفخر بها سواء من ناحية تقديم الخدمات أو إقامتها لسد فراع في الاقتصاد القومي ، مثل مشروعات تمهيد الطرق وشق الترع .. الخ وهذا دليل على سبق الإسلام في هذه المجالات .

ثانياً : وفي مجال الإدارة المالية في الإسلام تناولت مفهوم الادارة المالية وتعريفها في الاسلام ، كما تعرضت لأهدافها ، وفي مجال وظائف الادارة المالية في الاسلام حدد أن الاسلام قد وضع أسس هذه الوظائف قبل أن توضع في العصر الحديث بل نفذها بأحسن ما يكون ، ففي مجال التخطيط مجد القرآن الكريم في سورة يوسف وضع أسس التخطيط العلى السليم وهي ترشيد الانتاج ، وترشيد التخزين ، وترشيد الاستهلاك ، ثم إنه وصح التخطيط بعيد الآجل ورسم سياسة سليمة لهذا التخطيط في الاسلام مبنى على ترتيب الأولويات حسب المقاصد الشرعية وهي الضروريات ، والحاجيات ، والتحسينات وفي التخطيط ترتب الأولويات من حيث تحديد الأهمية النسبية لكل هدف ، والبدء في تنفيذ الأم فالهم حسب المقاصد الشرعية المذكورة آنفا ، والتخطيط المالى في الاسلام مبنى على هذه الأسس بجانب أنه يهدف أيضاً إلى تجنب الإسراف والتبذير والعدالة في توزيع الدحول والثروات ..

ومن أمثلة التخطيط المالى فى الاسلام ما حدث فى عهد عمر بن الخطاب فى تقدير الخراج على الأرض الزراعية .

وفى مجال التنفيذ نجد أن الاسلام وضع أسساً وقواعد للتنفيذ وهى المشاركة والتعاون والإشراف الدقيق ، وليس أدل على ذلك من أن الخلفاء كانوا يعينون الولاة بأنفسهم حتى يطمئنوا إلى سلامة التنفيذ ، ومن عناصر تنفيذ التخطيط السليم ما نراه فى عهد عمر بن الخطاب من تدوين الدواوين وتقدير الاعطيات ..

وإذا انتقلنا إلى مجال الرقابة ، نجد أن الإدارة فى العصر الحديث وصفت أسساً وقواعد دقيقة للرقابة ، ولكن فى مجال تنفيذ الرقابة وأحكامها .. لم تسقط أن تصل إلى المستوى الرقابى المحكم الدقيق فى النظام الإسلامى ، وذلك لأنه فى الدولة الإسلامية الرقابة تنبع من داخل الانسان من ضميره ومن وجدانه .. والاسلام قائم على تربية النفس والروح .. فإذا كانت صافيتين أصبحت الرقابة سليمة ، وعلى ذلك فالرقابة كانت نابعة من صماثر بنية .. بالإضافة إلى وجود رقباء على العاملين أيضاً لهم ضمانات سليمة .. فوق هذا يوجد رقيب خارجى وهو المحتسب يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، كما أنه لا يوجد تفريط فى الحقوق والواجبات ..

ثالثاً : وإذا انتقلنا إلى أدوات التمويل وهى فى هذا البحث البنوك وشركات التأمين والبورصات ، نجد أن الاسلام قدم لنا بديلاً جيداً عن النظام الربوى المعاصر سواء فى عملية الايداع أو الاقراض فى البنوك الحديثة ، وهو نظام المشاركة ( المصاربة ) ، وهو اشتراك رب المال ورب العمل فى اقتسام الأرباح بعد خصم المصاريف ..



وفي التأمين قدم لنا الاسلام نظام التكافل الاجتماعى المتمثل فى صندوق الزكاة كبديل عن عقد التأمين المعاصرة ، ومن ناحية المبدأ أقر نظام التأمين التبادلى ، ولكنى اقترحت نظاما يشابه نظام التأمين التبادلى وبحيث يتمشى مع الشريعة الاسلامية لحماية الأفراد من الأخطار من جهة ولتلاطمئنان والأمان فى نفوسهم .

ومى مجال الأسواق ( البورصات ) قدم الاسلام بعض الأسس والقواعد المنظمة لها ويطلق عليها فى الاسلام الأسواق ، ولقد يست هذا التنظيم ، وقدمته على أساس من الشريعة من جهة ، ومن جهة أخرى بحيث يتمشى مع العصر الحديث ، وبما يوفر مناخا جيدا تعمل البورصات فى طله ، وحماية لها من التقلبات العنيفة .

رابعاً : فى مجال مصادر التمويل التى قسمتها إلى مصادر داخلية ؛ ومصادر خارجية . . فقد تبين بالنسبة للمصادر الداخلية ( وهى رأس مال أصحاب المشروع متمثل فى الأسهم ؛ أو مساهمة الدولة ؛ أو الاحتياطات بكافة أنواعها ؛ والأرباح المحتجزة ) أنها مصادر تتمشى مع الشريعة الاسلامية باستثناء الفوائد على الأسهم فى الجمعيات التعاونية ، ولقد اقترحت نظاماً بديلاً فيما يتعلق بملك الجمعيات ، وهو أن تزداد نسبة العائد على المعاملات للأعضاء من ناحية ، وتزداد نسبة الاحتياطي القانونى من ناحية أخرى بدلاً من إعطاء فوائد على الأسهم . . وهذا يحقق غرضين وهما : زيادة ارتباط الأعضاء بجمعيتهم ، وتقوية المراكز المالية للجمعية .

وبالنسبة للمصادر الخارجية ( وهى الاقراض المحلى ، والأجنبى والسندات والأسهم المتعاقبة ؛ والودائع ؛ والايمان التجارى ، الايمان المصرى ) فإنه

يوجد من بينها ما هو متمشى مع الشريعة مثل الائتمان التجارى الذى يمنحه لبعض المشترين على أساس تسديد ثمن السلعة المباعة بعد فترة يحددونها . وهذا المعتد متمشى مع الشريعة الاسلامية خلوه من شبهة الربا أو الغرر؛ كما أن الودائع بالنسبة للجمعيات التعاونية متمشية مع الشريعة الاسلامية خلوها أيضاً من شبهة الربا .

أما المصادر التى تعارض مع الشريعة وهى الاقتراض (الحلى، والأجنبى) فإنى استخلصت من الشريعة الاسلامية ما هو بديل عهما . وهذا البديل يتلخص فى عقد المضاربة الاسلامية ( كما سبق أن ذكرته فى نظام البنوك هذا بالنسبة للقروض الحلية والأجنبية على السواء ، ويوجد بديل آخر بالنسبة للقروض الأجنبية ( الآلات ، والمعدات . . الخ ) وهى زيادة فى ( الثمن ) تناسب الآجل الذى يدفع بعدة الثمن . . وهذه البدائل أسهل وأفضل من الاقتراض وأفيد للطرفين بحيث يستفيدان معا ، وتحلوا المعاملات من شبهة الربا .

أما من ناحية السندات والأسهم الممتازة فلقد اقترحت بدلا مهما نظراً لشهات الربا والاستغلال فيهما ، طرح أسهم عادية جديدة لزيادة رأس مال المشروعات ، أو الالتجاء إلى الاقتراض من البنوك بالطريقة الاسلامية وهى المضاربة . والموضع بالمثل بالنسبة للائتمان المصرفى .

وبعد . . فهذا عرض سريع لما توصلت إليه من نتائج ، وأرجو أن أكون قد وفقت فيه .

[تم بحمد الله]

## المراجع

### أولا : العربية

- د . إبراهيم فؤاد أحمد على :  
الإتفاق العام فى الإسلام ، معهد الدراسات الإسلامية ١٩٧٣
- د . إبراهيم فؤاد أحمد على :  
الاقتصاد الإسلامى المقارن ، معهد الدراسات الإسلامية ، محاضرات  
طلبة الماجستير ١٩٧٧
- أحمد الشرباصى :  
الإسلام والاقتصاد ، الدار القومية للتوزيع والنشر ١٩٦٥
- د . إسماعيل صبرى عبد الله :  
الأسس النظرية لتنظيم القطاع العام ( دراسات تمهيدية ) ج ٢ مؤسسة  
الأهرام ، المركز العربى للدراسات السياسية والاقتصادية ١٩٦٨
- د . إبراهيم زكى الدين :  
نظرية الربا المحرم ، المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية  
١٩٦٤
- ابن رشد القرطبى :  
بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ، مكتبة السكليات الأزهرية ١ شارع  
الصناديقية ١٩٦٦
- أبى إسحق إبراهيم بن على يوسف الفيروز آبادى :  
المذهب فى فقه مذهب الإمام الشافعى ، مطبعة عيسى البابى الحلبي  
( ١٨ - تمويل المشروعات )

- ابن عابدين :  
حاشية رد المختار ج ٤ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة  
الثانية ١٩٦٦
- الماوردى :  
الأحكام السلطانية ، معهد الدراسات الإسلامية
- ابن حبيب :  
الأحكام السلطانية ، جمعية الإحصاء والتشريع والاقتصاد السياسى
- أبى حامد الغزالى :  
إحياء علوم الدين ج ١ ، جمعية الإحصاء والتشريع والاقتصاد السياسى
- ابن تيمية :  
كتاب العقود ، المطبعة السلفية
- ابن تيمية :  
السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية ، دار الشعب ، الطبعة  
الثانية ١٩٧٥
- ابن عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي :  
الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧
- ابن قيم الجوزية :  
القواعد الوردانية ، دار الكتب
- ابن قيم الجوزية :  
اعلام الموقمين - دار الكتب
- السيد عثمان بن حسنين بن الجعلى المالكي :  
سراج السالك شرح أسهل المسالك ج ١ ، ٢ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي  
الحلبي الطبعة الاولى ١٩٦٣

- الحافظ شهاب الدين أبي الفضل انعمقلاني .  
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٩
- أبي عبيد القاسم بن سلام :  
الأموال ، دار الفكر ١٩٧٦
- القاضي أبو يوسف :  
الخراج ، الطبعة السلفية ، الطبعة الخامسة ١٣٩٦ هـ
- د . ابراهيم دسوقي أباطة :  
الاقتصاد الإسلامى مقوماته ومناهجه ، دار الشعب ١٩٧٤
- د . أحمد محمد العسال ، د . فتحى أحمد عبد الكريم :  
النظام الاقتصادى فى الإسلام ، مبادئ وأهدافه ، مكتبة وهبه بالقاهرة  
١٩٧٧
- د . بدوى عبد اللطيف :  
الميزانية الأولى فى الإسلام ، سلسلة الثقافة الإسلامية ١٩٦٠
- جمال الحكيم .  
عقود التأمين من الساحتين التأمينية والقانونية ، دار المعارف ١٩٦٥
- د . جلال بكير :  
الإدارة المالية ، مكتبة عين شمس ١٩٧٥
- د . حسن توفيق :  
الإدارة المالية فى الشركات المساهمة ١٩٦٠
- زيدان أبو المكارم :  
بناء الاقتصاد فى الإسلام ، مكتبة دار العروة ١٩٠٦

- د . سيد الهوارى :  
الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ١٩٦٥
- د . سلامة عبد الله :  
إدارة وتنظيم منشآت التأمين ، مطبعة الرسالة ١٩٦٤
- د . سامى وهبه غالى :  
إدارة المنشآت المالية ، مطبعة الرسالة ١٩٦٨
- د . شوقى شحاته :  
مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الإسلامى ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية  
١٩٧٦
- د . شوقى حسين عبد الله :  
الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ١٩٦٥
- د . صبحى تادرس قريصة :  
النقود والبنوك ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٩٦٤
- د . صلاح الدين نامق :  
علم الاقتصاد ومحاولة الاقتراب من الاقتصاد الإسلامى  
مكتبة عين شمس ١٩٧٥
- ص . اميل ليمقى :  
موجز المعلومات الخاصة بسوق الأوراق المالية ، مطبعة شندلر ،  
طبعة ثانية ١٩٥٨
- د . عيسى عبده :  
دراسات فى الاقتصاد الوضعى ، معهد الدراسات الإسلامية

- مستشار عمر شريف .
- نظام المحكم في الدولة الإسلامية ، معهد الدراسات الإسلامية
- د . عبد العزيز عبد الكريم :
- الإدارة المالية والتخطيط المالي ، دار النهضة العربية .
- د . عبد العزيز عبد الكريم :
- الإدارة المالية في التعاونيات التجارية ، مكتبة التجارة والتعاون ١٩٧٠ .
- د . عبد السلام بدوى :
- إدارة القطاع العام في المجتمع الشيوعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩
- عبد الرحمن بن مخلدون :
- المقدمة ، المطبعة الأزهرية .
- د . غريب الجمال :
- التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون ، معهد الدراسات الإسلامية
- ١٩٧٤ .
- د . كمال أبو الخير :
- أصول التنظيم والإدارة ، مكتبة عين شمس ١٩٦٧ .
- د . كمال وصفي :
- التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، معهد الدراسات الإسلامية
- ١٩٧٦ .
- د . كمال وصفي :
- المشروعية في الإسلام ، جمعية الإحصاء والتشريع والاقتصاد السياسي .
- د . محمود محمد نور :
- تحليل النظام المالي في الإسلام ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
- ١٩٧٥ .

- د . محمد يحيى عويس :  
الاشتراكية ، مطبعة الرسالة ١٩٦٩ .
- د . محمد يحيى عويس ، د . منسى أسعد عبد الملك :  
مبادئ الاقتصاد الحديث ، دار المطبوعات الدولية ١٩٧١ .
- د . عبد المنعم راضى :  
النقد والسوك فى النشاط الاقتصادى ، مؤسسة دار التعاون - الطبعة  
الثالثة ١٩٧١ .
- عبد الكريم الخطيب :  
السياسة المالية فى الإسلام ، دار الفكر العربى - الطبعة الثانية ١٩٧٦ .
- عبد السميع المصرى :  
مقومات الاقتصاد الإسلامى ، مكتبة وهبة ١٩٧٥ .
- د عبد الله العربى :  
المعاملات المصرفية المعاصرة ورأى الإسلام فيها ، معهد الدراسات  
الإسلامية ١٩٦٧ .
- الشيخ على الخفيف :  
أحكام المعاملات الشرعية ، مطبعة السنة المحمدية - طبعة ثالثة ١٩٥٠ .
- الشيخ على الخفيف :  
الشركات فى الإسلام ، معهد الدراسات الإسلامية ١٩٦٥ .
- عبد الرحمن عبد الباقي :  
تنظيم وإدارة المكاتب ، مكتبة عين شمس .
- د . عيسى عده :  
الاقتصاد الإسلامى مدخل ومنهاج ، دار نهضة مصر للطبع والنشر  
١٩٧٤ .



- د. عبد المنعم فوزى :  
السياسة المالية في النظام الاشتراكي ، دار الكتاب العربي ١٩٦٧ .
- د. محمود محمد بابلي :  
المال في الإسلام ، دار الكتاب اللبناني ١٩٧٥ .
- د. محمود محمد بابلي ،  
الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية ، دار الكتاب اللبناني .
- د. محمد يوسف موسى .  
فقه الكتاب والسنة ( البيوع ) والمعاملات المالية المعاصرة ، دار الكتاب  
العربي - الطبعة الثانية ١٩٥٤ .
- د. محمد عبدالعزيز عجمية ، د. صبحي تادرس قريضة :  
النقود والنوك والتجارة الخارجية ، دار المعارف ١٩٧٠ .
- محمد السيد دموقى :  
رسالة ماجستير عن التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه المجلس  
الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٧ .
- الشيخ منصور على ناصف :  
التاج ج ٢ ، طبعة رابعة .
- محمد عيش :  
النظام الاقتصادي في الإسلام ، مطبعة الوحدة العربية ١٩٧١ .
- د. محمد عبد المنعم الجمال :  
الأخلاق والمعاملات في الإسلام ، دار الشعب ١٩٧٥ .
- د. محمد البهي :  
نظام التأمين في هدى أحكام الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر -  
مكتبة وهبه ١٩٦٥

- د. محمد ضياء الدين الرئيس :  
الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، دار المعارف - طبعة ثالثة  
١٩٦٩ .
- د. محمد عبد المنعم نجيب :  
الإدارة في صدر الإسلام ، المجلس الأعلى للفنون الإسلامية ١٩٧٤ .
- المجلة الاقتصادية .  
البنك المركزي المصري ١٩٦١ .
- المجلة الاقتصادية :  
البنك الأهلي المصري ١٩٧٧ .
- نشرات بورصة الأوراق المالية بالقاهرة .
- صحيح البخارى .
- صحيح مسلم .
- القرآن الكريم .

## ثانياً : المترجمة

- أنوار إقباله قرشى :  
ترجمة فاروق حليى ، الإسلام والربا - مكتبة مصر .
- م . ا . م . ثمان :  
ترجمة د . منصور مصطفى تركى ، الاقتصاد الإسلامى بين النظرية والتطبيق  
« دراسة مقارنة » ، المكتب المصرى للطباعة والنشر ١٩٧٠ .

## ثالثاً: الأجنبية

- A. Stachnichenko · Monetary Crisis of Capitalism, Moscow, 1975.
- Charles R. Whittlesey, Arthur M. Freedman and Edward S. Herman · Money Banking Analysis and Policy, New York, Macmillan Co., 2nd Printing, 1964
- Ernest W. Walker and William H. Baughn · Financial Planning, Policy Scope and Objectives of Financial Planning, New York, 1971.
- Eugene M. Lerner : Managerial Finance Systems Approach, New York, 1971.
- John Kenneth Galbraith · Money, whence it came, where it went, Houghton Mifflin Co., 1975.
- John Syz · International Development Banks, New York, 1974.
- Lawrence S. Ritter and William L. Silber : Money, New York, 2nd edition, 1973
- Lester V. Chandler · The Economics of Money and Banking, Harper and Row Publishers, 6th edition, 1973.
- Ninel Bautina : CMEA To-day . From Economic Co-operation to Economic Integration, Moscow, 1st Printing, 1975.
- Robert Barro and Hershel Grossman · Money Employment and Inflation, Cambridge, 1970.

- Thomas C. Committee · Managerial Finance for the Seventies, McGraw-Hill Series in Finance, 1972.
- Twenty-three Top Bankers and Economists Explore the Changes in Specialized Areas : The Changing Work of Banking, New York, 1974.
- Agroub of Professors in Economics · Soviet Finance, Principles' Operation, Moscow, 1st printing, 1975
- Agroub of Professors in Economics · The Soviet Planned Economy, Moscow, 1st printing, 1974.

## فهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	٧
الباب الأول	
أشكال المشروعات وتمويلها حديثاً	
الفصل الأول : المشروعات وأشكالها وإدارتها المالية حديثاً	١٢
المقدمة :	١٣
المبحث الأول : أشكال المشروعات حديثاً	١٤
أولاً — في النظم الرأسمالية .	١٨
ثانياً — في الاقتصاد الموجه .	٢٧
ثانياً — في النظم الاشتراكية .	٣٣
المبحث الثاني : الإدارة المالية حديثاً .	٣٩
١ — تعريف الإدارة المالية وأهدافها ووظائفها .	٤٠
٢ — الإدارة المالية للمشروعات المختلفة .	٦٣
الفصل الثاني : تمويل المشروعات حديثاً .	٧٢
المقدمة :	٧٢
المبحث الأول : أدوات التمويل حديثاً .	٧٤
أولاً — البنوك .	٧٤

الموضوع	الصفحة
ثانياً — شركات التأمين .	٩٣
ثالثاً — البورصات .	١٠٧
المبحث الثاني : مصادر التمويل حديثاً .	١١٨
أولاً — الداخلية ( الذاتية ) .	١١٩
ثانياً — الخارجية .	١٣٠

### الباب الثاني

#### أشكال المشروعات وتمويلها في ظل الإسلام

المفصل الثالث : أشكال المشروعات لإدارتها المالية في الإسلام	١٥٥
المقدمة :	١٥٥
المبحث الأول : أشكال المشروعات في الإسلام .	١٥٦
المبحث الثاني : الإدارة المالية في الإسلام .	١٨١
أولاً — دور المال وأهميته ، ومفهوم الإدارة المالية في الإسلام	١٨٢
ثانياً — أهداف ووظائف الإدارة المالية في الإسلام .	١٨٨
المفصل الرابع : تمويل المشروعات في ظل الإسلام .	٢٠٤
المقدمة :	٢٠٤
المبحث الأول : طريق إسلامي لأدوات تمويل المشروعات .	٢٠٥
أولاً — البنوك .	٢٠٦
ثانياً — شركات التأمين .	٢٢٤
ثالثاً — البورصات .	٢٤٤

الموضوع	للصفحة
المبحث الثانى : طريق أسلامى لمصادر تمويل المشروعات .	٢٥٦
أولاً — الداخلية ( الدائىة ) .	٢٥٧
ثانياً — الخارجىة .	٢٦٢
الخاتمة :	٢٦٨
المراجع .	٢٧٣
أولاً — العربىة .	١٧٣
ثانياً — المترجمة .	٢٨١
ثالثاً — الأسمنىة .	٢٨٢





رقم الايداع ٣٤٥٨ / ٧٩

للتقييم الدولي ٠ - ١٧٦ - ٣٠٦



تطلب جميع منشوراتنا من

مؤسسة

دار الكتب الشريعة

للطبع والنشر والتوزيع

الكويت شارع مهد السالم عمارة السوق الكبير

جوار المحازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضى

ت ٤٣٦٧٦٥ ص ٠ ب ٢٢٧٥٤